

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

**الوعي بالإعلان العالمي لحقوق
الإنسان لدى الشباب
دراسة ميدانية على عينة من
طلاب جامعة الإسكندرية**

د. هاني خميس أحمد عبده

قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية
جمهورية مصر العربية

**جامعة
الكويت**

**مجلس
النشر العلمي**



**University
of Kuwait**

**Academic
Publication Council**



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

الحوالية الحادية والثلاثون

الرسالة ٣٣٤

١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م (يونيو)

**Youth Consciousness of the Universal
Declaration of Human Rights: A Field
Study on a Sample of Alexandria
University Students**

Dr. Hany Khamis Ahmed Abdou

Department of Sociology - Faculty of Arts
University of Alexandria
Egypt

ISSN: 1560 - 5248

ISSN: 1560 - 5248

الرسالة ٣٣٤ - الحولية ٣١

Monograph 334 - Volume 31

١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م (يونيو)

1432 A.H/2011 (June)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل
وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات
اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم
الاجتماعية:

الآداب:

اللغة العربية وآدابها، اللغة الإنجليزية وآدابها،
التاريخ، الفلسفة، الإعلام.

العلوم الاجتماعية:

الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الجغرافيا، علم
النفوس، العلوم السياسية.

الحولية الحادية والثلاثون

الرسالة الرابعة والثلاثون بعد المئة الثالثة

١٤٣٢هـ / ٢٠١١م

هيئة التحرير

د. فاطمة إبراهيم آل خليفة

رئيسة هيئة التحرير

أ. د. أحمد الطوخي

قسم التاريخ

أ. د. محمد عبدالمجيد الطويل

قسم اللغة العربية وآدابها

أ. د. بدر محمد الأنصاري

قسم علم النفس

د. هاني أمين عازر

قسم اللغة الإنجليزية وآدابها

د. عبدالله مشعل العنزي

قسم العلوم السياسية

د. جاسم سليمان الفهيد

قسم اللغة العربية وآدابها

د. علي زيد الزعبي

قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

مها إبراهيم المسعد

مديرة التحرير

الهيئة الاستشارية

أ. د. إبراهيم السعافين

قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية

أ. د. حياة ناصر الحجي

قسم التاريخ - جامعة الكويت

أ. د. أحمد عتمان

قسم الدراسات اليونانية واللاتينية

جامعة القاهرة

أ. د. عبدالقادر الفاسي الفهري

قسم اللغة العربية - جامعة محمد الخامس

أ. د. إسماعيل صبري مقلد

قسم العلوم السياسية - جامعة أسيوط

أ. د. ماري تريز عبدالمسيح

قسم اللغة الإنجليزية - جامعة الكويت

أ. د. إمام عبدالفتاح إمام

قسم الفلسفة - جامعة عين شمس

أ. د. محمد غانم الرميحي

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

أ. د. حمدي حسن أبو العينين

عميد كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية

أ. د. محمد محمود إبراهيم الديب

قسم الجغرافيا - جامعة عين شمس

أ. د. محمود السيد أبو النيل

قسم علم النفس - جامعة عين شمس

قواعد النشر في

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

- ١ - حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلة فصلية علمية محكمة، تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، تنشر البحوث من الجامعات والمؤسسات العلمية العربية والأجنبية في الموضوعات الأدبية والاجتماعية والإنسانية.
- ٢ - تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصلية، باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات متن أي بحث ٢٠٠ صفحة، ولا تقل عن ٥٠ صفحة (في المتن دون الهوامش والمراجع).
- ٣ - قواعد تسليم البحوث:

- أ - يقدم البحث مطبوعاً من ثلاث نسخ، على ورق (A4)، وعلى مسافة واحدة، وبنط (١٤)، مع القرص المرن الخاص به.
- ب - يرفق الباحث ملخصاً للبحث مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية؛ في حدود ١٥٠ كلمة للغة العربية، و ٢٠٠ كلمة للغة الإنجليزية.
- ج - يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
- د - يقدم الباحث إقراراً كتابياً بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي مجلة علمية أو غيرها.
- هـ - تقدم الخرائط، والأشكال، والرسوم بأصولها الصالحة للطباعة، أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لماع، مع ضرورة تقديم الشريحة الأصلية للصور الملونة.
- و - في حال رغبة الباحث نشر الصور، أو الخرائط، أو الأشكال البيانية ملونة، يلتزم دفع تكاليفها.

- ٤ - يراعي الباحث عند كتابة هوامش البحث ومصادره ومراجعته ما يلي:

أولاً - الهوامش:

- أ - توضع الهوامش في نهاية كل فصل، أو في نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.
- ب - ترتب أرقام التوثيق بطريقة متسلسلة حتى نهاية كل فصل، أو حتى نهاية البحث في حالة عدم وجود فصول.
- ج - تثبت الهوامش عند ذكرها لأول مرة كاملة على النحو التالي:
اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، رقم الطبعة / رقم الجزء، مكان النشر، اسم الناشر، سنة النشر / رقم الصفحة.

مثال:

- أحمد محمد عبدالخالق، معجم الألفاظ الشخصية، الطبعة الأولى - دولة الكويت، مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت، ٢٠٠٠م/ ص ١٥.

* المرجع السابق، ص ٢٦.

- وفي حالة وجود فاصل هامش مختلف يذكر على النحو التالي:

* أحمد عبدالخالق، معجم الألفاظ الشخصية - ص ٣٥.

ثانياً - المصادر والمراجع:

يرتب ثبت المصادر والمراجع ترتيباً ألفبائياً، بحسب الأسماء المشهورة للمؤلفين.

ويتبع في إثباتها ما يلي:

اسم المؤلف، عنوان الكتاب (بالبنط الأسود)، اسم المحقق أو الشارح أو المترجم، رقم الطبعة، اسم الناشر، مكان النشر، السنة.

مثال:

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، كتاب «الحيوان»، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط ٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، ١٩٦٥م.

٥ - شروط قبول الأبحاث في الحوليات:

- أ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها في أي مجلة علمية أو غيرها.
- ب - أصول البحوث المقدمة للنشر لا ترد ولا تسترجع، سواء أنشرت أم لم تنشر.
- ج - لا يجوز نشر البحوث في جهات أخرى بعد موافقة الحوليات على نشرها، وإذا ثبت ذلك، فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- د - يمكن للباحث نشر بحثه في جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي مسبق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات - على الأقل - على نشره في الحوليات.

هـ - تمنح المجلة للباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور إهداء.

٦ - ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية

رمز بريدي: 72454

الكويت

ISSN 1560 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-Adab

<http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AASS>

E-mail: aass@ku.edu.kw

الرسالة ٣٣٤

**الوعي بالإعلان العالمي لحقوق
الإنسان لدى الشباب
دراسة ميدانية على عينة من
طلاب جامعة الإسكندرية**

د. هاني خميس أحمد عبده

قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة الإسكندرية
جمهورية مصر العربية

المؤلف:

د. هاني خميس أحمد عبده

- دكتوراه في الآداب بمرتبة الشرف الأولى، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٧.

الإنتاج العلمي:

أولاً- الكتب:

- ١ - علم اجتماع التنمية، رؤى نظرية وتجارب إنسانية (بالاشتراك)، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
- ٢ - القاموس العصري في العلم الاجتماعي (بالاشتراك مع آخرين)، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ٢٠٠٩.
- ٣ - سوسيولوجيا الجريمة والانحراف، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

ثانياً - الأبحاث:

- ١- "العولمة وانعكاساتها على ضمان الحق في الصحة بالمجتمع المصري؛ دراسة استطلاعية"، قُدِّم هذا البحث في المؤتمر السنوي لقسم الاجتماع بعنوان: (العولمة والعدالة الاجتماعية)، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، في الفترة من (٢٧-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٩).
- ٢- " مفهوم الطبقة على ضوء المتغيرات الاجتماعية الجديدة"، مجلة الديمقراطية، العدد (٣٤)، السنة التاسعة، إبريل ٢٠٠٩.
- ٣- "الشركات متعددة الجنسيات بين حقوق المواطنة والمسؤولية الاجتماعية"، قُدِّم هذا البحث في المؤتمر السنوي الحادي عشر بعنوان: (المسؤولية الاجتماعية والمواطنة)، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، في الفترة من (١٦ - ١٩ مايو ٢٠٠٩).
- ٤- "رأس المال الاجتماعي"، سلسلة مفاهيم، السنة الرابعة، العدد (٤٥)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٨.
- ٥- "تأنيث الفقر بين المحددات وسبل المواجهة"، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الثاني، يولييه ٢٠٠٨، القاهرة.

المحتوى

المُلخَص	١٣
المقدمة	١٥
الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي للدراسة	١٩
أولاً - المرحلة التصورية للبحث:	٢١
١ - الدراسات السابقة	٢١
٢ - مشكلة البحث وأهميتها	٣٢
٣ - مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:	٣٥
أ - الوعي	٣٥
ب - حقوق الإنسان	٣٦
ج - الشباب	٣٨
٤ - الموجهات النظرية للبحث	٣٩
٥ - أهداف الدراسة	٤٥
٦ - تساؤلات الدراسة	٤٥
ثانياً - المرحلة الإجرائية للبحث:	٤٦
١ - نوعية البيانات	٤٦
٢ - أدوات جمع البيانات	٤٦
٣ - اختبار صدق الأدوات	٤٧
٤ - مجتمع البحث:	٤٧
أ - نوع العينة	٤٧
ب - حجم العينة	٤٧
ج - وحدة جمع البيانات	٤٧
د - تدريب الباحثين	٤٨

٤٨	هـ - مدة العمل الميداني
٤٨	و - مراجعة البيانات
٤٨	ز - الخصائص العامة لعينة البحث
٥٧	ثالثاً - المرحلة التفسيرية:
٥٧	١ - تحليل البيانات
٥٧	٢ - تفسير البيانات
	الفصل الثاني - واقع حقوق الإنسان لدى الشباب في المجتمع المصري
٥٩	تحليل بيانات الدراسة الميدانية
٦١	مقدمة
٦٣	المبحث الأول - الشباب والمعرفة بحقوق الإنسان
٦٥	مقدمة
٦٥	أولاً - مفهوم حقوق الإنسان لدى الشباب
٦٧	ثانياً - أنماط حقوق الإنسان
٦٩	ثالثاً - مصادر المعرفة بحقوق الإنسان
٧٤	رابعاً - آليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان
	المبحث الثاني - اتجاهات الشباب نحو حقوق الإنسان بين النظرية
٧٧	والممارسة
٧٩	مقدمة
	أولاً - اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان كما جاءت بالإعلان
٧٩	العالمي
	ثانياً - حقوق الإنسان كما تعكسها بعض الأمثال الشعبية في الحياة
٨٩	اليومية
٩٣	المبحث الثالث - الممارسات اليومية والتمتع بحقوق الإنسان
٩٥	مقدمة

٩٥	أولاً - ممارسة الشباب للحقوق السياسية والمدنية
١٠٠	ثانياً - تمتع الشباب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية
١٠٢	ثالثاً - الحقوق الثقافية لدى الشباب
١٠٥	المبحث الرابع - حقوق الإنسان بين الواقع والمأمول
١٠٧	مقدمة
١٠٧	أولاً - صور وأشكال انتهاك حقوق الإنسان
١٠٨	ثانياً - معوقات حصول الإنسان على حقوقه داخل مجتمعه
١١٢	ثالثاً - سبل حماية وتعزيز حقوق الإنسان
١١٥	خاتمة الدراسة
١٢٥	الهوامش
١٣٣	المراجع
١٣٣	أولاً - المراجع العربية
١٣٧	ثانياً - المراجع الأجنبية
١٣٩	الملاحق
١٤١	أولاً - أدوات جمع البيانات:
١٤٣	١ - استمارة الاستبانة
١٦٣	٢ - دليل المقابلة
١٦٧	ثانياً - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
١٧٥	ثالثاً - جداول الدراسة

الملخص

إن حقوق الإنسان ليست مجرد موثيق وقوانين فحسب، بل هي وعي وممارسة من جانب الفرد داخل مجتمعه. وفي ضوء ما سبق يهتم بحثنا الحالي بتبيان معرفة الشباب لمبادئ حقوق الإنسان واتجاهاتهم وممارساتهم، ومظاهر التمتع بتلك الحقوق أيضاً كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨). وفي هذا الإطار يطرح البحث عدداً من التساؤلات منها:

- ١ - ما مصادر المعرفة بحقوق الإنسان لدى الشباب؟
- ٢ - هل تختلف اتجاهات الشباب نحو حقوق الإنسان في المجتمع المصري تبعاً لاختلاف السمات الشخصية والخلفية الاجتماعية والثقافية؟
- ٣ - إلى أي حد تتجسد مبادئ حقوق الإنسان كما هي في الإعلان العالمي في صورة ممارسات يومية لدى الشباب؟
- ٤ - ما معوقات ممارسة مبادئ حقوق الإنسان؟

ويشتمل هذا البحث على ثلاثة فصول: فالفصل الأول يأتي بعنوان «الوعي بحقوق الإنسان، ويتضمن عرضاً تحليلياً للتراث النظري والأمبريقي لحقوق الإنسان». ويعرض الفصل الثاني واقع حقوق الإنسان لدى الشباب في المجتمع المصري من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مباحث، ويأتي المبحث الأول لعرض الإجراءات المنهجية للبحث، ويناقش المبحث الثاني قضايا عدة منها مفهوم حقوق الإنسان وأنماطها لدى الشباب وأهميتها، وتناول أيضاً آليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان، ويستعرض المبحث الثالث اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، وكذلك الثقافية على المستوى النظري، أي كما جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وعلى مستوى الممارسة أيضاً كما تعكسها بعض الأمثال الشعبية في الحياة اليومية، ويشير المبحث الرابع إلى الممارسات اليومية للشباب لحقوقهم السياسية والمدنية، ومظاهر التمتع بحقوقهم، ويأتي

المبحث الخامس بعنوان «حقوق الإنسان بين الواقع والمأمول» لنلقي الضوء فيه على معوقات حصول الإنسان على حقوقه داخل مجتمعه، وتبيان سبل تعزيز وحماية حقوق الإنسان. ويخصص الفصل الثالث والأخير لعرض النتائج العامة للدراسة ومناقشتها.

المقدمة

يعد الاهتمام المتزايد بحقوق الإنسان، والتأكيد على عالميتها وعدم تجزئتها، من أبرز التجليات السياسية للعولمة؛ إذ أصبحت شرعية النظام السياسي في أي دولة تقاس بمدى احترامه حقوق الإنسان، وهكذا أصبح مفهوم حقوق الإنسان أحد أكثر المفاهيم تداولاً في السنوات الأخيرة، ولكن هذا لا يعني أنه مفهوم حديث النشأة؛ حيث بدأ الاهتمام بشكل رسمي بحقوق الإنسان منذ أكثر من خمسين عاماً، وذلك حينما صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر ١٩٤٨؛ إذ يمثل هذا الإعلان الوثيقة الدولية الأساسية لحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ويشتمل الإعلان على ثلاثين مادة: المادة الأولى والثانية لهما طابع عام وتؤكدان على أن جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الحقوق والكرامة، وحق كل إنسان في المجتمع أن يتمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز على أساس الجنس، أو اللغة، أو الدين... أما المواد من (٣-٢١) فتشير إلى مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية تبدأ بالحق في الحياة، والحرية، والأمن، مروراً بالحق في الحماية القانونية وعدم التعرض للتعذيب، انتهاءً بالحق في الاشتراك في حكم الوطن، والالتحاق بالوظائف العامة. وتأتي المواد من (٢٢ - ٢٧) لتتضمن مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كالحق في العمل والرعاية الصحية، والتعليم، والحصول على المعلومات دون قيود، أما المواد الثلاث الختامية (٢٨ - ٣٠) فتقرر أن لكل إنسان الحق في التمتع بنظام اجتماعي ودولي تتوافر فيه جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان، وتشير في الوقت نفسه إلى الواجبات والالتزامات التي تقع على عاتق الفرد تجاه مجتمعه.

وتجدر الإشارة إلى أن حقوق الإنسان ليست مجرد موثيق وإعلانات وتشريعات وقوانين فحسب، بل وعي وممارسة من جانب الفرد داخل مجتمعه. وفي ضوء ماسبق يهتم بحثنا الحالي بتبيان معرفة الشباب لمبادئ حقوق الإنسان،

واتجاهاتهم، وممارساتهم، ومظاهر التمتع بتلك الحقوق أيضاً كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨).

وفي هذا الإطار يطرح بحثنا الحالي عدداً من التساؤلات؛ منها:

- ١ - ما مصادر المعرفة بحقوق الإنسان لدى الشباب؟
- ٢ - هل تختلف اتجاهات الشباب نحو حقوق الإنسان في المجتمع المصري تبعاً لاختلاف السمات الشخصية والخلفية الاجتماعية والثقافية؟
- ٣ - إلى أي حد تتجسد مبادئ حقوق الإنسان كما هي في الإعلان العالمي، وذلك في صور وممارسات يومية لدى الشباب؟
- ٤ - ما معوقات ممارسة مبادئ حقوق الإنسان؟

ويشتمل هذا البحث على ثلاثة فصول، ويגיע الفصل الأول لعرض الإطار النظري والمنهجي للدراسة، وسوف نستعرض في الفصل الثاني واقع حقوق الإنسان في المجتمع المصري في ضوء تحليل بيانات الدراسة الميدانية من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مباحث، ويناقد المبحث الأول مفهوم حقوق الإنسان وأنماطها لدى الشباب، ومصادر المعرفة بحقوق الإنسان وأهميتها، وتناول آليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان لدى الشباب أيضاً، ويستعرض المبحث الثاني اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستوى النظري، أي كما جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك على مستوى الممارسة كما تعكسها بعض الأمثال الشعبية في الحياة اليومية، ويشير المبحث الثالث إلى الممارسات اليومية لحقوق الإنسان لدى الشباب من خلال توضيح أشكال الممارسة، والممارسات اليومية للشباب لحقوقهم السياسية والمدنية، ومظاهر التمتع بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ويגיע المبحث الرابع بعنوان "حقوق الإنسان بين الواقع والمأمول" ليلقي الضوء على صور حقوق الإنسان وأشكال انتهاكاتها، ومعوقات حصول الإنسان على حقوقه داخل مجتمعه، وتبيان سبل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وأخيراً تجيء خاتمة الدراسة لعرض النتائج العامة للدراسة ومناقشتها وتفسيرها، ويشتمل الجزء الأخير من البحث على الهوامش وقائمة بأهم المراجع العربية والأجنبية التي تم الاستعانة بها، والملاحق التي تتضمن أدوات جمع البيانات (استمارة الاستبانة، دليل المقابلة)، وصورة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجداول الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري والمنهجي للدراسة

أولاً - المرحلة التصورية للبحث

- ١ - الدراسات السابقة
- ٢ - مشكلة البحث وأهميتها
- ٣ - مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية
 - أ - الوعي
 - ب - حقوق الإنسان
 - ج - الشباب
- ٤ - الموجهات النظرية للبحث
- ٥ - أهداف الدراسة.
- ٦ - تساؤلات الدراسة

ثانياً - المرحلة الإجرائية للبحث

- ١ - نوعية البيانات
- ٢ - أدوات جمع البيانات
- ٣ - اختبار صدق الأدوات
- ٤ - مجتمع البحث.
 - أ - نوع العينة.
 - ب - حجم العينة.
 - ج - وحدة جمع البيانات.
 - د - تدريب الباحثين.
 - هـ - مدة العمل الميداني.
 - و - مراجعة البيانات.
 - ز - الخصائص العامة لعينة البحث.

ثالثاً: المرحلة التفسيرية.

- ١ - تحليل البيانات
- ٢ - تفسير البيانات.

أولاً - المرحلة التصورية للبحث

١ - الدراسات السابقة:

لقد تعددت الدراسات والبحوث حول حقوق الإنسان نتيجة اهتمام المشتغلين بالعلم الاجتماعي بدراسة حقوق الإنسان في ضوء ماتتعرض لها تلك الحقوق من انتهاكات من جانب بعض الأنظمة السياسية، وفي ضوء ما سبق سألقي الضوء على نماذج من التراث البحثي في مجال حقوق الإنسان والتي نشرت في الكتب والدوريات العلمية، وذلك بهدف صياغة مشكلة بحثية تصلح للدراسة، ويمكن تصنيف هذا التراث البحثي في أربعة محاور، وذلك على النحو الآتي:

أولاً - دراسات ركزت على محددات الوعي بحقوق الإنسان:

(أ) مغيزل، فادي، : نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الجيل الجديد:

توضح تلك الدراسة أن ثقافة حقوق الإنسان لا تعني حق الإنسان في معرفة المواثيق الدولية فحسب، وإنما قدرته وواجبه في ترجمة هذه الحقوق من النصوص إلى ميدان الواقع والتطبيق، وتطرح الدراسة تساؤلاً رئيسياً مؤداه: كيف تنقل المعرفة القانونية وحقوق الإنسان إلى إدراك الناس وبخاصة فئة الشباب؟ ويشير الباحث إلى أن الحق الذي لا نعرف ممارسته هو حق غير موجود، فالمعرفة تعزز الوعي وتدفع إلى الالتزام، وتؤكد الدراسة على حقيقتين هما:

١ - إذا كان لمواطني الدولة دستور محلي يرفع حقوقهم، فإن للإنسان شرعية عالمية أسمى مرتبة، وهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢ - ليس هناك قيمة للحقوق إن لم يدركها أصحابها ويمارسوها.

وتنتقل الدراسة إلى إبراز أهمية دور الشباب في مجتمعاتهم من خلال التأكيد على أنهم أكثر شرائح المجتمع اللبناني دينامية وإنتاجية، وأكثر تكيفاً مع متطلبات العصر، وأيضاً أكثر تفاؤلاً وطموحاً، ونتيجة لذلك فإن مسؤولية النهوض بحقوق

الإنسان في لبنان تقع على عاتق شبابه، كما تشير الدراسة إلى أمثلة عن تجارب ميدانية حول نشر ثقافة حقوق الإنسان إذ إن طلاب الجامعات يتميز واقعهم عن ذاك الذي يعيشه تلاميذ المدارس، وأن هناك تمايزاً أيضاً بين الطلاب الجامعيين أنفسهم باختلاف الكليات المنتسبين إليها وباختلاف التخصص الجامعي، فعلى سبيل المثال يمكن القول بأن طلاب كليات الحقوق والعلوم السياسية لديهم اهتمام بالشأن السياسي والمجتمعي. وذلك على العكس من طلاب كليات الهندسة الذين يميلون نحو التطلعات الفنية والهندسية، وقياساً على ذلك - كما تشير الدراسة - فإن مادة حقوق الإنسان تجتذب طلاب كليات الحقوق والعلوم السياسية (الكليات النظرية) أكثر مما تجتذب طلاب الكليات العملية.

(ب) الانتصار، عبد المجيد: التربية على حقوق الإنسان:

توضح تلك الدراسة أن تربية المرء على حقوق الإنسان إنما تهدف إلى ترسيخ ثقافة تدافع عن الإنسان وعن حقوقه في الوجود والتفكير والممارسة، ولا يقصد بالتربية على حقوق الإنسان نقل وتعليم معارف وتصورات حول حقوق الإنسان للأطفال والمتعلمين، بقدر ماتهدف إلى تأسيس القيم التي ترتبط بتلك الحقوق.

وليست التربية على حقوق الإنسان "تربية معرفية" بل هي تربية "قيمية" ولا تكتفي هذه التربية الحقوقية بحشد الذهن بمعلومات حول الكرامة والحرية والمساواة وغير ذلك من الحقوق، بل إنها تقوم أيضاً على أساس أن يمارس المتعلم (الإنسان) تلك الحقوق وأن يؤمن بها، وأن يعترف بها كحقوق للآخرين، وأن يحترمها كمبادئ ذات قيمة عليا.

ويشير الباحث إلى أن من أبرز أهداف التربية على حقوق الإنسان إنما تجسد فيما يأتي:

(أ) أن التربية على حقوق الإنسان تربية ذات نزعة إنسانية حيث تتجه إلى توعية الإنسان بحقوقه، وإلى تعزيز هذه الحقوق باعتبارها تشكل الماهية الحقيقية للإنسان، فهي جوهر وجود الذات الإنسانية.

- (ب) تؤسس التربية على حقوق الإنسان خطابها الإنساني على مفاهيم تنويرية، كالذات والعقل والحرية والتسامح والاختلاف والكرامة.
- (ج) تهدف إلى إعادة النظر في مختلف القيم والمبادئ والسلوكيات التي تُنافي حقوق الإنسان، والتي تعوق ممارسة هذه الحقوق واحترامها.
- (د) تهدف إلى تأسيس نسق قيمى سلوكى جديد يقوم على تكريس قيمة العقل وأهميته.

ثانياً - دراسات ركزت على آليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان:

(أ) بدران، شبل: التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي:

تطرح تلك الدراسة تساؤلاً رئيسياً مؤداه: إذا كانت حقوق الإنسان العربي في غالبيتها مهدورة ومستباحة، فما هو السبيل لتشكيل وعي المواطنين، وتشكيل رأي عام ومستنير يستطيع الدفاع عن تلك الحقوق وإقرارها ومتابعة تنفيذها؟ ويجيب الدكتور شبل بدران على هذا التساؤل بقوله بأن هناك العديد من النظم، ويأتي على رأسها النظام التعليمي والتربوي بما يملكه من قدرة هائلة ومرونة بالغة في تشكيل الوعي، وتكوين الرأي العام المستنير.

(ب) شهاب، مفيد: تدريس حقوق الإنسان في الجامعات العربية:

تؤكد تلك الدراسة على دور الجامعات العربية في التنوير بحقوق الإنسان وتثبيتها في الفكر والسلوك الاجتماعي، فحقوق الإنسان ليست مجرد مواثيق، ومؤتمرات، وقرارات، وإنما قضية وعي ومعرفة بهذه الحقوق، وممارسة لها.

وتشير الدراسة إلى أهمية ربط حقوق الإنسان بالمجتمع من خلال تفعيل دور الجامعات في هذا الشأن عن طريق:

- أ - تشجيع إنشاء جمعيات ثقافية وعلمية من طلاب الكليات سواء العملية أو النظرية لتكريس مبادئ حقوق الإنسان، وعقد المؤتمرات والندوات لشرح مبادئ حقوق الإنسان.

ب - أن تقوم مراكز البحوث والجامعات في إطار تنظيمي بدراسة أوضاع حقوق الإنسان من الناحية العملية.

وتنتهي الدراسة إلى عدد من التوصيات والمبادئ فيما يتعلق بتدريس حقوق الإنسان، ومنها:

١ - لا يجب أن يقتصر تدريس حقوق الإنسان في وقت السلم فقط، بل يجب أن يشمل أيضاً حقوقه في حالة النزاعات المسلحة.

٢ - لا يجب أن يستند تدريس حقوق الإنسان إلى مجرد صيغ تقليدية، بل لابد من تحليل الأوضاع القائمة داخل شعوب الأمة العربية.

٣ - دراسة العلاقة بين الأديان السماوية وحقوق الإنسان والربط بينهما.

٤ - ترسيخ فكرة أن الحقوق تقابلها التزامات.

(ج) السيد، مصطفى كامل: تدريس حقوق الإنسان؛ رؤية العلوم السياسية:

تشير الدراسة إلى أهمية تدريس العلوم السياسية من خلال توضيح دورها في تحليل وسائل حماية حقوق الإنسان وتقييم مدى نجاحها، ووسائل النهوض بها، وعلى الرغم من تعدد هذه الوسائل وتنوع القائمين بها، فإنه يمكن القول إنها تندرج جميعها في ثلاثة مجالات رئيسية: المجال الأول هو الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان عن طريق التبصير بها، ونشر الوعي بمضمونها، ومحاولة إقناع الحكومات بضرورة المحافظة عليها، ويدخل في هذا المجال تدريس حقوق الإنسان في المدارس والجامعات، أما المجال الثاني فهو مراقبة الحكومات والمنظمات وتبيان مدى التزامهم بمفاهيم ومبادئ ومبادئ حقوق الإنسان، والمجال الثالث، محاسبة الحكومات التي تقوم بانتهاك الحقوق.

وتوضح الدراسة أن الاهتمام بحقوق الإنسان لا ينبغي أن يقتصر على تدريسها، وإنما ينبغي أن يمتد إلى إكساب الطلاب المهارات الخاصة بالبحث فيها وتوليد القيم التي تحث على احترامها فيما بينهم. ولذلك لا ينبغي أن يكون تدريس حقوق الإنسان من خلال المحاضرات فقط، وإنما ينبغي عقد حلقات البحث حول

موضوعات تتعلق بتحليل أوضاع حقوق الإنسان، والتأمل في أسباب انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيدين الوطنى والقومى، وكيفية مقاومة هذه الأسباب، وتنتهي الدراسة إلى القول بأنه ليس هناك جدوى من تدريس هذه المادة إذا كان لا يتاح للطلاب داخل الجامعة أن يعبروا عن آرائهم بحرية، وإذا لم يكن لهم الحرية في اختيار ممثليهم.

(د) عبد الحميد، إلهام: حقوق الإنسان في مناهج التعليم؛ دراسة نقدية لمناهج التعليم الأساسي:

تنطلق تلك الدراسة من افتراض أساسي مؤداه أن الهدف من تعليم حقوق الإنسان إثارة وعي المواطنين بالممارسات الفعلية التي تشكل انتهاكاً لهذه الحقوق. كما تؤكد الدراسة على أهمية التعليم، وضرورة تضمين المناهج الدراسية مفاهيم حقوق الإنسان؛ وذلك لأسباب عديدة أهمها ضمان وصول تلك المفاهيم والمبادئ إلى أكبر عدد من التلاميذ لاسيما في مرحلة التعليم الأساسي، خاصة أن مصر من بين الدول التي وقعت على المواثيق الدولية، وعليها أن تنشر المعرفة والوعي بحقوق الإنسان وفقاً للمادة (٥٥) من ميثاق الأمم المتحدة والمادة (٢٥) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان.

واعتمدت تلك الدراسة على تحليل مضمون كتب الدراسات الاجتماعية واللغة العربية المقررة على التلاميذ في الصف الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن، وذلك بهدف تعرف ما تضمنته تلك الكتب من موضوعات عن حقوق الإنسان أو مفاهيم ومبادئ وقيم مرتبطة بتلك الحقوق.

وأوضحت الدراسة أن جميع الكتب في الدراسات الاجتماعية لم تتطرق إلى موضوعات خاصة بحقوق الإنسان بشكل مباشر، كما أنها لم تستخدم مفهوم حقوق الإنسان أو أي حق يرتبط به، وإنما جاءت بعض هذه المفاهيم دون ارتباط بكلمة حق، أما كتب اللغة العربية فقد جاءت بمفاهيم غير مباشرة عن حقوق الإنسان، ولكن يفهم من العبارات على سبيل المثال أن الإنسان يعيش في مصر

ويستمتع بالأمن والسلام، ومن العبارات الأخرى " تقوم الدولة بمجهودات في تحسين البيئة " وهكذا يتم صياغة الحقوق على أنها منح من الدولة تتفضل بها للمواطنين، ويركز الخطاب الموجه إلى التلميذ على واجب المواطن أكثر من تعليمه وإكسابه الحقوق أولاً.

وفي ضوء ما سبق توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كانت بمثابة إستراتيجية لتعليم حقوق الإنسان، وتتضمن ما يأتي:

- ١ - ينبغي أن يرتبط منهج حقوق الإنسان بالقيم الأصلية لمجتمعنا، ذلك من خلال مقرر مستقل إلى جانب التكامل مع المناهج الدراسية.
- ٢ - أن يستند هذا المنهج إلى الواقع العملي لمجتمعنا المصري.
- ٣ - أن يركز منهج حقوق الإنسان على الحقوق الأساسية مثل حق الإنسان في الغذاء، والملبس، والمأوى، والعمل.
- ٤ - لا يجب أن يكون تعليم حقوق الإنسان إعادة وتكراراً لمبادئ غامضة من المواثيق الدولية، بل يجب أن يتضمن المنهج مجموعة من القيم التي تساهم في تنمية وعي التلاميذ بحقوقهم، وتنمية روح الاعتزاز بالنفس والتسامح والتضامن واحترام الآخرين.
- ٥ - يتعين على المعلم القائم بتدريس حقوق الإنسان أن يتسم بالديمقراطية، وأن يكون مشجعاً على الحوار والنقد، وأن يتقبل الرأي الآخر.

ثالثاً - دراسات ركزت على معوقات الوعي (معرفة - ممارسة) بحقوق الإنسان:

(أ) محافظة، علي: المعوقات أمام تطوير التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي والبدائل المطروحة:

قسمت الدراسة تلك المعوقات إلى أربع فئات، وهي:

١ - المعوقات السياسية والقانونية:

(أ) طبيعة الأنظمة السياسية في الوطن العربي وممارستها: لقد نشأت معظم الأنظمة السياسية العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولما انتزعت القوى

الوطنية قدراً من السلطة من القوى الأجنبية المهيمنة على مقدراتها، اكتفت بهذا القدر من الديمقراطية، وسعت فئات من هذه القوى الوطنية إلى احتكار السلطة السياسية. ومن ناحية ثانية استخدمت تلك القوى الوطنية التربية والتعليم كأداة للهيمنة على الشباب، ووجهت المناهج والبرامج التعليمية لخدمة الأنظمة الحاكمة والإشادة بمنجزاتها، واختفى في ظل هذه الأوضاع السياسية والتربوية مفهوم التربية على حقوق الإنسان، ونشأ شعور عام لدى السلطات الحاكمة أن التزام هذه التربية خطر على النظام السياسي.

(ب) عدم التزام بعض الدول العهود والمواثيق الدولية والعربية المتصلة بحقوق الإنسان.

(ج) عدم كفاية الضمانات الدستورية والقانونية في الدول العربية لرعاية حقوق الإنسان وحياته الأساسية.

(د) ضعف النظام الإقليمي العربي واشتداد التبعية السياسية للقوى الأجنبية.

٢ - المعوقات الاجتماعية:

لا تتم التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في رياض الأطفال والمدارس والجامعات فحسب، وإنما لابد أن يكون للأسرة والمجتمع الذي يعيش فيه الإنسان دور في هذه التربية، وفي مجتمعاتنا العربية هناك الكثير من المعوقات التي تعترض سبيل التربية على حقوق الإنسان، ومنها:

(أ) التخلف العام في هذه المجتمعات الذي يحول دون الوعي بحقوق الإنسان، ومن أسباب هذا التخلف انتشار الفقر وارتفاع نسبة الأمية.

(ب) التقاليد والعادات وأنساق القيم الاجتماعية المعارضة لحقوق الإنسان والمعوقة للتربية عليها، فالمجتمع العربي يهيمن فيه الأب على الأسرة هيمنة تامة، ومن الصعب في مجتمع تسوده عادات وتقاليد وأنساق للقيم مستمدة من هذا الوضع أن يربي أطفاله وشبابه على مبادئ حقوق الإنسان، وغالباً ما يواجه الطفل أو الطالب تناقضاً وتضارباً بين ما يتلقاه في المدرسة أو الجامعة من معلومات وممارسات عن حقوق الإنسان وحياته الأساسية، وما يلاحظه ويعيشه من انتهاك لهذه الحقوق في أسرته وبيئته الاجتماعية.

(ج) العنف الذي يسود الحوار واللغة السياسية بين الفئات الاجتماعية والقوى السياسية، إذ إن تلك القوى لا تساعد على تنمية حق التعبير الحر عن الرأي، وغالباً ما تعتمد على القسوة والإكراه والتسلط في تعاملها مع أفراد المجتمع، ويعد هذا العنف من المعوقات الأساسية للتربية على حقوق الإنسان.

٣ - المعوقات الفكرية والأيدولوجية:

ومن أبرز تلك المعوقات ما يأتي:

(أ) الجمود الفكري المتمثل بالتقليد الأعمى والتمسك بالقوالب الذهنية الجاهزة وهيمنة العاطفة والوجدان.

(ب) غموض مفهوم حقوق الإنسان لدى المفكرين والقانونيين العرب.

٤ - المعوقات التربوية والأكاديمية:

مازالت التربية على حقوق الإنسان في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية في الوطن العربي في مرحلة التأمل والتفكير، ولم تخرج بعد إلى حيز الممارسة والتطبيق، أما الصعوبات الأكاديمية الأخرى التي تواجه تدريس حقوق الإنسان في الجامعات العربية فهي تتمثل في النقص في عدد الأساتذة المؤهلين والمدرّبين تدريباً وافياً في هذا المجال.

(ب) الحسيني، نيفين: إشكاليات إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

حاولت تلك الدراسة توضيح أهم المعوقات التي تقف أمام حصول الفرد على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، ومن أبرز تلك المعوقات:

١ - آثار برامج التكيف الهيكلي:

أدى التراجع النسبي في دور الدولة في التنمية الاقتصادية إلى حدوث خلل في تقدم السياسات التنموية التي تستهدف أفراد المجتمع، ومن أهم الجماعات المضارة من تلك البرامج العمال، والفقراء، والنساء، والأطفال، حيث تقلص الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والإسكان، بالإضافة إلى فقدان البعض

لوظائفهم، وخفض الأجور، مما يحرم هذه الفئات من بعض الحقوق الأساسية المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات الدولية.

٢ - أزمة الديون:

تؤثر تلك الأزمة بصورة مباشرة على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعوق أعمال الحق في التنمية. وبالتطبيق على الدول العربية نجد أنها تعاني من ارتفاع معدلات الديون بشكل متسارع، مما يعني اقتطاع جزء كبير من ناتجها القومي الإجمالي على نحو يقلل قدرتها على استغلال هذه القروض من أجل تنمية مواردها، ويوجد مصاعب في الوفاء بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

رابعاً - دراسات ركزت على أنماط محددة من حقوق الإنسان:

(أ) يونس، عصام: الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

تؤكد تلك الدراسة على أن هناك اهتماماً فائقاً بالحقوق المدنية والسياسية وتناولاً ضعيفاً بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وربما يعود ذلك إلى أن معظم المنظمات العربية لحقوق الإنسان تناضل من أجل مكافحة الانتهاكات الجسيمة للحقوق المدنية والسياسية كالتعذيب والقتل، في حين يتم تجاهل الاهتمام بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وفي ضوء ما سبق جاءت تلك الدراسة لتؤكد على أن الحق في التنمية يجب أن يحتل مكانة مهمة في مساحة عمل المنظمات العربية لحقوق الإنسان، ولا سيما بالنظر إلى واقع حقوق الإنسان من حيث ارتفاع معدلات الفقر، وتردي الأوضاع المعيشية، بالإضافة إلى فرض شروط من قبل المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي بما يقتضي إعادة التكيف الهيكلي للبنى الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز اقتصاديات السوق بما يلقي بأعباء على المواطنين، وينذر بانتهاك لحقوقهم الإنسانية واحتياجاتهم الأساسية، وهو ما ينطوي على مساس بالحق في التنمية.

وتشير الدراسة إلى أن مفهوم المشاركة من أكثر المفاهيم المرتبطة بالحق في

التنمية، فهو الوسيلة الأساسية التي يمكن من خلالها حشد كل طاقات المجتمع وموارده، ومكافحة عدم المساواة، والتمييز، والفقر، وكل أشكال التهميش للفئات التي تعاني من الحرمان في المجتمع كالمراة والأقليات.

ولقد انتهت الدراسة إلى طرح عددٍ من التوصيات، ومنها:

- ١ - دعوة منظمات حقوق الإنسان إلى الاهتمام بحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية.
- ٢ - دعوة المجتمع الدولي إلى ضرورة إعادة النظر في إلغاء الديون الواقعة على عاتق الدول الفقيرة، والتأكيد على ضرورة وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته من أجل أعمال الحق في التنمية.
- ٣ - دعوة الحكومات العربية إلى تطوير البرامج الخاصة بمواجهة الفقر والأمية.
- ٤ - دعوة المنظمات غير الحكومية للاهتمام بمحاربة الفساد باعتباره يمثل عائقاً أمام التنمية.
- ٥ - التشديد على إعمال مبدأ الرقابة على الإنفاق العام، وإعمال قواعد المحاسبة والشفافية.

(ب) الجعفر اوي، إبتسام:حق الغذاء في المجتمع المصري؛ مؤشرات اقتصادية ودلائل

ميدانية:

تهدف هذه الدراسة إلى تعرف مدى تمتع أسر المجتمع المصري بحق الغذاء، وعلى آليات ووسائل تحقيق ذلك، مع توضيح دور الدولة في كفالة هذا الحق، إذ يعد الحق في الغذاء من أهم الحقوق التي ورد ذكرها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) والذي نص على: "أن لكل فرد الحق في مستوى معيشة مناسب لتحقيق الصحة والرفاهية له ولأفراد أسرته ويتضمن ذلك الطعام والملبس والسكن". وقد نال هذا الحق اهتماماً متزايداً من منظمة الأمم المتحدة. ولقد تم الاعتماد على بيانات دراسة ميدانية أجريت عام ١٩٩٨ لعينة عشوائية بلغت (٢٥٧٤) أسرة في المجتمع

المصري شملت العينة محافظات القاهرة، ودمياط، وبنى سويف، والمنوفية، ولقد تم استخدام استمارة الاستبانة كأداة لجمع البيانات.

وأوضحت الدراسة أن توفير عرض كاف من الغذاء يعد أولى خطوات كفالة حق الغذاء، إلا أنه لا يضمن وصول هذا الغذاء للأفراد كافة، فانتشار الجوع لا يرتبط فقط بعدم توافر قدر كاف من الغذاء، ولكنه يرتبط أيضاً بعدم قدرة الأفراد على الحصول على الغذاء نتيجة لانخفاض القوة الشرائية والموارد المحددة لهم. ومن أبرز نتائج تلك الدراسة انخفاض القدرة على كفالة حق الغذاء للفئات الدنيا وفي المناطق الريفية، بالإضافة إلى زيادة حدة التباينات في التمتع بهذا الحق في محافظة القاهرة مقارنة بالمناطق الأخرى.

(ج) مانويل، مانفريد: الحق في التعليم:

يعد الحق في التعليم جزءاً أساسياً من حقوق الإنسان، وعلى الرغم من أنه يُنظر إليه على أنه من الحقوق الثقافية فإنه يرتبط كذلك بالحقوق الأخرى للإنسان. فالتعليم شرط أساسي لممارسة حقوق الإنسان حيث لا يستطيع الإنسان أن يمارس العديد من الحقوق المدنية والسياسية مثل حرية الحصول على المعلومات، وحرية التعبير، والحق في التصويت والانتخاب، إلا إذا كان يتمتع بقدر أدنى من التعليم بما في ذلك الإلمام بالقراءة والكتابة. وكذلك هناك العديد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل الحق في اختيار العمل والحصول على المرتب والحق في تشكيل نقابة، وهكذا لا يستطيع الإنسان التمتع بتلك الحقوق إلا إذا كان حاصلاً على الحد الأدنى من التعليم.

كما يهدف التعليم إلى تمكين الإنسان من تطوير شخصيته وكرامته، والمشاركة بشكل فعال في مجتمع حر واحترام حقوق الإنسان، ومن ناحية ثانية توضح الدراسة أنه لا يجب التمييز بين الناس في حصولهم على التعليم على أساس من الدين، أو العرق، أو اللغة، أو الآراء السياسية، أو على أساس الأصول الاجتماعية أو الطبقة.

(د) ليكي، سكوت: حق الإنسان في سكن مناسب:

حظي الحق في السكن باعتراف صريح في عدد كبير من النصوص والمعاهدات الدولية، ومن بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الاتفاقيات الدولية، وتشير إحصائيات الأمم المتحدة إلى أن هناك أكثر من مليار إنسان في العالم لا يعيشون في مساكن ملائمة، وهناك أكثر من مئة مليون شخص ليس لديهم مساكن على الإطلاق، ومما يزيد الأمر سوءاً، أنه في كل عام يُجبر ملايين من البشر على النزوح من مساكنهم وأراضيهم في العديد من الدول. كما تشير الدراسة إلى أن النصوص القانونية المتعلقة بمعايير الحق في السكن لم توضع لضمان حق كل فرد في أن يسكن منزلاً باهظ الثمن ومحاطاً بالحدائق، ولكن النظر إلى المحتوى القانوني للحقوق المتعلقة بالسكن يعد بداية أساسية لفهم الأبعاد المختلفة لهذا الحق، وتلك الحقوق تشمل الأمان (أي الحماية من الطرد من السكن، وإمكانية تحمل إيجار السكن، والحصول على الخدمات العامة والمرافق وخدمات الطوارئ).

وهكذا فإنه في ضوء هذا العرض السابق للتراث البحثي تبين لنا إغفال أغلبية البحوث والدراسات السابقة لقضية الوعي عند تناول حقوق الإنسان، وهكذا أصبح هناك حاجة لإجراء دراسات وبحوث تطبيقية تجمع بين الطرق الكمية والكيفية للوصول إلى رؤية واقعية حول الوعي بحقوق الإنسان لدى أفراد المجتمع وبالأخص فئة الشباب، ولذلك فإنه في ضوء ما سبق يأتي بحثنا الحالي المعنون بـ: "الوعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لدى الشباب، دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الإسكندرية" لإلقاء الضوء على الوعي بحقوق الإنسان لدى الشباب في المجتمع المصري، وذلك بالتطبيق على عينة من طلاب جامعة الإسكندرية.

٢ - مشكلة البحث وأهميتها:

مضى أكثر من نصف قرن على اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بصفته تجسيدا للمثل العليا في احترام الكرامة الإنسانية، والذي يجب أن تسعى جميع الأمم والشعوب لوضعه نصب أعينها من أجل العمل على

احترام حقوق الإنسان، ولقد شكّل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أول اعتراف دولي بأن حقوق الإنسان والحريات الأساسية حق لأي شخص في كل مكان دون أي تمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الدين، ويمكن القول إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بمثابة إنجاز مهم في تاريخ العالم، ويؤثر بشكل متزايد على حياة الملايين في هذا العالم، ويلهم المدافعون عن حقوق الإنسان والمشرعون في كل مكان.

ويمكن القول إنه على الرغم من عالمية حقوق الإنسان على النحو الذي سبق ذكره، فإن ثقافة حقوق الإنسان واجهت معارضة إقليمية من جانب عدد من البلدان العربية بزعم أن مفاهيم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومبادئه ونصوصه لم تراع الاختلاف الثقافي بين الشعوب، وأنه يعكس فقط المفاهيم القادمة من الغرب^(١).

وهكذا يتبين أن هناك جدلاً نظرياً حول حقوق الإنسان؛ إذ يتضح لنا أننا أمام موقفين متعارضين: الموقف الأول يؤكد على عالمية حقوق الإنسان وضرورة الاستناد إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بصفته المرجع الأساسي لكل شعوب العالم، وذلك من خلال اعتراف جميع الدول بتلك الحقوق، والعمل على ضرورة ضمان تلك الحقوق والحفاظ عليها من كل أشكال الانتهاك، أما الموقف الثاني فإنما يتجسد في تأكيد بعض الدول على أن حقوق الإنسان ترتبط بالخصوصية المجتمعية والثقافية لكل بلد، ومن ثم لا يمكن تعميم مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومفاهيمه على جميع دول العالم.

وفي خضم هذا الجدل النظري حول طبيعة حقوق الإنسان تبين لنا أن هناك عدداً من الشواهد الأمبيريقية التي تؤكد على عالمية حقوق الإنسان، كما جاءت في الإعلان العالمي للأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ وتبدو تلك الشواهد في العناصر الآتية:

١ - في الفترة التي صدر فيها الإعلان تشكلت هيئة الأمم المتحدة من عدد من الدول الأعضاء ذات خلفيات أيديولوجية ونظم سياسية وعقائدية وثقافات مختلفة، وحرصوا على الإعلان - وهم من جنسيات مختلفة - على ضمان أن يأتي الإعلان معبراً عن كل هذا التنوع الحضاري، ومتضمناً القيم

المشتركة للنظم القانونية العالمية والأديان والفلسفات، بحيث يأتي الإعلان وثيقة عامة معبرة عن التطلعات المشتركة لشعوب الأمم المتحدة لعالم أكثر إنسانية وعدالة، وتكللت جهودهم بالتوفيق؛ حيث حظي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بموافقة عالمية واسعة، وقد ترجم الإعلان إلى أكثر من ٢٥٠ لغة ولهجة.

٢ - يعد الإعلان أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهو القانون الذي يحدد معنى الحقوق والحريات الأساسية الخاصة بحريات الإنسان وأمنه وحقوقه السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك الثقافية.

٣ - على المستوى الوطني كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أثراً واضحاً في صياغة الحقوق الأساسية وإدراجها في الدساتير والقوانين الوطنية في مختلف دول العالم.

٤ - على المستوى الإقليمي حرصت المنظمات الإقليمية على الاهتمام بنصوص الإعلان العالمي في إصدارها لمواثيقها وإنشاء آلياتها الخاصة لحماية حقوق الإنسان.

٥ - وعلى المستوى الدولي كان الإعلان وما زال يشكل معياراً يتم في ضوئه مراجعة أوضاع حقوق الإنسان في الدول المختلفة، ومعرفة مدى ما تحظى به من احترام.

وفي ضوء ماسبق تبرز مشكلة البحث في تساؤل رئيسي مؤداه: هل هناك وعي لدى الشباب في المجتمع المصري بمبادئ حقوق الإنسان كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟

ومن خلال عرض إشكالية بحثنا فإنه يمكن لنا أن نبين أهميته النظرية والتي تتجسد في دراسة طبيعة ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب في المجتمع المصري، ومصادر اكتسابها، وتعرف خصوصياتها المجتمعية في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويرجع اختيارنا لفئة الشباب وبالأخص طلاب الجامعة كونهم يشكلون الصفوة الأكثر وعياً وإدراكاً لطبيعة التفاعل الاجتماعي والأيدولوجي السائد في المجتمع.

ومن ناحية ثانية تكمن الأهمية التطبيقية للبحث في أنه محاولة جادة لتوفير معلومات وبيانات يمكن من خلالها صياغة سياسات عملية لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتنميتها وتفعيلها، وكذلك تعزيزها في المجتمع المصري استناداً إلى أن حقوق الإنسان ليست مجرد موثائق ومؤتمرات وقرارات، وإنما بالدرجة الأولى قضية وعي بهذه الحقوق، وممارسة لها، ويمكن القول بأن تعريف الشباب بهذه الحقوق وتربيتهم على احترامها إنما يجب أن يمثل أولوية خاصة في برامج الأجهزة المسؤولة عن التربية والتعليم في الدول العربية، ونشير في هذا الصدد إلى أن المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان والذي عُقد في إطار اليونسكو ١٩٦٨ قد أكد على إعادة بحث موضوع تربية الشباب على حقوق الإنسان، والعمل على نشر برامج تهدف إلى بث الوعي لدى التلاميذ بحقوق الإنسان، ونشر مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مراحل التعليم المختلفة.

٣ - مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

(أ) الوعي:

يعرف علم النفس الوعي بأنه " حالة من حالات الإدراك والفهم، وهذا الفهم أو الإدراك ذاتي إذ يسمح لنا بأن نميز أنفسنا عن الآخرين " (٢).

وهناك تعريف آخر للوعي يقصد به " مجموعة الاتجاهات، والمشاعر، والأفكار، والمفاهيم، وأيضاً التصورات التي تحدد إدراك الفرد للواقع المحيط به وفهمه له، وتصوراته الراهنة والمستقبلية له " (٣).

ويعرف " أ.ك. أوليدوف " الوعي الاجتماعي بأنه " إعادة إنتاج البشر للواقع الاجتماعي في شكل أفكار وتصورات ورؤى في مرحلة معينة من التطور التاريخي؛ فالوعي الاجتماعي هو إذن الإحاطة بالواقع من قبل طبقة محددة أو فئة اجتماعية أو المجتمع بأسره " (٤).

كما يشير " أ.ك. أوليدوف " إلى ما يسمى بالوعي الحقوقي والذي يقصد به " جملة الآراء التي تعكس علاقة البشر بالحق القائم، والتصورات التي يملكها البشر حول حقوقهم، وواجباتهم، ومدى مشروعية هذا السلوك أو ذاك " (٥).

وفى ضوء ماسبق نقصد بالوعي معرفة الشباب واتجاهاتهم وسلوكهم تجاه مبادئ حقوق الإنسان كما جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومن خلال الممارسات اليومية للشباب أيضاً.

(ب) حقوق الإنسان:

نستعرض في هذا المحور المفاهيم المختلفة لحقوق الإنسان، ولكن قبل ذلك يجب أن نشير إلى ما يقصد بلفظة "حق"؟ ثم بعد ذلك نعرض للمعاني المختلفة لفهوم حقوق الإنسان، وذلك للوقوف بصورة جلية على معنى هذا المفهوم، وما يشتمل عليه من معانٍ ومضامين مختلفة.

إن أصل كلمة حق في اللغة اللاتينية "Directurs" تعني الصواب، العدل، المستقيم، القويم، والحق في اللغة الفرنسية "Droit"، وفي اللغة الإنجليزية "Right"، والحق في اللغة العربية يجيء من الفعل "حَقَّ"، "يَحَقُّ" أي وجب وثبت، والحق اصطلاحاً يعني الأمر الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، والحق نقيض الباطل، وهو لفظ كثير الورود في القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾، وكلمة الحق تستخدم في الفقه الإسلامي للدلالة على معانٍ متعددة: فهي تستعمل لبيان ما لشخص ما أو ما ينبغي أن يكون له من التزام على آخر كحق الراعي على الرعية، وغني عن البيان أن الحقوق والتكاليف التي قررتها الشريعة الإسلامية قصد بها تحقيق مصالح الناس، وهذه المصالح قد تكون عامة للمجتمع، وقد تكون خاصة للأفراد، وقد تكون مصالح مشتركة بينهما^(٦).

ومن الناحية الاصطلاحية فإنه يمكن التمييز بين اتجاهين فيما يتعلق بتعريف الحق، وهي^(٧):

الاتجاه الأول: يذهب إلى تعريف الحق بأنه: " قدرة أو سلطة إرادية يخولها القانون شخصاً معيناً ويرسم حدودها، وهذه الإرادة هي معيار وجود الحق حيث إن الحق صفة تلحق بالشخص، فيصبح بها قادراً على القيام بأعمال معينة تحقق له في الغالب مصلحة يريدها".

الاتجاه الثاني: ويذهب أنصاره إلى تعريف الحق بأنه : مصلحة يحميها القانون، وهذه المصلحة قد تكون مادية (كحق الملكية) وقد تكون معنوية (كالحقوق الشخصية مثل الحق في الحرية).

أما مفهوم حقوق الإنسان^(٨) فلقد أصبح أكثر المفاهيم تداولاً في السنوات الأخيرة، ولكن هذا لا يعني أنه مفهوم حديث النشأة؛ حيث بدأ الاهتمام بشكل رسمي بحقوق الإنسان منذ أكثر من خمسين عاماً، وذلك حينما صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والذي يمثل الوثيقة الأصلية لحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وهناك صعوبة في وضع تعريف محدد لمفهوم حقوق الإنسان، ويعد "رينيه كاسان" - وهو أحد الذين ساهموا في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان - من أوائل الذين حاولوا صياغة تعريف محدد لمفهوم حقوق الإنسان؛ حيث يعرف هذه الحقوق بأنها "نوع من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى كرامة الإنسان، ويهتم كذلك بتحديد المطالب والاحتياجات الضرورية لازدهار شخصية كل إنسان"^(٩).

ومن التعريفات الأخرى لحقوق الإنسان أنها "مجموعة من الاحتياجات والمطالب واجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز فيما بينهم نابعة من مجرد وجودهم بصفتهم بشراً " ومن ثم فالإنسان هو الذي يملك هذه الحقوق، وإذا ما انتفت عن المرء صفة الإنسانية انتفت إمكانية امتلاكه لمثل هذه الحقوق"^(١٠).

ويمكن أن نوضح أنه في ضوء ماسبق فإن مفهوم حقوق الإنسان يركز على ثلاثة محاور أساسية: أولها المنتفع بالحقوق وهو الإنسان، وثانيها نوعية الحقوق، وثالثها حماية الحقوق، ويمكن إيضاح ذلك على النحو الآتي^(١١):

(أ) إن المنتفع بالحقوق هو الإنسان الذي يختلف عن الفرد، وذلك لأن كلمة (الفرد) تجعل من الشخص مجرد ذات جسدية، في حين أن كلمة إنسان تنطوي على الجسد والفكر والكرامة.

(ب) نوعية الحقوق: إذ يمكن القول إن هناك اختلافاً حول أهمية حقوق الإنسان وأنماطها^(١٢) تبعاً للتوجهات الأيديولوجية للدول، فعلى سبيل المثال تركز الدول الغربية على الحقوق السياسية والمدنية مثل حق التعبير والانتخاب والحرية والمساواة، في حين كان هناك تركيز من جانب الدول ذات التوجه الاشتراكي على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وخاصة تلك التي تطالب بإشباع الحاجات الأساسية Basic Needs للإنسان مثل: المأكل، والملبس، والسكن، والرعاية الصحية، وحق العمل والتعليم، واعتبرت هذه الحقوق هي الأولى بالرعاية والاهتمام، لأنه بدون إشباع الحاجات الأساسية للإنسان، فإن معظم الحقوق السياسية والمدنية تتحول إلى شعارات بلا مضمون.

(ج) إن مفهوم حقوق الإنسان يشير إلى ضرورة تنظيم المجتمع لتلك الحقوق الطبيعية، وذلك بوضع التشريعات والقوانين التي تحمي الحقوق من أخطار الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها.

وفي دراستنا الحالية يقصد بحقوق الإنسان مجموعة المطالب والاحتياجات التي يلزم توافرها للفرد في المجتمع الذي يعيش فيه دون تمييز، وتنقسم حقوق الإنسان إلى الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، والحقوق الثقافية، وتتضمن الحقوق المدنية والسياسية على سبيل المثال حرية الرأي والتعبير، وحرية الفكر والدين، وحرية الاشتراك في الجمعيات والمشاركة في الحياة السياسية، وتتضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الحق في مستوى معيشي مناسب، والحق في العمل، والحق في توفير خدمات الضمان الاجتماعي، كما تتضمن الحقوق الثقافية الحق في التعليم، والحق في الحصول على المعلومات داخل المجتمع الذي يعيش فيه الإنسان.

(د) الشباب:

ليس من الميسور تحديد مفهوم الشباب؛ لأن هناك اختلافاً حول حدود مرحلة الشباب؛ فالفترة مابين الطفولة والبلوغ تسمى بوجه عام الشباب، غير أن ماتشملة هذه الفترة بالفعل يختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً لتنوع الأدوار، والتغير الاجتماعي؛ فالشباب هو مرحلة من مراحل العمر تقع بين الطفولة والشيخوخة، وتتميز من

الناحية البيولوجية بالاكتمال العضوي، ونضوج القوة، كما تتميز من الناحية الاجتماعية بأنها المرحلة التي يتحدد فيها مستقبل الإنسان سواء أكان المهني أم العائلي، وقد حدد مؤتمر وزراء الشباب الأول بجامعة الدول العربية بالقاهرة عام ١٩٦٩ مرحلة الشباب بمن تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ - ٢٥ سنة^(١٢).

وفي دراستنا الحالية نقصد بالشباب تلك الفئة العمرية التي تكون في مرحلة التعليم الجامعي.

٤ - الموجّهات النظرية للبحث:

(أ) خصائص الوعي الاجتماعي وأبعاده:^(١٤)

١ - إن الوجود الاجتماعي يحدد الوعي الاجتماعي، وهكذا فالوعي الاجتماعي إنما هو انعكاس للوجود الاجتماعي.

٢ - إن الوعي الاجتماعي للإنسان مكتسب؛ ومن ثم جاء الوعي الاجتماعي في تطوره ليعكس مجمل الأوضاع المجتمعية التي يعيش فيها الفرد ويشهدها المجتمع؛ فالوعي يعد ظاهرة اجتماعية ونتاجاً تاريخياً للتطور الاجتماعي وسيبقى ما بقي الناس؛ فالوعي لدى الفرد يشمل في ذاته محتوى اجتماعياً، بمعنى أن العالم الخارجي للفرد ليس وجوده الشخصي فحسب، بل أيضاً وجوده الاجتماعي، أي الطبقة التي ينتمي إليها ويحمل اهتماماتها.

٣ - إن الوعي الاجتماعي هو إعادة إنتاج البشر للواقع في شكل مجموعة من الأفكار والرؤى والتصورات؛ فالوعي الاجتماعي يشمل معارف وتصورات وآراء يشترك فيها أفراد كثيرون.

٤ - إن العمل والعلاقات الاجتماعية بين البشر واللغة إنما يحددان الطبيعة الاجتماعية للوعي؛ فالوعي الاجتماعي انعكاس للعلاقات الاجتماعية التي تم تكوينها في ضوء نظريات وآراء متنوعة (سياسية وحقوقية ودينية وفلسفية وأخلاقية).

٥ - يرتبط الوعي الاجتماعي في الأساس بالوعي لدى الأفراد، فهو يتحقق ويتطور من خلالهم.

(ب) محددات تشكيل الوعي الاجتماعي:

يتوقف دور الوعي الاجتماعي في حياة البشر على مضمونه؛ حيث يكون له دور إيجابي في المجتمع حينما يتبلور ويصبح وعياً حقيقياً يحيط بالواقع، ويأتي دوره سلبياً عندما يتم تزيفه أو تشويهه؛ حيث يتم تزيف الوعي في المجتمعات المعاصرة من خلال تقييد التفكير النقدي وممارسة المجتمعات الإنسانية لسياسات الاحتواء والهيمنة من خلال آليات ومحددات عدة، وهذا ماسوف نتناوله على النحو الآتي:

١ - يشير هربرت ماركيوز H. Marcuse - أبرز رواد النظرية النقدية - إلى أهمية دور وسائل الإعلام والتعليم والرأي العام في تشكيل الوعي، كما قام بالتمييز بين أنواع الحريات داخل المجتمع؛ حيث يشير إلى الحرية الاقتصادية والتي تعني تحرر الفرد من سيطرة القوى والعلاقات الاقتصادية والكفاح اليومي من أجل البقاء، وكذلك التحرر من قيود كسب العيش، وهناك الحرية السياسية التي تعني تحرر الفرد من السياسات القمعية والاستبدادية، كما أشار ماركيوز إلى الحرية الفكرية التي تشير إلى إعادة تجديد الفكر النقدي وإحيائه لدى أفراد المجتمع^(١٥).

٢ - أشار رواد النظرية النقدية إلى دور صناعة الثقافة Culture Industry - والتي تشمل الفن والأدب والموسيقا والأفلام والدراما والصحافة - في تزيف وعي الجماهير بوعودها بأنها سوف تقوم بتقديم الجديد من خلال أفكار وأعمال جديدة تنمي روح التجديد والابتكار والنقد لدى الأفراد بشكل مستمر، ويعد هذا وعداً غير صادق لا يتم تحقيقه في الواقع؛ إذ تقوم بإخفاء الحقيقة^(١٦) فصناعة الثقافة تقوم بتضليل الوعي لدى أفراد المجتمع من خلال الأعمال الفنية والبرامج الترفيهية والسياسية التي تقدم من خلال وسائل الإعلام، وتعمل على تزيف الحقائق ونشر معلومات وبيانات لا ترتبط بالواقع الاجتماعي الذي يعيش بداخله أفراد المجتمع.

٣ - يؤكد "جورجين هابيرماس" J. Habermas على فقدان صناعة الثقافة لاستقلاليتها في المجتمعات الرأسمالية واندماجها داخل النسق الاقتصادي،

ويشير هابيرماس إلى دور وسائل الإعلام في قيامها بإذعان الأفراد وخضوعهم للتنظيمات السياسية، فلقد أصبح هناك سيطرة لوسائل الإعلام على وعي الأفراد واتجاهاتهم، ولقد أشار هابيرماس - في هذا الصدد - إلى ما أسماه بالمجتمع المدار بطريقة كلية The Wholly Administrated Society^(١٧).

٤ - هناك اتفاق بين كل من "جورجين هابيرماس" و"ماكس هوركهايمر" و"تيودور أدورنو" في تأكيدهم على الاندماج الكلي للوعي لدى أفراد المجتمع داخل النظام الرأسمالي مع النظام السياسي من خلال وسائل الإعلام ودورها في تشكيل اتجاهات الفرد ووعيه بما يتفق مع متطلبات النظام السياسي والقيام بإخفاء التناقضات الموجودة داخل المجتمع، بالإضافة إلى تقييد النقاش الحر والفكر النقدي.

٥ - يؤكد "جورجين هابيرماس" على أهمية التعليم بصفته أحد محددات الوعي من خلال دور الجامعة في تنمية الوعي السياسي لطلابها؛ حيث يشير إلى أن دور الجامعات يجب أن يتركز حول نقل المعلومات والمعرفة والعمل على إمداد المجتمع بأجيال متعلمة ومؤهلة للعيش بداخله، بالإضافة إلى دورها في التوسع في نشر التعليم بين أفراد المجتمع والقيام بالدراسات والبحوث العلمية وتوظيف تلك البحوث داخل المجتمع^(١٨).

٦ - يؤكد "هابيرماس" J. Habermas على ضرورة توافر ثلاثة شروط من أجل إعادة إضفاء الطابع السياسي على وعي الطلاب؛ فمن ناحية يمكن النظر إلى الطلاب على أنهم صفوة المستقبل التي ستكون المسؤولة عن القيام بدور كبير في عمليات التحديث على نطاق واسع داخل مجتمعاتهم، ومن ناحية ثانية يؤكد هابيرماس على أن الطلاب لن يتم إعدادهم لتولي مناصب وأدوار ذات طابع سياسي فحسب، وإنما ستكون الجامعة حافزاً للتغير الاجتماعي من خلال إسهامها في تنمية وعي الطلاب، ومن ناحية ثالثة فإن الطلاب سوف يقومون بالانتقال من البيت إلى المجتمع لتولي أدوار مجتمعية والقيام بعمليات التحديث وممارسة النشاط السياسي، ولقد أشار هابيرماس إلى أزمة الممارسة في المجتمع الرأسمالي من خلال إشارته إلى قيام الجامعة بتقييد الوعي السياسي

للطلاب وانحصار دورها في إعداد الكوادر المؤهلة فنياً داخل المجتمع؛ حيث أكد على أن الوعي أصبح يتشكل بعيداً عن الاهتمام بالقضايا السياسية^(١٩).

٧ - أوضح "بيير بورديو" P. Bourdieu أن الأسر يزودون أبناءهم برأس مال ثقافي Cultural Capital يتمثل في كفاءات لغوية وثقافية، ويوضح بورديو عناصر رأس المال الثقافي في العنصر الذاتي المتمثل في المعرفة والمهارات التي يحصل عليها الفرد من خلال انتمائه إلى المجتمع الذي يعيش فيه، وكذلك من خلال انتمائه الطبقي، وهناك العنصر الموضوعي الذي يتمثل في التعليم الذي يحصل عليه الفرد، ويوجد أيضاً العنصر النظامي الذي يتجسد في المنجزات والمكاسب التي يحققها الفرد من خلال التعليم^(٢٠).

وهكذا يمكن القول إن المعرفة بحقوق الإنسان قد تتجسد في صورة ثقافة يكتسبها الفرد من خلال المجتمع الذي يعيش فيه، هذا بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من العوامل التي تساعد على اكتساب تلك الثقافة؛ وهي التعليم والتنشئة الأسرية، بالإضافة إلى قدرة الفرد على ممارسة تلك الحقوق؛ وذلك لأن تلك الحقوق لا تتجسد في صور معرفية فحسب، بل تحتاج إلى ممارسات مجتمعية من جانب أفراد المجتمع.

وفي ضوء ما سبق واستناداً إلى ما تم عرضه لخصائص الوعي ومحدداته فإنه يمكن القول إن هناك عدداً من القضايا التي يمكن بلورتها، وتكون بمثابة مجال لبحثنا الحالي، وهي على النحو الآتي:

أ - توضيح مصادر الوعي لدى الشباب بمبادئ حقوق الإنسان كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وآليات تعزيز هذا الوعي.

ب - تعرف اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان.

ج - تبيان ممارسات الشباب لحقوقهم السياسية والمدنية ومدى تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

د - معوقات الوعي بحقوق الإنسان لدى الشباب وتوضيح سبل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

(ج) أهمية دراسة الشباب:

١ - يمثل شباب العالم النامي - البالغ عددهم ١,٣ بليون ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٢-٢٤ سنة - القوى الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة؛ ولذلك يعد ضمان إعدادهم بصورة جيدة على جانب كبير من الأهمية في تحقيق النمو والتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمجتمعاتهم^(٢١).

٢ - إن العامل الرئيسي للاهتمام بالشباب راجع إلى مايمثله هذا الشباب من قوة للمجتمع ككل؛ إذ يمثل شريحة اجتماعية تشغل وضعا متميزا في بنية المجتمع، فحينما ننظر إلى الشباب بصفاتهم فئة عمرية سنلاحظ على الفور أنها أكثر الفئات العمرية حيوية وقدرة على العمل والنشاط، كما أنها فئة عمرية يكاد بناؤها النفسي والثقافي يكون مكتملا على نحو يمكنها من التكيف والتوافق والتفاعل والاندماج والمشاركة بأقصى الطاقات التي يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته وإنجازها^(٢٢).

٣ - ترجع أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع إلى كونهم أكثر فئاته رغبة في التجديد وتطلعا إلى تقبل الحديث من الأفكار والتجارب، ولذلك فإنهم يمثلون مصدرا أساسيا من مصادر التغيير في المجتمع، على أن يؤخذ في الاعتبار كيفية استيعاب هذه الرغبة في التغيير والتجديد من جانب النظام القائم دون تناقضات^(٢٣).

(د) خصائص مرحلة الشباب^(٢٤):

١ - إن التصور الصحيح عن الشباب ينبغي أن يأخذ في اعتباره المعيار البيولوجي الذي يعتمد أساسا على فكرة النضج الجسمي والعقلي، والمعيار الاجتماعي من خلال تحديد مجموعة من الخصائص؛ بحيث نستطيع أن نميز الشباب عن غيرهم من الفئات بغض النظر عن المرحلة العمرية، والفهم الصحيح للشباب ينبغي أن يأخذ في اعتباره هذين المعيارين؛ ومن ثم يمثل الشباب في المجتمع فئة عمرية تتسم بعدد من الصفات والقدرات الاجتماعية والنفسية، ويختلف بداية هذه الفئة ونهايتها باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة في المجتمع، وليست مرحلة الشباب مرحلة منفصلة عن بقية

مراحل العمر، وخاصة مرحلة الطفولة والمراهقة، وإنما هي امتداد لهذه المرحلة الأخيرة.

٢ - لاتمثل مرحلة الشباب مرحلة نمو مفاجئ، وإنما هي استمرار طبيعي لعملية التنشئة الاجتماعية التي تبدأ منذ مرحلة الطفولة المبكرة، ومن الجدير بالذكر أن الخط الفاصل بين مرحلتَي الطفولة والمراهقة من جهة والشباب من جهة أخرى يمكن تحديده على أساس فكرة المسؤولية؛ إذ لا يصبح الشباب ناضجاً إلا إذا تحمل المسؤولية؛ فالشباب الذي لا يقوم بأي دور في المجتمع يفشل في اكتساب الإحساس بالمسؤولية، فتتبدد طاقاته، وقد تتجه إلى اتجاهات مضادة للمجتمع، فلا يصبح الشباب عامل بناء بقدر ما يكون عامل هدم.

٣ - كان الشباب في الماضي يتأثر بالمجتمع الذي ينشأ فيه وبالعوادات والتقاليد التي اكتسبها من أسرته، أما الأمر الآن فقد أصبح أكثر تعقيداً بعد أن ازدادت الحرية الفردية، وتعددت فرص الاختيار، وأسهمت وسائل الإعلام وتكنولوجيا الاتصال في اتساع آفاق الشباب، كما أنه أصبح من الممكن أن يغير الفرد من اتجاهاته عدة مرات خلال دورة حياته.

٤ - إن المكونات الرئيسية للنسق الاجتماعي في المجتمع المعاصر والتي تسهم في تشكيل الاتجاهات والأدوار الاجتماعية للشباب ودعمها إنما تشمل الأسرة والمدرسة والتنظيمات السياسية ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي تؤدي وظائف محددة من أجل استمرار المجتمع في الوجود محافظاً على توازنه، ويتبين لنا في ضوء ماسبق أهمية النظام السياسي والاجتماعي القائم في سعيهما إلى تدعيم إطار من الأفكار والقيم والمبادئ التي يمكن أن تكون بمثابة الصيغة الملائمة التي يعتمد عليها الشباب في تحقيق مكانته في المجتمع.

٥ - يميل الشباب في المجتمعات كافة إلى تطوير نسق ثقافي خاص بهم يعبر عن مصالحهم واحتياجاتهم ورغبتهم في التغيير والتجديد ورفض كل ماهو تقليدي، وعلى ذلك ينبغي على المجتمع ألا يقف موقف العداء من هذا النسق الثقافي وإنما تقع عليه مهمة دعم التكامل الثقافي العام دون أدنى تفرقة بين ثقافات الشباب ومختلف الثقافات السائدة في المجتمع، ويتم ذلك من خلال

ربط الأجيال بعضها ببعض بإبراز وظائف محددة تسهم في تدعيم تنمية المجتمع وتطويره، ويرتبط بذلك تدعيم نسق القيم والمعاني الأخلاقية حتى لا يعاني المجتمع من تفكك بين أفراده، ويكون بمثابة عامل أساسي لظهور الثقافة المضادة وللشباب، التي تعكس الأزمات الناتجة عن انهيار التكامل الاجتماعي بسبب التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية في المجتمع.

٥ - أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا الحالية إلى تحقيق عدد من الأهداف التالية، وهي:

- ١ - تعرف مفهوم حقوق الإنسان لدى الشباب.
- ٢ - تبيان اتجاهات الشباب نحو حقوق الإنسان.
- ٣ - توضيح أشكال ممارسة الشباب لحقوقهم داخل المجتمع.
- ٤ - توضيح الشباب لصور انتهاكات حقوق الإنسان داخل المجتمع.

٦ - تساؤلات الدراسة:

- ١ - ما مصادر المعرفة بحقوق الإنسان لدى الشباب؟
- ٢ - هل تختلف اتجاهات الشباب نحو حقوق الإنسان في المجتمع المصري تبعاً لاختلاف السمات الشخصية والخلفية الاجتماعية والثقافية؟
- ٣ - إلى أي حد تتجسد مبادئ حقوق الإنسان كما هي في الإعلان العالمي، وذلك في صورة ممارسات يومية لدى الشباب؟
- ٤ - ما معوقات ممارسة مبادئ حقوق الإنسان؟

ثانياً - المرحلة الإجرائية للبحث

سوف نعتمد في بحثنا الحالي على الجمع بين البحث الكمي والبحث الكيفي؛ فالاستعانة بالبحث الكمي سوف يكون لقياس مدى وعي الشباب بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ضوء ممارساتهم لمفاهيم هذا الإعلان ومبادئه داخل حياتهم اليومية، أما البحث الكيفي فسوف يتم الاستعانة به من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع بعض الطلاب داخل الاتحادات الطلابية بالكلية النظرية والعملية، ولتحقيق ذلك فسوف نقوم بالاستعانة ببعض الإجراءات الآتية:

(١) نوعية البيانات:

- أ - بيانات ثانوية: من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بموضوع دراستنا الحالية.
- ب - بيانات ميدانية: وسوف يتم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية، وذلك بالتطبيق على شباب طلاب الجامعة.
- ج - بيانات كمية: الحصول على تلك البيانات من خلال الدراسة الميدانية.
- د - بيانات كيفية: من خلال إجراء مقابلات متعمقة مع بعض طلاب الجامعة.

(٢) أدوات جمع البيانات:

تم الاستعانة باستمارة الاستبانة بصفتها أداة لجمع البيانات، وقام فريق البحث بتطبيقها على عينة من الشباب (طلاب جامعة الإسكندرية) وضمت استمارة الاستبانة (٥٢) سؤالاً، واشتملت على أسئلة عن البيانات الأولية (مثل النوع، السن، الديانة، الكلية، الفرقة الدراسية) كما تضمنت الاستمارة أسئلة حول المعرفة بحقوق الإنسان، والممارسات اليومية لتلك الحقوق، واتجاهات الطلاب نحو مبادئ حقوق الإنسان، وأسئلة عن معوقات حقوق الإنسان كما يراها الشباب^(٢٥).

وتم استخدام دليل المقابلة بصفته أداة للبحث الكيفي، وذلك لإجراء مقابلات

متمعمة مع بعض القيادات في الاتحادات الطلابية للحصول على بيانات بصورة تفصيلية حول موضوع الدراسة، وقد تضمن دليل المقابلة محاور عدة حول الوعي بحقوق الإنسان لدى الشباب^(٢٦).

(٣) اختبار صدق الأدوات:

لقد خضعت أدوات جمع البيانات لقياس الصدق عن طريق مجموعة من المحكمين^(٢٧) لقياس مدى اتساق أداة البحث مع ما وضع من أهداف يراود تحقيقها، وجاءت تقارير المحكمين لتؤكد صدق الأداة إلى جانب بعض المقترحات والتعديلات التي استفاد منها فريق البحث، وتم تعديل الاستمارة ودليل المقابلة في ضوء هذه المقترحات.

(٤) مجتمع البحث:

أ - نوع العينة:

كان أسلوب التطبيق من خلال " العينة الحصصية Quota Sample " والتي تم اختيارها بشكل عمدي Purposive حيث توافرت فيها أهداف البحث، ولقد أخذ في الاعتبار ما يأتي:

- ١ - تمثيل الجنسين (ذكور وإناث).
- ٢ - تمثيل التعليم الجامعي في المراحل المختلفة.
- ٣ - تمثيل الشباب في الكليات النظرية والعملية.
- ٤ - الكليات النظرية (التجارة، الآداب، الحقوق، السياحة والفنادق).
- ٥ - الكليات العملية (الهندسة، الطب، العلوم، الفنون الجميلة).
- ب - حجم العينة: استمارة الاستبانة (٤٠٠) مفردة.
- دليل المقابلة (١٦) حالة.

ج - وحدة جمع البيانات:

طلاب جامعة الإسكندرية من الذكور والإناث.

د - تدريب الباحثين:

أجريت عملية جمع البيانات من خلال اختيار باحثين مدربين على درجة من الكفاءة، وقد عقد رئيس البحث عدة اجتماعات مع الباحثين الميدانيين لقراءة أدوات جمع البيانات، وتوضيح بنود الاستمارة ومحاوّر دليل المقابلة.

هـ - مدة العمل الميداني:

خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٧.

و - مراجعة البيانات:

تمت مراجعة استمارات الاستبانة مراجعة ميدانية ومكتبية، وتم استبعاد غير المكتمل منها وغير المتسق.

ز - الخصائص العامة لعينة البحث:

شملت عينة البحث (٤٠٠) مفردة، وروعي فيها أن تتسم بعدد من الخصائص والشروط التي تساعد على بلوغ الأهداف المحددة للدراسة، وللوصول إلى مزيد من الدقة في نتائجها، فالدراسة حرصت على أن تمثل مفرداتها مجتمع الدراسة بكل فئاته وخصائصه البشرية، وهو ما سنحاول عرضه في سطورنا التالية من خلال ثلاث نقاط أساسية؛ تتناول الأولى خصائص العينة الأساسية وتشمل النوع، والخصائص العمرية، والديانة، والموطن الأصلي، والحالة الزوجية، أما النقطة الثانية فتتجهت بعرض للخصائص الأسرية والاقتصادية وتشمل عدد أفراد الأسرة، ومهنة الأب، ومستوى تعليمه، وكذلك مهنة الأم ومستوى تعليمها، بالإضافة إلى معرفة هل يعمل المبحوث بجانب الدراسة؟ ومانوعية العمل الذي يقوم به؟ ومقدار مصروفه اليومي؟ أما النقطة الثالثة فتتجهت بالخصائص التعليمية لأفراد العينة، وتشمل الكلية المنتسبين إليها، والسنة الدراسية لكل منهم، بالإضافة إلى مستواهم الدراسي، وسنحاول إلقاء الضوء على تلك الخصائص بالتفصيل على النحو الآتي:

١ - الخصائص الأساسية لعينة البحث:

(أ) التركيب النوعي:

في البداية تجدر الإشارة إلى أنه يبلغ عدد السكان داخل جمهورية مصر

العربية في أول يناير ٢٠٠٠ حوالي ٧٠ مليون نسمة، كما تشير تقديرات السكان الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن الإناث في المجتمع المصري يشكلن حوالي نصف سكان الجمهورية، حيث بلغ عدد الإناث التقديري في أول يناير ٢٠٠٥، حوالي ٣٤,١٨ مليون نسمة، وذلك بنسبة ٤٨,٨٣٪ من إجمالي عدد السكان.

وفي ضوء ماسبق اهتمت الدراسة بأن يمثل عينة البحث كلا النوعين وبشكل متساوٍ؛ فقد كان تمثيل الذكور (٥٠ ٪) من مفردات العينة، والنسبة نفسها كانت للإناث. ويرجع الهدف من تساوي نسبة الذكور والإناث إلى أن موضوع دراستنا يهتم الإنسان أياً كان نوعه أو موطنه أو ديانتته أو لونه، ومن ثمّ فهو يهتم كل فئات المجتمع بشكل متساوٍ.

(ب) العمر:

يشير الهرم السكاني لتوزيع السكان في مصر إلى أن ٣٧,٧ ٪ من السكان أعمارهم أقل من ١٥ عاماً في عام ٢٠٠٥ وذلك بعد أن كانت ٣٧,٥ ٪ في أول يناير ٢٠٠٢، بينما تمثل عدد السكان في الفئة العمرية من ١٥ سنة إلى أقل من ٦٠ سنة حوالي ٥٦,٥ ٪ من إجمالي عدد السكان في الفئة العمرية في أول يناير ٢٠٠٥، وقد انخفضت هذه النسبة بمقدار ٢,٦ ٪ مقارنة بأول يناير عام ٢٠٠٢ حيث بلغت ٥٩,١ ٪ من إجمالي عدد السكان، وذلك طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي ضوء ماسبق قسمت الدراسة الفئات العمرية لعينة البحث إلى ست فئات تبدأ من أقل من ١٨ سنة، وتنتهي عند ٢٦ سنة فأكثر، وهو المدى العمري الذي يشمل معظم الطلاب الجامعيين، ومن خلال بيانات الدراسة الميدانية يلاحظ أن النسبة الأكبر من الطلاب (٣٩,٢٥ ٪) تقع في الفئة العمرية من (٢٠ إلى ٢٢) سنة، تليها نسبة (٣٠,٧٥ ٪) للفئة العمرية من (١٨ - ٢٠) سنة، ويلاحظ أن الفئتين السابقتين تشكلان ما مجموعه (٧٠ ٪) من عينة البحث، وهو أمر يتفق والواقع، ثم

جاءت بعد ذلك نسبة (١١٪) للفئة العمرية من (٢٢-٢٤ سنة)، ثم نسبة (٧,٥٪) للفئة العمرية من (٢٤-٢٦ سنة)، ثم نسبة (٧,٢٥٪) للفئة العمرية أقل من ١٨ سنة، وأخيراً نسبة (٤,٢٥٪) للطلاب الواقعين في الفئة العمرية أكبر من ٢٦ سنة.

(ج) الديانة:

يعد الدين من الأنساق الثقافية المهمة المؤثرة في تكوين الاتجاهات، له دور كبير في تكوين آراء الأفراد ومواقفهم تجاه العديد من القضايا الخلافية على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي، ومن هنا حرصت الدراسة على أن تشمل مفردات العينة على البعد الديني؛ حيث كانت نسبة المسلمين تشكل (٨٢,٢٥٪) من مفردات العينة، في حين كانت نسبة المسيحيين (١٧,٧٥٪) وهذه نسبة تتماشى - إلى حد ما - مع النسبة الواقعية لأعداد المسلمين والمسيحيين في المجتمع المصري.

(د) الموطن الأصلي:

اهتمت الدراسة بمعرفة الموطن الأصلي الذي ينتمي إليه المبحوثون باعتبار أن للموطن الأصلي والبيئة الأولى التي تربي فيها المبحوث تأثيراً كبيراً في تكوين آرائه واتجاهاته وتقييمه للقضايا الاجتماعية المتعددة، ومن خلال بيانات الدراسة الميدانية يتضح أن معظم المبحوثين (٨٣,٢٥٪) كان موطنهم الأصلي مدينة الإسكندرية، وهذا أمر طبيعي باعتبار أن جامعة الإسكندرية - والتي تم تطبيق أداة جمع البيانات على طلابها- تقع في مدينة الإسكندرية؛ ومن ثمّ فمعظم طلابها من القاطنين بها، ثم جاءت بعد ذلك نسبة (٧,٥٪) لمن كان موطنهم الأصلي مدينتي القاهرة والجيزة، ثم نسبة (٥,٥٪) للطلاب الذين ينتمون للوجه البحري، ثم نسبة (٢,٢٥٪) للطلاب الذين ينتمون للوجه القبلي، ثم أخيراً نسبة (١,٥٪) للطلاب القادمين من محافظة مطروح والواحات، والمتأمل للجدول السابق يلاحظ أن نسبة الطلاب الذكور المغتربين كانت أعلى من الطالبات المغتربات، وهذا الأمر يتفق وقيم المجتمع المصري المحافظ الذي لا يفضل أن تغترب الفتيات إلا في أضيق نطاق، في حين أن الأمر ممكن ومباح أمام

الذكور، ومع ذلك لم تسجل الدراسة وجود اقتران بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالاغتراب^(٢٨).

(هـ) الحالة الاجتماعية:

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية لأفراد عينة البحث اتضح أن معظم أفراد العينة (٩٣,٥٪) ممن لم يسبق لهم الزواج، وكانت نسبة الطلاب المتزوجين (٦,٥٪) فقط، وهذه النسبة طبيعية وتتفق مع واقع الحياة في المجتمع المصري، فالطالب في هذه الفترة لا يستطيع مادياً أو اجتماعياً أن ينشغل بغير الدراسة، ومن ثمَّ يؤجل التفكير في الزواج إلى مابعد الانتهاء من الدراسة^(٢٩).

٢ - الخصائص الأسرية والاقتصادية:

(أ) عدد أفراد الأسرة:

بسؤال الباحثين عن عدد أفراد أسرهم كانت النسبة الأكبر منهم (٣٥,٥٪) تتكون أسرهم من خمسة أفراد، في حين كانت نسبة من كانت أسرهم تتكون من أربعة أفراد (٢٤,٧٥٪)، يلي ذلك نسبة (٢٣,٢٥٪) من أفراد العينة كانت أسرهم تتكون من ستة أفراد، في حين بلغت نسبة من تتكون أسرهم من ثلاثة أفراد (٩,٧٥٪)، وأخيراً كانت نسبة من تتكون أسرهم من فردين فقط (٦,٧٥٪). وهكذا تبين النسب السابقة مدى تحول الأسرة المصرية إلى أن تكون محدودة العدد، وهذا الأمر أصبح ملموساً خاصة في المدن الكبرى مثل الإسكندرية.

(ب) عدد حجرات المنزل:

يعكس عدد حجرات المنزل مدى الكثافة السكنية من جهة، ومن جهة أخرى المستوى الاقتصادي الذي يعيشه الباحثون؛ إذ تشير بيانات الدراسة إلى أن النسبة الأكبر من الباحثين يقطنون سكناً يحتوي على ثلاث حجرات (٣٨,٧٥٪)، وقد كانت نسبة من يقطنون سكناً من أربع غرف (٣٢٪)، يلي ذلك (١١,٥٪) يقطنون سكناً يحتوي على خمس حجرات، ثم نسبة (٩,٧٥٪) يقطنون سكناً يحتوي على ست غرف فأكثر، وأخيراً نسبة (٨٪) تسكن في منزل يحتوي على غرفتين فقط، وإذا قارنا

بين الجدول السابق والخاص بعدد أفراد الأسرة، حيث كان معظمهم تتكون أسرهم من أربعة إلى خمسة أفراد، وبين نسب جدول عدد الحبرات؛ يتضح لنا أن نسبة الكثافة السكنية تعد مقبولة إلى حد ما.

(ج) مستوى تعليم والد المبحوث:

وفيما يتعلق بمستوى تعليم والد المبحوث - وهو أمر يعكس مستوى الوعي الذي من الممكن أن تتمتع به الأسرة - اتضح أن النسبة الأكبر من آباء المبحوثين (٥١٪) كان مستواهم التعليمي جامعياً فما فوق، في حين كانت نسبة من كان أبائهم من نوى التعليم المتوسط (٣٥,٥٪)، وكانت نسبة من يقرأ ويكتب (١١,٧٥٪)، وأخيراً كانت نسبة الأميين (١,٧٥٪).

(د) مهنة والد المبحوث:

حاولت الدراسة معرفة مهنة والد المبحوث فأتضح أن النسبة الأكبر منهم موظفون (٣٤,٥٪)، ثم نسبة (٢١٪) يعملون في الأعمال الحرة والتجارة، ثم نسبة (٧,٧٥٪) تعمل في المهن العليا مثل الأطباء والمهندسين ورجال القضاء وما إلى ذلك، ثم نسبة (٧,٢٥٪) لمن يعملون في القوات المسلحة والشرطة، ثم نسبة (٣,٥٪) للمزارعين وأصحاب الأراضي الزراعية، ثم نسبة (٤٪) للحرفيين، ونسبة (١٪) للعمال، في حين كانت نسبة أصحاب المعاشات (٢١٪). ويمكن القول إن النسبة العالية من التعليم عكست نسبة عالية من نوعية المهن التي يحتلها في العادة أصحاب التعليم الجامعي.

(هـ) مستوى تعليم والد المبحوث:

حرصت الدراسة على معرفة مستوى تعليم والد المبحوث حيث إن لذلك انعكاساً أكيداً على مستوى وعي المبحوثين وإدراكهم لحقوقهم السياسية والاجتماعية، وتشير بيانات الدراسة إلى أن النسبة الأعلى من الأمهات (٤٦٪) كانت من الجامعيات فما فوق، وكانت نسبة المتعلّقات تعليمياً متوسطاً (٣٣,٧٥٪)، في حين كانت نسبة من تقرأ وتكتب (١١,٥٪)، أما الأميات فكانت نسبتهن (٨,٧٥٪).

(و) مهنة والدة المبحوث:

وفيما يتعلق بالمهنة التي تشغلها والدة المبحوثين اتضح أن النسبة الأغلب منهن كن ربات منزل (٦٣,٧٥٪)؛ إذ تفضل نسبة كبيرة من الأسر المصرية أن تتفرغ الأمهات لتربية الأبناء ورعاية الأسرة، في حين كانت نسبة من يعملن موظفات (٢٣,٧٥٪)، أما نسبة المعلمات فكانت (٧,٥٪)، في حين كانت نسبة من تعمل في مهن عليا (٣,٢٥٪) وكانت نسبة العاملات (١,٧٥٪) فقط.

(ز) عمل الطالب بجانب الدراسة:

تشير قوة العمل إلى عدد الأفراد الذين يساهمون في النشاط الاقتصادي كنسبة من إجمالي عدد السكان. ولقد بلغ إجمالي حجم قوة العمل (١٥ - ٦٤) وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حوالي ٢١,٢ مليون عام ٢٠٠٤ ولقد ارتفع إجمالي حجم قوة العمل بشكل ملحوظ خلال السنوات الأربع الماضية بنسبة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من أن عدد الإناث يمثل حوالي ٤٩٪ من إجمالي عدد السكان، فإنهن يمثلن حوالي ٢٢,٦٪ من إجمالي قوة العمل، ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى أن عدد كبير من الإناث في المجتمع المصري يفضلن البقاء بالمنزل لرعاية عائلاتهن بعد الزواج.

وتشير البيانات الواردة في تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية لعام ٢٠٠٣ نقلاً عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر إلى أنه في عام ١٩٩٩ كان عدد عاطلين من الشباب ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٤٠ عاماً قد بلغ نحو ١,٤٧ مليون عاطل ثم ارتفع هذا العدد خلال عام ٢٠٠٣ ليلبلغ حوالي ٢,٢ مليون عاطل. وتركزت البطالة في الفئة الأكثر شباباً، وهذا يعني أن البطالة في مصر بطالة شباب، ويعد ذلك أمراً منطقياً لأن تلك الفئة هي التي تبحث عن فرص عمل بعد الانتهاء من مراحل التعليم والحصول على الشهادات الجامعية.

وبدراسة معدلات البطالة بين الذكور والإناث، يتضح أن معدلات البطالة بين

الإناث تتضاعف مقارنة بالذكور، حيث بلغ معدل البطالة بين الإناث عام ٢٠٠٣ حوالي ٢٣,٣٪ في مقابل ٧,٥٪ للذكور، أي حوالي ٣ أمثال معدل الذكور. كما نلاحظ ارتفاع معدل البطالة للإناث عام ٢٠٠٣ مقارنة بعام ١٩٩٩ بمقدار ٣,٩٪، بينما ارتفع معدل البطالة للذكور بمقدار ٢,٤٪ خلال نفس الفترة، ويمكن إرجاع ذلك إلى تفضيل منح فرص العمل للذكور دون الإناث، نظراً لأن القانون يمنح الإناث إجازات لرعاية أسرهن وأطفالهن، ومن ثم يفضل صاحب العمل بالقطاع الخاص تعيين الذكور بدلاً من الإناث.

ولقد حاولت الدراسة معرفة ما إذا كان المبحوثون حريصين على العمل بجوار الدراسة، فأتضح أن النسبة الأكبر منهم (٦٤,٧٥٪) لا تعمل ومتفرغة تماماً للدراسة، في حين كانت نسبة من يعمل دائماً (٢٢,٥٪)، أما نسبة من يعمل أحياناً فكانت (١٢,٧٥٪)، ويلاحظ على بيانات الجدول أن النسبة الأكبر من الطلاب العاملين كانت في الكليات النظرية، وهذا أمر طبيعي ويتفق وطبيعة الدراسة في تلك الكليات؛ حيث يسمح نظام الدراسة بها بمساحة لا بأس بها من الفراغ، الأمر الذي يمكن هؤلاء الطلاب من التوفيق بين الدراسة والعمل، وهو أمر يصعب على طلاب الكليات العملية.

(ج) المهن التي يعمل بها الطلاب:

وبسؤال الطلاب العاملين عن المهنة التي يعملون بها أجاب معظمهم (٥٨,٩٪) بأنهم يعملون بالأعمال الحرة، ويقصدون بذلك العمل في القطاع الخاص حيث التحرر من العقود الملزمة والبعد عن الأوراق الرسمية والتأمينات، في حين أجاب (٢١,٣٪) بأنهم يعملون في مجال الخدمات مثل الحراسة والنظافة وما إلى ذلك، كما أشارت نسبة (١٢,٨٪) منهم إلى أنهم يعملون في الأعمال الحرفية مثل الدهان والسباكة وميكانيكا السيارات والنجارة، وأجاب (٧٪) منهم بأنهم يعملون في الأعمال الفنية. (جدول رقم ٧).

إن الملاحظ للجدول السابق يتبين له أن معظم الطلاب يعملون في الأعمال التي لا تتطلب تسجيلاً رسمياً، وفي الوقت نفسه تدر عائداً مادياً أكبر مما تدره

الأعمال الحكومية، كما أشارت نسبة من الطلاب - أثناء التطبيق الميداني - إلى أنهم يسعون من وراء عملهم هذا إلى التأقلم مع القطاع الخاص والاحتكاك به، وتعلم الحرف اليدوية تمهيداً للعمل به بعد التخرج نظراً لصعوبة التعيين في الوظائف الحكومية بعد تخرجهم.

(ط) المصروف اليومي للمبحوث:

حاولت الدراسة الاستفسار عن حجم المصروف اليومي للمبحوث وهو سؤال يعكس المستوى الاقتصادي الذي يعيشه الطالب، حيث تبين أن النسبة الأكبر من الطلاب (٢٦,٧٥٪) يتراوح مصروفهم اليومي بين أربعة وستة جنيهات، ثم نسبة (٢١,٢٥٪) كان مصروفهم اليومي مابين اثنين وأربعة جنيهات، ثم (١٢,٥٪) كان مصروفهم اليومي من ٨ إلى ١٠ جنيهات، ثم (١١,٢٥٪) يتراوح مصروفهم من ٦ إلى ٨ جنيهات، في حين كان مقدار نسبة من كان مصروفهم اليومي أكثر من ٢٠ جنيهاً (٨,٢٥٪) من عينة الطلاب، ومن اللافت للنظر أن المصروف اليومي للطلاب الذكور - خاصة في الفئات الكبيرة - كان أكبر من المصروف اليومي للطلاب.

٣ - الخصائص التعليمية:

بلغ معدل القيد الإجمالي في التعليم قبل الجامعي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حوالي ٩٠,١٪ وقد شملت معدلات القيد الإجمالية للإناث مستويات أعلى من الذكور، حيث بلغ المعدل بالنسبة للإناث عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حوالي ٩٠,٣٪ مقارنة بحوالي ٩٠٪ للذكور خلال نفس العام. كما بلغ عدد الطلاب المقيدين بالتعليم الجامعي حوالي ٢,٤ مليون طالب عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧. وتمثل الإناث حوالي ٤٩٪ من إجمالي عدد المقيدين.

(أ) الكليات الدراسية:

أشرنا في معرض خصائص عينة البحث إلى أن هيئة البحث حرصت على أن تتوزع العينة على عدد كبير من الكليات النظرية والعملية، وأن تكون أعداد الطلاب الذين تم تطبيق أداة جمع البيانات عليهم متساوية، وهذا ماتؤكد به بيانات الدراسة الميدانية حيث إن الكليات النظرية التي تم تطبيق أداة جمع البيانات عليها كانت

(الأداب، والتجارة، والحقوق، والسياحة والفنادق)، ولقد تم تطبيق (٥٠) استمارة في كل واحدة منها نصفها كان للإناث، والنصف الآخر للذكور، في حين كانت الكليات العملية هي (الهندسة، والطب، والعلوم، والفنون الجميلة)، وتم تطبيق (٥٠) استمارة استبانة على طلابها نصفهم ذكور والنصف الآخر من الإناث.

(ب) السنة الدراسية:

حاولت الدراسة أن تكون عينة البحث ممثلة لكل السنوات الدراسية، وإن كان التركيز على السنوات المتأخرة لضمان الخبرة والجرأة في إبداء الرأي، حيث كانت النسبة الأعلى من عينة البحث (٤٣٪) في الفرقة الدراسية الرابعة، ثم نسبة (٢٣,٥٪) في الفرقة الثالثة، يليها نسبة (١٥,٥٪) في الفرقة الثانية ثم نسبة (١١,٢٥٪) في الفرقة الأولى، ثم (٤,٢٥٪) في السنة الإعدادية - وهي نسبة تخص طلاب الهندسة والطب والفنون - وبذلك تكون عينة البحث قد حققت فعلاً الشروط التي تم وضعها، ومثلت طلاب الجامعة في كل فئاتها الدراسية بشكل كبير، وبخاصة السنوات الأخيرة حيث الخبرة والمقدرة على تفهم قضايا البحث.

(ج) المستوى الدراسي:

بالإضافة لما سبق حرصت الدراسة على أن تكون العينة ممثلة لجميع المستويات الدراسية داخل الجامعة، حيث كانت النسبة الأكبر من الطلاب (٤١,٥٪) من الحاصلين على تقدير جيد، ثم نسبة (٢٣,٢٥٪) مستواها الدراسي مقبول، ولعل هذين التقديرين يمثلان فعلاً الواقع المتوسط لمستوى طلاب الجامعة، في حين كانت نسبة من حصل على تقدير جيد جداً (١١٪)، ومن حصل على تقدير ممتاز (٤,٢٥٪) وهم جميعهم في الكليات العملية، في حين كانت نسبة الباقيين للإعادة (٧٪)، ونسبة من عليهم مواد تخلف (٧,٢٥٪).

ثالثاً - المرحلة التفسيرية

١ - تحليل البيانات:

أ - سوف تعتمد الدراسة على التحليل الإحصائي لاستجابات عينة البحث باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، بالإضافة إلى التحليل الكيفي لبيانات أدلة المقابلة.

ب - استخراج جداول بسيطة لتحديد المتغيرات التي يمكن الاستناد إليها فيما بعد.

ج - استخراج جداول مركبة في ضوء المتغيرات الآتية:

- النوع.

- نوع الكلية.

- محل الإقامة.

- الخلفية الاجتماعية والثقافية.

٢ - تفسير البيانات:

وسوف يتضمن التفسير مايلي:

أ - الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

ب - تفسير البيانات الميدانية في ضوء كفاءة المدخل النظري.

الفصل الثاني

واقع حقوق الإنسان لدى الشباب في المجتمع المصري

تحليل بيانات الدراسة الميدانية

مقدمة

تتجسد أهمية هذا الفصل في تناول واقع حقوق الإنسان لدى الشباب في المجتمع المصري بالتطبيق على عينة من طلاب جامعة الإسكندرية، وينقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث؛ ويجيء المبحث الأول بعنوان: " الشباب والمعرفة بحقوق الإنسان " ليتضح فيه مفهوم حقوق الإنسان وأنماطها ومصادر المعرفة وأهميتها وأيضاً آليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان لدى الشباب.

ويستعرض المبحث الثاني اتجاهات الشباب نحو مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال تقسيم الحقوق كما جاءت بالإعلان العالمي إلى الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الثقافية، وسوف يكون التحليل على المستوى النظري؛ أي التعرف على اتجاهات الشباب نحو تلك الحقوق كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأيضاً على مستوى الممارسة وذلك من خلال عدد من الأمثال الشعبية والتي يتم تداولها في الحياة اليومية، وتعكس قيم حقوق الإنسان ومبادئها لدى الشباب.

ويشير المبحث الثالث إلى الممارسات اليومية والتمتع بحقوق الإنسان لدى الشباب من خلال توضيح أشكال الممارسة، وممارسات الشباب لحقوقهم السياسية والمدنية، ومظاهر التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وأيضاً الثقافية.

ويجىء المبحث الرابع بعنوان: حقوق الإنسان بين الواقع والمأمول، ليلقى الضوء على صور انتهاك حقوق الإنسان، وتبيان معوقات حصول الإنسان على حقوقه، مع الإشارة إلى سبل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

المبحث الأول الشباب والمعرفة بحقوق الإنسان

مقدمة.

أولاً - مفهوم حقوق الإنسان لدى الشباب.

ثانياً - أنماط حقوق الإنسان.

ثالثاً - مصادر المعرفة بحقوق الإنسان.

رابعاً - آليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان.

مقدمة:

إن حماية حقوق الإنسان وصيانتها ضد أخطار الانتهاكات إنما يحتاج إلى معرفة الأفراد بحقوقهم الأساسية داخل مجتمعاتهم التي يعيشون فيها؛ حيث إن إدراك الأفراد لحقوقهم السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك الثقافية، إنما هو خط الدفاع الأول والحماية لتلك الحقوق والحفاظ عليها، والمطالبة بها في حالة فقدانها.

وفي ضوء ما سبق يطرح هذا المبحث عدداً من التساؤلات التي تتمثل في: ماذا تعني حقوق الإنسان بالنسبة للشباب؟ ما أنماط الحقوق وأكثرها أهمية بالنسبة لهم؟ ما هي مصادر معرفتهم بها؟ ما آليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان؟ وللإجابة عن تلك التساؤلات فسوف نقسم هذا الفصل إلى محاور عدة، يتناول المحور الأول مفهوم حقوق الإنسان لدى الشباب، ويشير المحور الثاني إلى أنماط حقوق الإنسان، كما يتناول المحور الثالث مصادر المعرفة بحقوق الإنسان، وأخيراً يجيء المحور الخامس ليلقي الضوء على آليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وسوف نعتمد في إجاباتنا على تلك التساؤلات على تحليل بيانات استمارة الاستبانة، ودليل المقابلة.

أولاً - مفهوم حقوق الإنسان لدى الشباب:

تشير البيانات الواردة في جدول رقم (٤) إلى تركيز أعلى نسبة من آراء الباحثين عند سؤالهم عن: ماذا تعني حقوق الإنسان بالنسبة لهم؟ في القول بأن حقوق الإنسان تعني المساواة وعدم التمييز بين الأفراد داخل المجتمع الذي يعيشون فيه بنسبة (١٩,٧٪) بين أفراد العينة ككل، وقد أكد على ذلك نسبة (٢٠,٩٪) من إجمالي الطلاب الذكور في الكليات النظرية، والإناث في الكليات العملية، ويمكن إرجاع ذلك وبالأخص بالنسبة للإناث في الكليات العملية إلى صعوبة اشتغال الإناث بالمهن العملية، وذلك بعد التخرج من الجامعة، وتفضيل صاحب العمل للذكور عن الإناث في الأعمال الفنية والهندسية، وجاءت نسبة (١٨,٢٪) لتشير إلى أن حقوق الإنسان

بالنسبة لهم تعني الشعور بالكرامة والأدمية، ويضاف إليها نسبة (٢٥,٩٪) من إجمالي الإناث في الكليات النظرية، ونسبة (١٦,٤٪) من إجمالي الذكور في الكليات العملية، وهذا لم يمنع من ظهور رأي ثالث بلغت نسبته (١٣,٣٪) من أفراد العينة ترى أن حقوق الإنسان تعني الحرية في إبداء الرأي دون قيود تفرض على الفرد داخل مجتمعه.

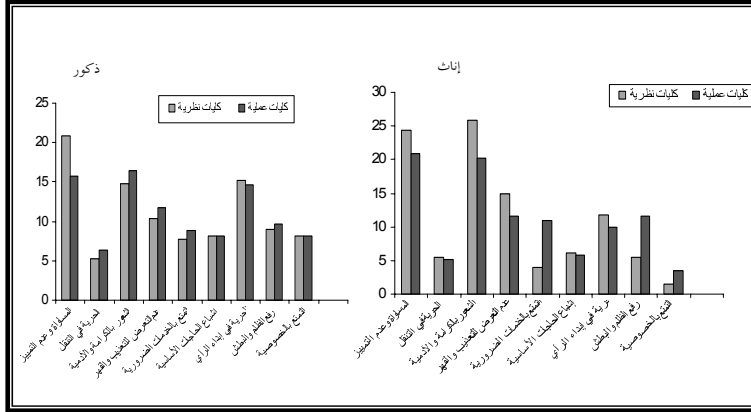
وإذا تساءلنا عما إذا كان هناك تباين لمفهوم حقوق الإنسان تبعاً للموطن الأصلي فلقد اتضح أنه بحساب معامل التوافق^(٣٠) لم تسجل الدراسة أي فوارق ذات دلالة. انظر جدول رقم (٣٦).

وبالرجوع إلى الحالات التي تم إجراء مقابلات متعمقة معها فلقد أوردت معظم تلك الحالات أن مفهوم حقوق الإنسان يعني بالنسبة لهم حق الإنسان في الحصول على متطلباته واحتياجاته في المجتمع الذي يعيش فيه، وحق الإنسان في الاستمتاع بكل ما أعطاه له الله في هذه الدنيا.

وهناك من أشار إلى أن حقوق الإنسان إنما تعني أن يكون الإنسان حراً، وأن تتاح له مجموعة احتياجات تتمثل في حق الانتخاب، وحق الحصول على الرعاية الصحية، وحقه في وسيلة مواصلات، وحقه في اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤونه، وأيضاً حقه في تعليم متطور يواكب احتياجات العصر " وهذا الحق قد ذكره طالب بكلية الهندسة ".

ومجمل القول فإن الرأي الغالب بين عينة البحث قد تمثل في القول بأن حقوق الإنسان بالنسبة لهم تعني المساواة وعدم التمييز والشعور بالكرامة والأدمية، وإشباع الحاجات الأساسية، وهذا ما يظهر لنا بصورة جلية في ارتباط حقوق الإنسان بمفهوم العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية؛ إذ تشير المادة (١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى أنه "يولد جميع الناس أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق".

شكل رقم (١) يوضح ماهية حقوق الإنسان عند الشباب الجامعي



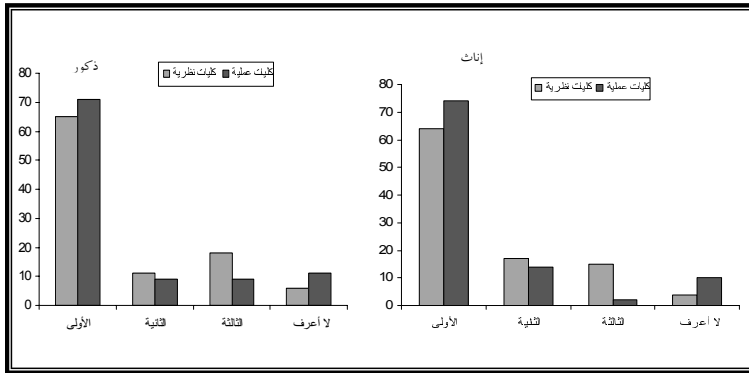
ثانياً - أنماط حقوق الإنسان:

في البداية يجب أن نشير إلى أن هناك اهتماماً فائقاً بالحقوق السياسية والمدنية وتناولاً ضعيفاً للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وترجع أهمية الحقوق السياسية والمدنية إلى أنها تهيئ للأفراد فرصة الانتباه بقوة إلى الاحتياجات العامة والمطالب التي يحتاجونها، والجدير بالذكر أن استجابة النظام الحاكم إزاء معاناة الناس تتوقف غالباً على الضغط الذي يمارسه الأفراد على الحكومة، وهذا هو أساس ممارسة الحقوق السياسية (الاعتراض، الاحتجاج...) وهو ما يشكل فارقاً حقيقياً، والدليل على ذلك أن الأزمات الاقتصادية (المجاعات) لم تقع في أي بلد مستقل تُجرى فيه الانتخابات بشكل منتظم، ولديه أحزاب معارضة تنتقد الأوضاع السائدة في المجتمع بحرية ودون قيود^(٣١).

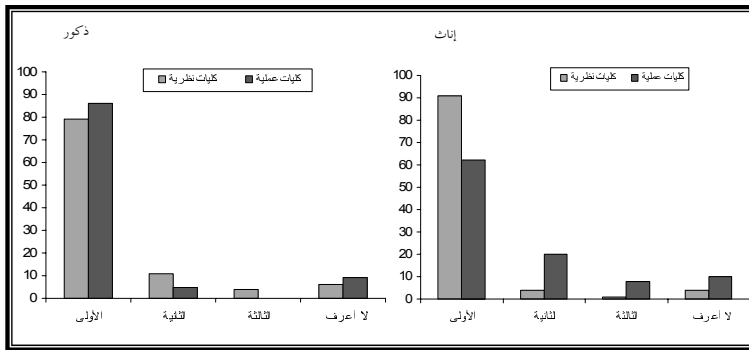
وفي محاولة لتعرف رؤى الشباب في دراستنا الحالية حول أكثر أنماط حقوق الإنسان أهمية فقد وجه إليهم سؤال لترتيب الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفقاً لدرجة أهميتها، وجاءت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتي تعني بالنسبة لهم الحق في مستوى معيشة مناسب، والحق في العمل، والحق في توفير خدمات الضمان الاجتماعي، والحق في شروط عمل عادلة في الترتيب الأول وبنسبة

(٧٩,٥٪) يليها الحقوق السياسية والمدنية والتي تشير بالنسبة لأفراد عينة البحث إلى حرية الرأي والتعبير، وحرية الفكر، وحرية الاشتراك في الجمعيات والمشاركة في الحياة السياسية وكانت نسبته (٦٨,٣٥٪)، وأخيراً جاءت الحقوق الثقافية في الترتيب الثالث في الأهمية وذلك بنسبة (٥٩,٧٥٪) والتي تشير إلى الحق في التعليم، والحق في الحصول على المعلومات، وهذا الأمر قد وافق عليه الطلاب الذكور والإناث في كل من الكليات النظرية والعملية؛ حيث احتلت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية المكانة الأولى في الأهمية بالنسبة لهم، تليها الحقوق السياسية والمدنية وأخيراً الحقوق الثقافية. وهذا ما أشارت إليه بيانات جدول رقم (١٣) و جدول رقم (١٤) و جدول رقم (١٥).

شكل رقم (٢) يبين مكانة الحقوق المدنية والسياسية عند المبحوث



شكل رقم (٣) يوضح مكانة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية عند المبحوث



وفيما يتعلق بالعلاقة بين مهنة الوالد ورأي المبحوث في تأكيده على المكانة التي تحتلها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فلقد تبين لنا أن نسبة الموافقة على أن تحتل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية المكانة الأولى، وقد بلغت نسبة (٩٦,٤٪) ممن أحيل والدهم إلى سن المعاش، ويلي ذلك نسبة (٧٩٪) ممن يعمل والدهم في مهنة موظف، الأمر الذي يفسر لنا أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تشغل مكانة لدى الأفراد الذين يعيشون في مستوى اقتصادي منخفض، وبحساب معامل التوافق^(٣٢) تأكدت لنا تلك العلاقة. انظر جدول رقم (٤١).

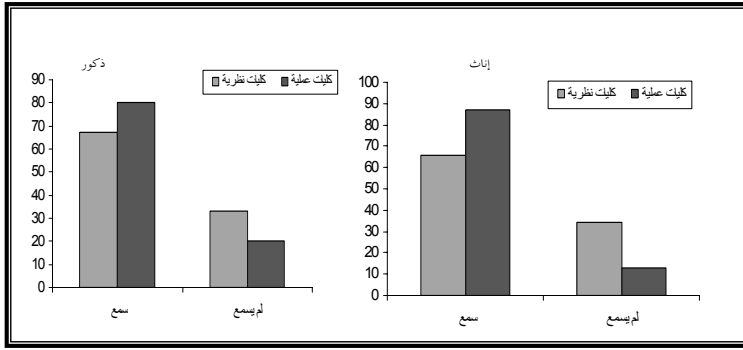
ولقد أكدت معظم الحالات على أهمية الحقوق السياسية والاقتصادية معاً، إلا أن هذا لم يمنع من ظهور بعض الآراء التي أكدت على أن الحقوق السياسية والمدنية هي الأكثر أهمية، لأنه عن طريقها يمكن الحصول على الحقوق الأخرى كافة، فالحقوق السياسية بما تتضمنه من حق التعبير عن الرأي بحرية، فإنما تعطى الفرصة للمطالبة بالحقوق الأخرى في المجتمع، وخاصة إذا تعذر الحصول عليها. ويمكن تفسير ما سبق بأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية سوف تزداد تدهوراً في ظل توسع الأسواق العالمية وآليات العولمة والاندماج داخل النظام الرأسمالي، فإذا كانت إحدى الخصائص الرئيسية للعولمة التخلص من كل العوائق أمام التجارة الدولية، فإنه يمكن القول بأن الدول النامية قد فقدت قدرتها على حماية صناعاتها، بالإضافة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج عن طريق زيادة استغلال العمالة، أو التخلص منها، وينتج عن ذلك انخفاض الأجور، وزيادة نسبة البطالة، وتدني مستوى خدمات الرعاية الاجتماعية^(٣٣).

ثالثاً - مصادر المعرفة بحقوق الإنسان:

أشار (٧٥٪) من إجمالي عدد المبحوثين إلى أنهم على معرفة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في حين لم يعرف بهذا الإعلان (٢٥٪) انظر جدول رقم (٢)، وعند حساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين لنا عدم وجود فارق جوهري ذي دلالة بين النوع وتخصص الطالب وسماعه عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(٣٤)، وفيما

يتعلق بالعلاقة بين الموطن الأصلي للمبحوث ومدى سماعه عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فلقد تبين عند حساب معامل التوافق^(٣٥) أنه لا يوجد علاقة دالة فيما بينهما، انظر جدول رقم (٣٥).

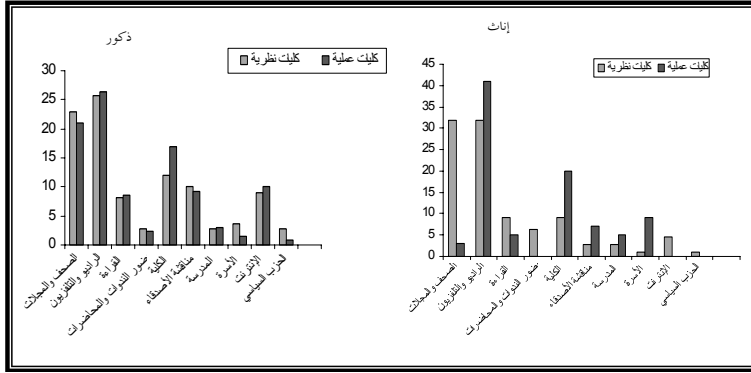
شكل رقم (٤) يشير إلى مدى سماع المبحوث عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان



وبسؤال المبحوثين عن مصدر سماعهم عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كان الرأي الغالب بين عينة البحث أن "الراديو والتلفزيون" هما المصدر الأول، وذلك بنسبة (٣٠,٨٪)، وإقرار (٢٦٪) من إجمالي عينة الذكور بذلك، و (٣٦,١٪) من إجمالي عينة الإناث، وبلي ذلك دور الصحف بنسبة (٢٢,٣٪) من إجمالي عينة البحث، كما أشار الشباب إلى دور الكلية للتعريف بمبادئ حقوق الإنسان وأنماطها، وذلك بنسبة (١٤,٥٪)، انظر جدول رقم (٣)، حيث أوضح أكثر من ٥٠٪ من إجمالي حجم العينة أن هناك مقررات دراسية عن حقوق الإنسان داخل الكلية التي يدرسون فيها، انظر جدول رقم (٥). ويتأكد لنا مما سبق دور وسائل الإعلام في التعريف بمبادئ حقوق الإنسان، وذلك عندما أشار (٤٩,٤٪) إلى أن الاستماع إلى محاضرات حول حقوق الإنسان كان من خلال "التلفزيون"، انظر جدول رقم (٧). ويمكن القول إن لوسائل الإعلام دوراً كبيراً في نشر المعلومات والأخبار حول المبادئ الأساسية والمواثيق والإعلانات المرتبطة بحقوق الإنسان وطبيعة انتهاكات تلك

الحقوق، بالإضافة إلى أهمية وسائل الإعلام في القيام بالمراقب المرئي عبر نقل المعلومات عن أوضاع حقوق الإنسان في بلدان العالم المختلفة^(٣٦).

شكل رقم (٥) يوضح مصدر سماع المبحوث عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

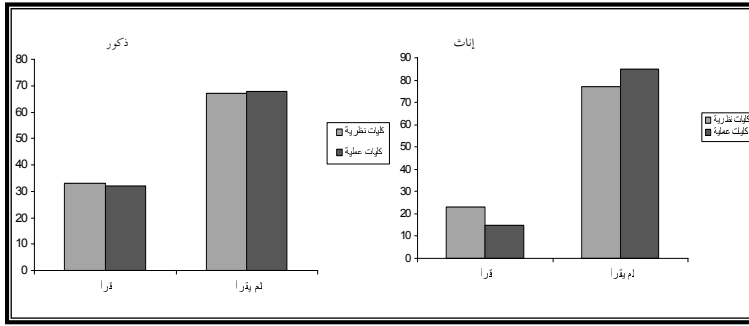


وفي مجال المعرفة الذاتية بحقوق الإنسان، أي الأنشطة التي يمارسها الشباب في مجال حقوق الإنسان من خلال اطلاعه على المعاهدات والتقارير وحضور الندوات حول حقوق الإنسان، تشير البيانات الواردة في جدول رقم (١٧) إلى تركيز أعلى نسبة من آراء المبحوثين في القول بأنهم لم يمارسوا أيّاً من الأنشطة السابقة، وكانت نسبتهم (٧٧,٥٪) من إجمالي عينة البحث، وبحساب مقياس دلالة العلاقات (كا٢) تبين عدم وجود فارق جوهري ذي دلالة بين كل من النوع وتخصص الطالب والأنشطة التي تمارس في مجال حقوق الإنسان^(٣٧).

وبالنظر إلى المبررات التي يسوغها أصحاب الرأي الغالب بأنهم لم يمارسوا أي أنشطة تتعلق بالاطلاع على التقارير والمعاهدات وحضور المحاضرات حول موضوع حقوق الإنسان فإنه يمكن القول بأن تلك المبررات تركزت في عدم إتاحة فرصة القراءة بالنسبة للمبحوث، وذلك بنسبة (٣٣,٨٪) من إجمالي عينة البحث، ويوافقهم في ذلك الطلاب الذكور والإناث وكانت نسبتهم (٢٥,٧٪)، (٤١,٩٪) على التوالي، ويأتي ذلك القول بعدم جدوى القراءة بنسبة (٢١,٥٪) بين أفراد العينة ككل، وقد وافق على ذلك (٢٣,٧٪)

من الطلاب الذكور، والطلاب الإناث بنسبة (١٩,٣٪)، وبالرغم مما سبق فإن هناك من يحرص على تلك الأنشطة، ولكن قد لا يستطيع أن يحصل على التقارير، وكان ذلك بنسبة (١١,٤٪) من إجمالي عينة البحث، والخلاصة أن أفراد عينة البحث يوضحون مبررات عدة عندما يفسرون عدم اهتمامهم بحضور المحاضرات أو عدم حرصهم على قراءة تقارير حول حقوق الإنسان، انظر جدول رقم (٩)، وجدول رقم (١٢).

شكل رقم (٦) مدى قراءة المبحوث تقارير عن حالة حقوق الإنسان في مصر



وعلى النقيض مما سبق يجب أن نشير إلى أن هناك من الشباب من يتابع ويحرص على حضور ندوات حول حقوق الإنسان، وكانت نسبتهم (٢١,٧٥٪) من إجمالي عينة البحث، وكانت نسبة الطلاب الذكور (٢٥,٥٪) في مقابل (١٨٪) من الطلاب الإناث، وربما يظهر لنا اهتمام الذكور بحقوق الإنسان عن اهتمام الإناث، انظر جدول رقم (٦). وعند حساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين لنا عدم وجود فارق جوهري ذي دلالة بين النوع وتخصص الطالب ومدى الحرص على حضور ندوات عن حقوق الإنسان^(٣٨).

وبالنظر إلى المبررات التي يبرزها أفراد عينة البحث حول أسباب الحرص على متابعة ندوات حول حقوق الإنسان وحضورها؛ فلقد أرجع (٥٧,٤٪) رغبتهم في التعرف طبيعة حقوق الإنسان، ويلى ذلك الاهتمام الشخصي للمبحوث بحقوق الإنسان، وكان ذلك بنسبة (٤٢,٦٪)، انظر جدول رقم (٨).

وفيما يتعلق بالشباب الذي يحرص على قراءة تقارير حول حالة حقوق الإنسان في مصر فلقد جاءت نسبتهم (٢٥,٧٥٪) من إجمالي عينة البحث، وجاءت نسبة الذكور (٣٢,٥٪) أكبر من نسبة الإناث والتي بلغت (١٩٪)، انظر جدول رقم (١٠). وبحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين وجود فارق جوهري ذي دلالة بين النوع ومدى الحرص على قراءة تقارير عن حقوق الإنسان، في حين لم تسجل الدراسة وجود فروق جوهريّة بين تخصص الطالب والحرص على قراءة تقارير عن حقوق الإنسان^(٣٩)، ولقد تبين من خلال حساب معامل التوافق^(٤٠) أن هناك علاقة بين الأنشطة التي تمارسها أسرة المبحوث والتي تتمثل في المشاركة في أنشطة سياسية ومجتمعية، ونوعية الأنشطة التي يمارسها المبحوث في مجال حقوق الإنسان والتي تتمثل في الاطلاع على التقارير والمعاهدات حول حقوق الإنسان، وحضور المحاضرات والندوات التي تناقش قضايا حقوق الإنسان ومبادئها، ومن هنا تبين لنا أن الخلفية الأسرية والاجتماعية ربما يكون لها دور في اهتمام الفرد بمبادئ حقوق الإنسان وقضاياها. انظر جدول رقم (٣٧).

وتركزت أسباب اهتمام المبحوثين بقراءة تقارير حول حقوق الإنسان في تعرف الانتهاكات في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وذلك بنسبة (٣٦,٩٪)، وجاء تأكيد الذكور على ذلك بنسبة (٤٠,٦٪) في مقابل (٣٠٪) من عينة الإناث، يلي ذلك معرفة الانتهاكات في مجال الحقوق السياسية والمدنية بنسبة (٣٢,٩٪)، ثم يأتي في المرتبة الثالثة الاهتمام بحقوق الإنسان بصفة عامة، وذلك بنسبة (٢١,٢٪)، كما يأتي في المرتبة الرابعة والأخيرة معرفة الانتهاكات في مجال الحقوق الثقافية بنسبة (٩٪)، وذلك من إجمالي عينة البحث، انظر جدول رقم (١١).

ويتضح لنا مما سبق تأكيد المبحوثين باستمرار على المعرفة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ويلى ذلك الحقوق السياسية والمدنية والحقوق الثقافية، وتتجلى أهمية المعرفة بحقوق الإنسان من خلال القول بأن احترام حقوق الإنسان يتطلب أولاً معرفة الأفراد بها؛ لأن تلك المعرفة تؤدي إلى حرص كل فرد على التمسك بتلك الحقوق والحفاظ عليها، والدفاع عنها ضد أي سلوك قد يؤدي إلى انتهاكها.

ولقد أشارت معظم الحالات إلى أن أهمية المعرفة بحقوق الإنسان إنما تتجلى في تعرف الحقوق والواجبات الخاصة بكل فرد داخل المجتمع، فالإنسان يستطيع أن يعرف ما له وما عليه، بالإضافة إلى أن أهمية المعرفة بحقوق الإنسان إنما تعزز روح المشاركة الإيجابية داخل المجتمع من خلال السعي إلى المطالبة بالحقوق والحفاظ عليها وحمايتها من أخطار الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها.

رابعاً - آليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان:

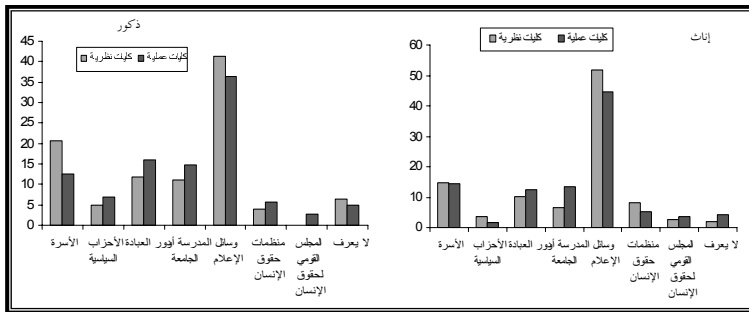
بالرجوع إلى بيانات جدول رقم (١٦) والذي يوضح الأنظمة الأكثر تأثيراً في مجال المعرفة بحقوق الإنسان فلقد أشار (٤٢,٩٪) من إجمالي عينة البحث إلى دور وسائل الإعلام في تعزيز الوعي بحقوق الإنسان ونشره، يضاف إلى ذلك نسبة الطلاب الذكور والإناث في التأكيد على هذا الرأي، وذلك بنسبة (٣٨,٧٪) و (٤٨,١٪) على التوالي لكل منهم؛ حيث تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في مجال تعزيز الوعي بحقوق الإنسان والدفاع عنها؛ فالإعلام العربي يجب أن ينهض بدوره الحيوي في هذا المجال من خلال البرامج الثقافية والأعمال الدرامية الهادفة، وذلك لترسيخ حقوق الإنسان وتعميق وعي الأفراد بتلك الحقوق بصورة غير مباشرة حتى تصبح عادات وتقاليد وسلوكيات داخل حياتهم اليومية^(٤١).

ويأتي دور الأسرة في نشر الوعي بحقوق الإنسان من خلال دورها في التربية على حقوق الإنسان، وقد أكد على هذا الرأي (١٥,٥٪) من إجمالي عينة البحث؛ حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم عبر التوجهات المباشرة وغير المباشرة، والتي تحكم وجوده داخل الأسرة، وتنظم علاقاته مع أفراد العائلة بما يتفق مع تقاليدها وأعرافها، وبحكم أهمية السنوات الأولى من مرحلة التنشئة الاجتماعية ودورها في تكوين شخصية الفرد فإن ما يكتسبه الفرد داخل الأسرة سيمتد أثره على تفكيره وسلوكه فيما بعد مرحلة الطفولة ولعل ذلك مايجعل من التربية داخل الأسرة أحد أسس التربية على حقوق الإنسان واحترامها في المؤسسات الأخرى خارج مجال الأسرة^(٤٢)، أما عن دور المؤسسات الدينية فقد أكد (١٢,٩٪) على دور تلك

المؤسسات، ويضاف إلى تلك الأنظمة دور المؤسسات التعليمية (المدرسة والجامعة) في نشر المعرفة بحقوق الإنسان، والتي احتلت نسبة (١٢,٩٪)، فهناك تأكيد على أهمية دور تلك المؤسسات في دعم حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال تضمين المفاهيم الدراسية لمفاهيم حقوق الإنسان ومبادئها ولاسيما وصول تلك المفاهيم والمبادئ إلى أكبر عدد من الأفراد لاسيما في مرحلة التعليم الأساسي^(٤٣)، في حين تضاعلت نسبة أصحاب الرأي القائل بأهمية دور الأحزاب في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وكانت نسبتهم (٤,٥٪) وتتساوى نسبة الذكور والإناث في التأكيد على مجمل الآراء السابقة حيث لا توجد اختلافات في هذا الشأن.

وبالرجوع إلى الحالات التي تم إجراء مقابلات معها فقد أكدت معظمها على دور الأسرة من خلال تربية الأبناء على مفاهيم المساواة وعدم التمييز والتأكيد على الثواب والعقاب، وذلك في مرحلة الطفولة، كما تم التأكيد أيضاً على دور الدين لأنه يحدد لنا الأسس والمبادئ التي ينبغي أن يسير عليها الفرد في تعاملاته مع الآخرين داخل المجتمع، هذا بالإضافة إلى دور الأحزاب السياسية في التعريف بحقوق الإنسان، كما أشارت حالة واحدة إلى دور منظمات حقوق الإنسان بقولها بأن دورها ينحصر في التوعية بحقوق الإنسان دون قيام تلك المنظمات بتوضيح الطرق والأساليب التي يمكن من خلالها الحصول على تلك الحقوق.

شكل رقم (٧) يوضح الأنظمة الأكثر تأثيراً لدى الشباب لتعزيز المعرفة بحقوقهم في المجتمع



المبحث الثاني اتجاهات الشباب نحو حقوق الإنسان بين النظرية والممارسة

مقدمة

أولاً - اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان كما جاءت بالإعلان العالمي

١ - الحقوق السياسية والمدنية

٢ - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

٣ - الحقوق الثقافية

ثانياً - حقوق الإنسان كما تعكسها بعض الأمثال الشعبية في الحياة اليومية

مقدمة:

عرضنا في المبحث السابق مدى وعي الشباب بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال إلقاء الضوء على عدد من القضايا، والتي تمثلت في مفهوم حقوق الإنسان، وأنماطها - كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان - ومصادر المعرفة بتلك الحقوق لدى الشباب، بالإضافة إلى توضيح آليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وفي ضوء هذا العرض يهتم هذا المبحث بتوضيح اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان على المستوى النظري؛ أي كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأيضاً على مستوى الممارسة من خلال إلقاء الضوء على عدد من الأمثال الشعبية^(٤٤) والتي يتم تداولها في الحياة اليومية بين الشباب في المجتمع.

وفى ضوء ما سبق فسوف ينقسم هذا المبحث إلى محورين: يتناول المحور الأول اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان، وذلك كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان من خلال تقسيم حقوق الإنسان إلى الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والحقوق الثقافية، ويهتم المحور الثاني بتعرف اتجاهات الشباب نحو حقوق الإنسان كما تعكسها بعض الأمثال الشعبية في حياتنا اليومية من خلال إلقاء الضوء على عدد من الأمثال الشعبية الشائع استخدامها في المجتمع المصري.

أولاً - اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان كما جاءت بالإعلان العالمي:

(١) الحقوق السياسية والمدنية:

نلقي الضوء في هذا المحور على اتجاهات الشباب الجامعي نحو الحقوق السياسية والمدنية كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتعرف مواقفهم سواء أكانت إيجابية أم سلبية؛ وذلك حتى يتسنى لنا أن نتعرف على ممارساتهم العملية وتمتعهم بتلك الحقوق داخل مجتمعاتهم، وفي ضوء ما سبق فسوف نوضح اتجاهات الشباب تجاه كل حق من تلك الحقوق على حدة، وذلك على النحو الآتي:

١ - ١ - حق المواطن في العيش في مجتمع تسوده العدالة والمساواة:

تعتبر العدالة من الصفات الأساسية لأي نظام سياسي، فهي الإرادة الثابتة لإعطاء كل فرد ما يجب أن يحصل عليه وعادة ماتعرف العدالة بأنها "إعطاء كل ذي حق حقه". ولقد اتفق جميع أفراد عينة البحث على هذا الحق وجاءت نسبة الموافق (٩٨,٧٥٪) من إجمالي عينة البحث، وجاءت نسبة الذكور (٩٩,٥٪) من إجمالي عينة الذكور، ونسبة الإناث (٩٨٪) من إجمالي عينة البحث.

١ - ٢ - التمييز بين الأفراد وفقاً للأصول الاجتماعية:

جاءت إجابات المبحوثين حول هذا الحق لتعبر عن عدم الموافقة على التمييز بين الأفراد داخل المجتمع وفقاً للأصول الاجتماعية، وذلك بنسبة (٩٥٪) من إجمالي عينة البحث، وجاءت نسبة الذكور (٩٢,٥٪) في مقابل (٩٦,٥٪) بالنسبة للإناث، وذلك من إجمالي عينة الذكور والإناث كل على حدة، وربما تظهر لنا الاختلافات القليلة بين الذكور والإناث على عدم الموافقة على التمييز بين الأفراد على أساس الأصول الاجتماعية.

١ - ٣ - التمييز بين الأفراد وفقاً للديانة:

جاءت الموافقة على عدم التمييز بين الأفراد داخل المجتمع على أساس الديانة بنسبة (٨٨,٥٪) من إجمالي عينة البحث في مقابل (١١,٥٪) يقرون بالموافقة على التمييز بين الأفراد داخل المجتمع على أساس الديانة التي ينتمون إليها، وجاءت نسبة الموافقة على عدم التمييز لدى الإناث أكبر من نسبة الذكور وذلك بنسبة (٩٣٪) في مقابل (٨٤٪) من إجمالي الذكور.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين ديانة المبحوث، ورفض التمييز بين الأفراد على أساس الديانة، فلقد لوحظ من خلال حساب معامل الارتان^(٤٥) أن هناك علاقة وإن كانت محدودة. انظر جدول رقم (٤٠)؛ حيث تبين لنا أن نسبة موافقة المبحوثين المسيحيين على رفض التمييز بين الأفراد على أساس الدين (٩١,٥٪) في مقابل (٨٧,٨٪) من المسلمين.

١ - ٤ - التمييز بين الأفراد وفقاً للغة:

يتبين لنا من بيانات الدراسة الميدانية أن نسبة الموافق على عدم التمييز بين الأفراد على أساس اللغة كانت (٩٢,٢٥٪) في مقابل (٧,٧٥٪) من إجمالي عينة البحث قد وافقت على التمييز بين الأفراد على أساس اللغة.

وإجمالاً لما سبق جاءت رؤى وتصورات أفراد عينة البحث حول رفض التمييز بين بني البشر على أساس الأصول الاجتماعية أو الديانة أو اللغة وذلك انطلاقاً من أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين أمام القانون بغض النظر عن أصولهم وجنسياتهم، ويشكل هذا المبدأ أساس عالمية حقوق الإنسان.

١ - ٥ - التمييز ضد المرأة:

وفيما يتعلق باتجاهات عينة البحث تجاه التمييز ضد المرأة فلقد تبين لنا عدم موافقة (٩٠٪) من إجمالي عينة البحث على التمييز ضد المرأة داخل المجتمع، وجاءت بالطبع نسبة الإناث (٩٨,٥٪) أكبر من نسبة الذكور التي وصلت إلى (٨١,٥٪) من إجمالي عينة الذكور. فمن المتعارف عليه بوجه عام عدم وجود مساواة بين النساء والرجال في المجالات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الإنساني سواء أكان ذلك في العالم المتقدم أم النامي؛ إذ تستمر الفجوة القائمة على النوع Gender في الفرص الاقتصادية المتاحة سواء أكان ذلك في الوصول إلى الموارد الاقتصادية العامة أم الخاصة أم في ملكيتها أم حتى في السيطرة عليها، ومثال ذلك امتلاك الأراضي، والحصول على القروض^(٤٦). ويمكن تفسير سياسات التمييز ضد المرأة في ضوء سيادة اتجاهات السلطة الأبوية The Patriarchal Attitudes والذي يسمع صداها في سوق العمل؛ فالبحث السوسيولوجي يبين لنا أن المداخل التقليدية حول الأدوار الأسرية للرجل والمرأة في المجتمعات الإنسانية تلعب دوراً في المجال المهني؛ حيث يتم إعطاء الأولوية للرجل لتولي المناصب القيادية، لأنه دائماً ما ينظر إليه على أنه يشغل مكانة وأهمية داخل عائلته^(٤٧).

١ - ٦ - حق المواطن في العيش بحرية في وطنه:

احتلت قضية الحرية اهتماماً كبيراً لدى المبحوثين؛ حيث جاءت موافقتهم على

حق الإنسان في العيش بحرية ودون قيود داخل وطنه، وذلك بنسبة (٩٦,٥٪) من إجمالي عينة البحث، وجاءت نسبة الذكور مساوية لنسبة الإناث فيما يتعلق بموافقتهم على هذا الحق، ورغبتهم في التمتع به داخل مجتمعاتهم. ويمكن تفسير استجابات المبحوثين على ذلك النحو من خلال القول بأن حقوق الإنسان إنما تستند إلى مفهوم الحرية، الأمر الذي جعل الوعي بحقوق الإنسان مرهوناً بالوعي بقيمة الحرية، ويمكن القول بأن الوعي بالحرية بمثابة الشرط الأساسي لاكتشاف كل من الفرد والمجتمع لأهمية مبادئ حقوق الإنسان.

١ - ٧ - رفض كل أشكال التعذيب الإنساني:

تجسد موقف المبحوثين في رفض كل أشكال التعذيب الإنساني الذي يمكن أن يتعرض له الفرد داخل مجتمعه، وجاءت نسبة الرفض (٩٣٪) من إجمالي عينة البحث، وهذا يبين مدى حرص عينة البحث في تأكيدهم على حق الكرامة للفرد داخل مجتمعه، وذلك لأن التعذيب يعد انتهاكاً لكرامة الفرد وتعدياً على إنسانيته.

١ - ٨ - جميع الناس سواسية أمام القانون:

أقر معظم عينة البحث بأن جميع الناس سواسية أمام القانون، أي أنهم متساوون في الحقوق والواجبات بنسبة (٩٨٪)؛ وجاء تأكيد الذكور والإناث على ذلك بنسب متساوية لكل منهما. انظر جدول رقم (٥٦)، ويرتبط ذلك بحق الفرد في اللجوء إلى القضاء للحصول على حقه إذا انتزع منه، وذلك بنسبة (٩٧,٧٥٪). هذا بالإضافة إلى تأكيد عينة البحث على عدم جواز الاعتقال لأي شخص دون حكم قضائي بنسبة (٩٨,٢٥٪)، وذلك لأن المتهم بريء حتى تثبت إدانته، وهذا ما أكدته المبحوثون بنسبة بلغت (٩٨,٥٪).

١ - ٩ - حق الفرد في الخصوصية:

يؤكد المبحوثون على حق الفرد في الخصوصية داخل مجتمعه؛ حيث لا يجب أن يتدخل أي شخص في شؤون الآخرين مهما كانت المبررات، وقد احتل هذا الحق نسبة (٩٧,٥٪) من إجمالي عينة البحث، وإذا ما حاولنا أن نفسر ذلك إجمالاً فإنه

يمكن القول بأنه يتعاظم هذا الحق وتزداد أهميته في ظل الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت؛ حيث أصبح من الممكن انتهاك خصوصية الفرد من خلال سوء استخدام المعلومات المجمعة عن الفرد والتبادل غير المشروع للمعلومات والبيانات والتشهير بالسمعة وكذلك المطاردة في الفضاء الإلكتروني Cyperstalking^(٤٨)، ولقد جاءت نسبة هذا الحق (٩٨,٥٪) من إجمالي عينة الذكور، وذلك في مقابل (٩٦,٥٪) من إجمالي عينة الإناث، وإذا بدا لنا أن هناك فرقاً بين الإناث والذكور، فإن ذلك ربما يرجع إلى طبيعة مجتمعاتنا العربية في تعاملها مع الإناث؛ إذ إن هناك شعوراً لدى الإناث بأن هذا الحق قد لا يشعرن به، وبالأخص داخل نطاق الأسرة نتيجة للقيود التي تفرض عليهن داخل الأسرة وذلك بسؤالهن باستمرار عن حياتهن الشخصية ومعرفة تحركاتهن، ومواعيد زيارتهن خارج البيت، وبالأخص في المناطق الريفية.

١ - ١٠ - حق السفر وحرية التنقل دون قيد:

أكدت نسبة (٧٩,٧٥٪) من إجمالي عينة البحث على حق الفرد في السفر وحرية التنقل دون قيد، وإن بدا هذا الحق واضحاً داخل الوطن، فإن هذا الحق تفرض عليه قيود وبالأخص عند السفر خارج الوطن، وربما ما ظهر هذا في تأكيد الإناث على هذا الحق بنسبة (٨٣,٥٪) وهي أعلى من نسبة الذكور التي أكدت على هذا الحق بنسبة (٧٦٪) من إجمالي عينة الذكور، ويتبين لنا أن هذا الاختلاف ربما يرجع إلى شعور الإناث بقيود قد يتعرضن لها عند السفر، والتنقل خارج البلاد، وذلك في ضوء المعايير والتقاليد المحافظة السائدة داخل المجتمعات العربية.

١ - ١١ - حق الإنسان في اختيار محل إقامته:

جاءت موافقة المبحوثين على حق الإنسان في اختيار محل إقامته بنسبة (٩٨,٥٪) من إجمالي عينة البحث، وتجدر الإشارة إلى ارتباط هذا الحق بحق الإنسان في السفر وحرية التنقل دون قيد.

١ - ١٢ - حق الإنسان في اللجوء السياسي إذا تعرض لظلم داخل بلده:

أكد نسبة (٧٣,٥٪) من إجمالي عينة البحث على حق الإنسان في طلب اللجوء

السياسي لبلد آخر إذا تعرض للظلم داخل بلده، في حين أقر (٢٦,٥٪) بعدم الموافقة على اللجوء السياسي، وجاءت نسبة الذكور الراضية لحق اللجوء السياسي (٣٢٪)، أي أعلى من نسبة الإناث، والتي كانت (٢١٪)، وتبين لنا في ضوء ماسبق أن هناك من يرفض اللجوء السياسي، أي الخروج من وطنه والسفر إلى وطن آخر في حال تعرضه للظلم، وربما يرجع ذلك إلى رغبة الإنسان في النضال داخل بلده والإصرار على المطالبة بالحق، وهذا أيضاً إنما يجسد لنا روح المثابرة من جانب الشباب والبقاء في الوطن، وتأكيداً لمبدأ المواطنة، ورغبة في الإصلاح أيضاً.

١ - ١٣ - حق الإنسان في التمتع بجنسية أخرى غير جنسيته الأصلية:

جاءت نسبة الموافقة على هذا الحق (٧٩,٥٪) من إجمالي عينة البحث، وذلك في مقابل (٢٠,٥٪) قد عبروا عن عدم موافقتهم على حق الإنسان في التمتع بجنسية أخرى غير جنسيته الأصلية، والمثير للدهشة أن نسبة الذكور غير الموافقين على هذا الحق كانت (٢٦,٥٪) في مقابل (١٤,٥٪) من جانب الإناث، وربما يظهر لنا هذا أن سفر الشباب إلى خارج وطنه ليس غاية في حد ذاته، وإنما وسيلة للبحث عن عمل وكسب لقمة العيش التي تعينه على إشباع حاجاته الأساسية.

١ - ١٤ - الحق في حماية الملكية الخاصة:

أكدت معظم عينة البحث على حق الإنسان في حماية الملكية الخاصة، وذلك بنسبة (٩٨,٢٥٪)، ويظهر لنا هذا التأكيد على حق الملكية الخاصة وحمايتها من أخطار التعدي حفاظاً على كرامة الإنسان داخل المجتمع، وشعوره بالاستقرار.

١ - ١٥ - الحق في حرية الفكر والتعبير:

احتلت نسبة الموافقة على الحق في حرية الفكر والتعبير (٩٩,٧٥٪)، أي أن هناك شبه إجماع بين المبحوثين على هذا الحق وضرورة منحه لهم، وذلك للتعبير الحر عن آرائهم وأفكارهم وتصوراتهم تجاه ما يشعرون به داخل مجتمعاتهم، وربما يعكس هذا الحق جوهر النظام الديمقراطي الذي يتيح حرية الرأي والتعبير لأفراده دون قيود تفرض على هذا الحق.

١ - ١٦ - حق الإنسان في التصويت في الانتخابات:

أكد معظم المبحوثين من الذكور والإناث على أهمية هذا الحق، وذلك عندما عبروا عن موافقتهم لحق الإنسان في التصويت في الانتخابات، وذلك بنسبة (٩٩,٥٪) من إجمالي عينة البحث.

ومجمل القول أن اتجاهات الشباب كانت إيجابية تجاه مبادئ حقوق الإنسان السياسية والمدنية، وذلك بموافقة جميع أفراد عينة البحث على تلك المبادئ، وذلك بنسبة تعدت (٨٨٪) فيما يتعلق بكل حق على حدة.

(٢) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

نستعرض في هذا الجزء اتجاهات الشباب نحو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ وذلك على النحو الآتي:

٢ - ١ - حق الإنسان في فرصة عمل مناسبة:

جاءت إجابات المبحوثين حول هذا الحق لتعبر عن الموافقة على حق الإنسان في الحصول على فرصة عمل مناسبة تتيح له أن يحيا حياة كريمة، وذلك بنسبة (٩٧٪) من إجمالي عينة البحث، يفسر لنا ذلك أن معظم المبحوثين يؤكدون على هذا الحق لأنه يمثل حقهم في الحياة، فلا تستقيم الحياة بالنسبة للشباب دون وجود فرصة عمل يستطيعون من خلالها تحقيق طموحاتهم في الحياة، وإثبات قدراتهم في المجتمع الذي يعيشون فيه. فالعمل يشكل أهم عناصر الإنتاج لأنه بمثابة العنصر القادر على تحقيق التفاعل بين عناصر الإنتاج لخلق الإنتاج السلعي والخدمي، وقوة العمل بهذا المعنى هي الشرط الضروري لتحقيق التنمية والتقدم داخل المجتمع الإنساني.

٢ - ٢ - حق العاطل في الحصول على إعانة بطالة:

جاءت الموافقة على حق العاطل في الحصول على إعانة بطالة بنسبة (٨١,٧٥٪) من إجمالي عينة البحث، في مقابل (١٨,٢٥٪) لم يوافقوا على هذا الحق. ويمكن تفسير ذلك في ضوء ارتفاع معدلات البطالة؛ حيث تتركز البطالة داخل المجتمع

المصري في الفئات العمرية الشابة، كما أن معظم المتعطلين من الشباب الحاصل على قدر من التعليم، ولقد بلغ عدد العاطلين في مصر نحو ١,٨٧ مليون عاطل في بداية عام ٢٠٠٢، مما يعني أن معدل البطالة بلغ نحو ٩,١٪ طبقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر^(٤٩).

٢ - ٣ - حق توفير الرعاية الصحية:

وافق جميع أفراد عينة البحث على حق الإنسان في توفير الرعاية الصحية له داخل المجتمع الذي يعيش فيه بنسبة (٩٩,٥٪)، وذلك استناداً إلى أهمية دور الدولة في توفير هذا الحق والعمل على ضمانه لأفراد المجتمع.

ويمكن القول بأن صحة الفرد عنصر أساسي في رخائه وكرامته بصفته إنساناً، وعادة ما ينظر إلى الدولة على أنها مسؤولة عن ضمان ذلك الحق، ولا شك أن الدولة لا تستطيع ضمان الصحة الجيدة ولكنها هي الجهة الأكثر قدرة على خلق بعض الظروف الأساسية التي تحمي صحة الفرد، وذلك استناداً إلى عدد من المؤشرات التي يمكن الاستناد إليها لقياس مدى كفاءة الدولة في تقديم الخدمات الصحية، ومن بينها^(٥٠):

- ١ - نسبة إنفاق الدولة على الصحة من إجمالي الإنفاق العام.
- ٢ - نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية الأساسية من إجمالي الإنفاق الحكومي على الصحة.
- ٣ - نسبة المواطنين الذين يحصلون على الخدمات الصحية.
- ٤ - معدل الوفيات.
- ٥ - معدل الأعمار المتوقعة.
- ٦ - معدل حصول السكان على مياه صالحة للشرب.
- ٧ - تطعيم الأطفال ضد الأمراض المعدية.

وإذا ما انتقلنا إلى المجتمع المصري فسوف يتبين لنا أن حصة الإنفاق العام المخصصة للصحة في مصر كنسبة من الإنفاق العام قد انخفضت من (٥,٩٪) عام

٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى (٥,٥٪) عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، إلى (٤,٥٪) عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ ثم إلى (٤,٤٪) عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ومع الأخذ بسياسة الاقتصاد الحر فقد طرحت الحكومة مشروعاً جديداً للتأمين الصحي يستهدف مساهمة المواطنين بنسبة تصل إلى (٣٠٪) من نفقات الفحوص والدواء والعمليات بما يجعل هذا النظام قائماً على مبدأ الدفع مقابل الخدمة وذلك بدلاً من أن يكون نظاماً يفترض أنه قائم على مبدأ التكافل، أو أنه حق يجب أن يحصل عليه المواطن دون أي مقابل مادي^(٥١).

٢ - ٤ - حق توفير الرعاية الصحية للمعوقين:

تشير بيانات الدراسة الميدانية إلى مدى موافقة المبحوثين على حق توفير الرعاية للمعوقين؛ حيث احتلت نسبة الموافقة (٩٨,٧٥٪) من إجمالي عينة البحث، وتبين لنا تلك النسبة التأكيد على حق الرعاية الصحية للفئات الخاصة داخل المجتمع، وذلك تأكيداً لمبدأ المساواة، وعدم التمييز بين أفراد المجتمع.

(٣) الحقوق الثقافية:

نلقي الضوء في هذا المحور على اتجاهات الشباب نحو الحقوق الثقافية؛ وذلك على النحو الآتي:

٣ - ١ - حق التعليم للجميع:

أكد جميع أفراد عينة البحث على أهمية توفير حق إتاحة التعليم للجميع، وذلك بنسبة (٩٩,٥٪)، وربما يؤكد لنا هذا مدى حرص الشباب على التعليم، والنظر إليه على أنه حق يجب أن يتمتع به الجميع دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو اللغة أو الأصول الاجتماعية والطبقية. فالتعليم شرط أساسي لممارسة حقوق الإنسان؛ حيث لا يستطيع الإنسان أن يمارس العديد من الحقوق السياسية والمدنية - مثل حرية التعبير والحق في التصويت والاقتراع - إلا إذا كان يتمتع بقدر أدنى من التعليم بما في ذلك الإلمام بالقراءة والكتابة^(٥٢).

٣ - ٢ - حق حماية الملكية الفكرية:

وفيما يتعلق بتعرف رؤى الشباب نحو حق الملكية الفكرية للمؤلف تبين لنا موافقتهم على استخدام أسطوانات الحاسب الآلي المنسوخة، وذلك بنسبة (٥٤,٧٥٪) وذلك في مقابل (٤٥,٧٥٪) رفضوا استخدامها، وذلك على الرغم من تأكيد عينة البحث على الحق في حماية الملكية الخاصة، والذي احتل نسبة (٩٨,٢٥٪) من إجمالي عينة البحث والذين وافقوا على هذا الحق، وتظهر لنا نسبة عدم الموافقة والتي احتلت أكثر من نصف عينة البحث أنه ليس هناك وعي بأهمية حماية حقوق الملكية الفكرية، وربما يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار الأسطوانات الأصلية، ولهذا يلجأ معظم الشباب إلى استخدام الأسطوانات المنسوخة لرخص ثمنها.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين مهنة الوالد واتجاه المبحوثين نحو استخدام اسطوانات الحاسب الآلي المنسوخة، فلقد تبين لنا عند حساب معامل التوافق^(٥٣) أنه ليس هناك علاقة دالة بين المستوى الاقتصادي واتجاه المبحوث نحو استخدام أسطوانات الحاسب الآلي المنسوخة، انظر جدول رقم (٣٨).

٣ - ٣ - إلغاء مجانية التعليم:

وبسؤال المبحوثين حول موافقتهم على إلغاء مجانية التعليم فقد جاءت نسبة عدم الموافقة (٨٣,٢٥٪) وهي أعلى من نسبة من وافقوا على هذا الرأي وكانت نسبتهم (١٦,٧٥٪)، ويمكن القول بأنه مازال هناك تأكيد على أهمية دور الدولة في توفير الدعم في المجالات الأساسية وبالأخص في مجال التعليم، وذلك كما هو الحال في مجال الرعاية الصحية، وللتعرف على ما إذا كانت هناك علاقة بين مهنة الوالد واتجاه المبحوث نحو موافقته على إلغاء مجانية التعليم فقد تبين لنا بحساب معامل التوافق^(٥٤) أنه توجد علاقة بين المستوى الاقتصادي (بالاعتماد على مهنة الوالد) والموافقة على إلغاء مجانية التعليم؛ حيث تبين لنا من خلال بيانات الجدول رقم (٣٩) أن نسبة الموافقة على إلغاء مجانية التعليم احتلت (٤١,٨٪) من الذين يعمل والدهم بمهنة موظف، وهي أعلى نسبة بالمقارنة بالمهنة الأخرى، والتي تتضمن الأعمال

الحرية، والمهنة العليا، والقوات المسلحة وحتى الذين بلغوا سنَّ التقاعد، وربما يرجع ذلك إلى شعور المبحوث بأنه ليس هناك مجانية في التعليم نتيجة للأموال التي تنفق في الدروس الخصوصية، وتحمل الأسرة عبء تلك النفقات.

٣ - ٤ - حق الإنسان في الحصول على المعلومات:

جاءت موافقة عينة البحث على حق الإنسان في الحصول على المعلومات، وذلك بنسبة (٩٨,٥٪)، ويأتي ذلك للتأكيد على أهمية المعلومات والاستخدام المتزايد لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)؛ حيث تعد المعلومات مصدراً مهماً للمعرفة؛ إذ أصبح الحديث الآن لا يدور حول مجتمع المعلومات فحسب بل تطور هذا المجتمع إلى ما يسمى بمجتمع المعرفة Knowledge Society.

ثانياً - حقوق الإنسان كما تعكسها بعض الأمثال الشعبية في الحياة اليومية وربطها بالنوع:

نهدف في هذا الجزء إلى أن نوضح اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان التي جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكما تعكسها الأمثال الشعبية في حياتنا اليومية، وقد وقع اختيارنا على عدد من الأمثال الشعبية؛ منها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - «الإيد اللي ما تقدرش تقطعها بوسها» وجاءت نسبة الموافقة على هذا المثل (٢٨٪) في مقابل رفض عينة البحث لهذا المثل وتعبيرها عن عدم موافقتها وذلك بنسبة (٧٢٪)، وربما تظهر لنا تلك النسبة رغبة عينة البحث في التأكيد على حق الإنسان في الكرامة؛ حيث تشير المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى حق الإنسان في التمتع بالمساواة والحرية والكرامة، كما تشير المادة الرابعة من الإعلان إلى "أنه لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده"....

٢ - لولاك يا لساني ما انسكيت يا قفايا" وجاءت نسبة الموافقة على هذا المثل (٦٢,٥٪) في مقابل (٣٧,٥٪) عبرت عن عدم موافقتها، ويظهر هذا المثل النتائج التي يمكن أن تترتب على حرية الرأي والتعبير داخل المجتمع. انظر

جدول رقم (٧٧). وجاءت عدم الموافقة على مثل "امش جنب الحيط تسلم" وذلك بنسبة (٥٥,٢٥٪)، في حين عبرت نسبة (٤٤,٧٥٪) عن موافقتها على هذا المثل، وربما يظهر لنا هذا رغبة عينة البحث في التعبير الحر وحرية الرأي والفكر الحر، وجاءت نسبة الذكور غير الموافقة (٦٥٪) في مقابل (٤٥,٥٪) من الإناث، وربما يظهر لنا هذا الشجاعة وروح المغامرة والجرأة التي يتمتع بها الذكور، وذلك بالمقارنة بالإناث التي تخشى المواجهة.

وعلى النقيض مما سبق فهناك من الأمثال الشعبية ماحظي بالموافقة؛ ومثال ذلك "من خاف سلم" وذلك بنسبة (٥٣,٧٥٪)، أما المثل القائل "الحيطة لها ودان" فلقد أكدت نسبة (٨٢,٧٥٪) موافقتها على هذا المثل.

وإذا كانت مجموعة الأمثال السابقة تعبر عن اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان في الممارسات الحياتية من خلال تأكيدهم على حق الإنسان في الكرامة والحرية، وحق الرأي، والتعبير، والفكر، فإن هناك مجموعة من الأمثال الشعبية تجسد التأكيد على حقوق المساواة وعدم التمييز بين أفراد المجتمع؛ ومن تلك الأمثلة على سبيل المثال لا الحصر:

٣ - «اكسر للبننت ضلع يطلع لها أربعين» وجاءت نسبة عدم الموافقة على هذا المثل (٦٢,٥٪) من إجمالي عينة البحث، واحتلت نسبة الإناث (٨١,٥٪) من إجمالي مجموع الإناث في مقابل (٤٣,٥٪) من إجمالي مجموع الذكور، ويظهر لنا هذا رفض التمييز بين الجنسين، والتأكيد على مبدأ المساواة.

٤ - وهناك مثل "الي يوطي رأسه يتركب" إنما يجسد لنا حق الكرامة والمساواة، حيث وافق (٧٩,٧٥٪) من إجمالي عينة البحث على صحة هذا المثل، وربما يُظهر لنا هذا اعترافاً بأن الخضوع يولد المهانة والإذلال.

٥ - ومن الأمثلة الأخرى التي تؤكد على حق المساواة: "كلنا ولاد تسعة"؛ حيث وافق (٩٠,٧٥٪) من إجمالي عينة البحث على هذا المثل، وجاءت نسبة الإناث (٩٢٪) في مقابل نسبة الذكور التي جاءت بنسبة (٨٩,٥٪)، وربما يظهر هذا الفرق بين الذكور والإناث في رغبة الإناث في التأكيد على حق المساواة، وعدم التمييز بين أفراد المجتمع على أساس النوع أو العرق.

- ٦ - وجاءت موافقة المبحوثين على المثل القائل " المساواة في الظلم عدل " بنسبة (٥٩,٧٥٪) من إجمالي عينة البحث، وذلك للتأكيد على ماسبق فيما يتعلق بحق المساواة، ورفض الظلم، وإقرار العدالة بين أفراد المجتمع.
- ٧ - وهناك مثل يقر بحالة الظلم واللامساواة السائدة في المجتمع مؤداه: " الي له ظهر ما ينضربش على بطنه " وربما تُظهر لنا موافقة عينة البحث على هذا المثل مدى شعورهم بالظلم والفساد داخل المجتمع؛ حيث أقر نسبة (٨٢,٢٥٪) بالموافقة على هذا، في حين رفض هذا المثل نسبة (١٧,٧٥٪) من إجمالي عينة البحث، ويجب أن نوضح أن من وافق على هذا المثل إنما يريد أن يفصح عما بداخله من ظلم وفساد ومحسوبية وانعدام العدالة داخل المجتمع، أما الذين لم يوافقوا على هذا المثل فإنهم ربما يرغبون في التمرد على هذا الوضع السائد في المجتمع والذي يسوده الظلم وانعدام المساواة بين أفرادهِ.

المبحث الثالث الممارسات اليومية والتمتع بحقوق الإنسان

مقدمة.

أولاً - ممارسة الشباب للحقوق السياسية والمدنية.

ثانياً - تمتع الشباب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً - الحقوق الثقافية لدى الشباب.

مقدمة:

إن حقوق الإنسان ليست مجرد تشريعات وقوانين وإعلانات ومواثيق فحسب، وإنما وعي بتلك الحقوق وممارسة لها، والتمتع بها من جانب الأفراد داخل المجتمع الذي يعيشون فيه؛ فلا يكفي أن يتعلم الفرد مبادئ حقوق الإنسان ومفاهيمها، بل لا بد له أن يمارس تلك الحقوق ويتمتع بها، وينطبق هذا الأمر على مجمل الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية أيضاً.

ويمكن القول إنه في ضوء ما عرضناه في المبحث السابق من اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان فإنه يتعين علينا أن نتعرف الممارسات اليومية للشباب، ومظاهر تمتعهم بحقوقهم داخل المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف فإنه سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة جوانب أساسية؛ حيث يتناول الجانب الأول ممارسة الشباب لحقوقهم السياسية والمدنية من خلال تعرف مدى تمتعهم بالحقوق السياسية والمدنية، ومظاهر هذا التمتع، ومدى مشاركتهم في الأنشطة السياسية ومبرراتهم حول تلك المشاركة، ويلقي الجانب الثاني الضوء على مدى تمتع الشباب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومظاهر هذا التمتع، أما الجانب الثالث فسوف نستعرض فيه رؤى الشباب حول أنماط الحقوق الثقافية المتاحة لهم داخل المجتمع.

أولاً - ممارسة الشباب للحقوق السياسية والمدنية:

إذا كانت الديمقراطية تعني في مجملها احترام حقوق الإنسان فإن الدول ذات النظم السياسية الديمقراطية إنما تحترم حقوق الإنسان من خلال إتاحة فرص الحوار بين المواطنين والدولة وإعطائهم الحق في تشكيل الأحزاب وتيسير المشاركة في الحياة السياسية وحرية الرأي والتعبير عن آرائهم دون قيود^(٥٥)؛ فالديمقراطية الحقيقية إذا طبقت بصورة صحيحة فإنها تؤدي بالضرورة إلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، فمن خلال سيادة مناخ الديمقراطية يستطيع الأفراد داخل مجتمعاتهم تكوين رأي عام وقوة ضغط للتعبير عن آرائهم والمطالبة بحقوقهم^(٥٦)، وهكذا يتبين لنا أن تحسين واقع حقوق الإنسان من حيث المطالبة بتلك الحقوق وممارساتها والحصول

عليها إنما يرتبط جذرياً بالتحول الديمقراطي، ويمكن القول إنه بدون سيادة الديمقراطية لا يمكن المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية وممارستها أيضاً.

وفي محاولة للتعرف على رؤى أفراد عينة البحث حول مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه السياسية والمدنية كان الرأي الغالب بين أفراد العينة ككل هو التمتع أحياناً، وذلك بنسبة (٥٩,٣٥٪)، يلي ذلك من أجابوا بأن الإنسان في المجتمع المصري غير متمتع بحقوقه السياسية والمدنية بنسبة (٣٠,٢٥٪) من إجمالي عينة البحث.

ولا يمكن أن نغفل نسبة أصحاب الرأي الموافق على تمتع الإنسان المصري بحقوقه السياسية والمدنية وإن كانت قليلة؛ حيث بلغت نسبتهم (٦٪) من إجمالي عينة البحث، ولقد أرجعوا سبب موافقتهم على تمتع الإنسان بحقوقه السياسية والمدنية إلى وجود مظاهر عدة تتمثل في إتاحة حق التملك، وهو أمر كانت نسبته (٢٠,٥٪)، يلي ذلك حرية المشاركة في الأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية، وذلك بنسبة (١٩,٦٪)، وحرية الرأي والتعبير بنسبة (١٧,٨٪)، وأيضاً الحق في الخصوصية بنسبة (١٦,٨٪)، وعلى كل الأحوال تمثل هذه الآراء وما استندت إليه من مبررات ومظاهر فئة صغيرة من أفراد عينة البحث، وهذا ما تشير إليه بيانات الجدول رقم (٢٥)، و (٢٦)، وعند حساب مقياس دلالة العلاقات (٢٤) تبين عدم وجود فارق جوهري بين كل من النوع وتخصص الطالب والرأي في مدى تمتع الإنسان المصري بحرياته السياسية والمدنية^(٥٧).

وفيما يتعلق بالعلاقة بين نشاط الأسرة ومدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه السياسية والمدنية فلقد لوحظ عند حساب مقياس دلالة العلاقات (٢٤) أن هناك فارقاً جوهرياً ذا دلالة بين نشاط الأسر ومدى التمتع بالحقوق السياسية والمدنية^(٥٨). انظر جدول (٤٢). وهذا إنما يعني أن الأنشطة السياسية للأسرة يكون لها دور في تشجيع أبنائها على ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية داخل المجتمع، وربما يوضح لنا هذا أهمية الأسرة في مجال تعزيز الوعي بحقوق الإنسان.

وعندما وجه سؤال لأفراد عينة البحث عن مدى مشاركتهم في الأنشطة السياسية داخل مجتمعهم والتي تتمثل في المشاركة في الانتخابات البرلمانية (مجلس الشعب، ومجلس الشورى) والانتخابات الطلابية، والاستفتاءات، وأيضاً مدى مشاركتهم في انتخابات الأندية، فإنه قد أجاب (٤٨,٦٪) من إجمالي عينة البحث بأنهم لم يشاركوا في أي من الأنشطة السابقة؛ أي أن حوالي نصف عينة البحث لم يسبق لها المشاركة في تلك الأنشطة؛ الأمر الذي يظهر لنا عزوف معظم الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية. جدول رقم (١٨). فمن المسلم به على نطاق واسع أن احتمالات قيام الشباب بالاقتراع أقل من احتمالات قيام من هم أكبر سناً؛ فقد يقترح الشباب ولكن بمعدلات أقل نظراً لقلّة خبرتهم بالقضايا والشؤون السياسية، ولعدم اهتمامهم بتلك القضايا أيضاً^(٥٩).

وتتجسد المبررات التي أوضحها أفراد عينة البحث حول عدم الحرص على المشاركة في الأنشطة السياسية؛ فلقد جاءت الأسباب في عدم وجود مناخ ديمقراطي وذلك بنسبة (٣٣,١٪)، وعدم امتلاك أفراد عينة البحث لبطاقة انتخابية بنسبة (٢٦,٤٪) وعدم الجدوى من المشاركة في تلك الانتخابات، وذلك بنسبة (٢٣,٩٪)، أما الذين قالوا بأنه ليس هناك فائدة من التصويت فلقد كانت نسبتهم (١٦,٦٪)، انظر جدول رقم (٢٠).

ولتفسير استجابات المبحوثين على النحو السابق ذكره فيما يتعلق بضعف نسبة المشاركة في الانتخابات داخل مجتمعهم، فإنه يمكن القول بأن هناك العديد من القيود داخل الجامعات قد تؤثر سلبياً على مشاركة الطلاب في الانتخابات الطلابية، ومن ثمّ الانتخابات البرلمانية، فعلى سبيل المثال تنص المادة (٣٣٢) من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار الجمهوري رقم (٢٦٥) لسنة ١٩٧٩ على ما يأتي: "لايجوز إقامة تنظيمات أو تشكيلات على أساس سياسي أو عقائدي بالجامعات، كما لايجوز تنظيم أي نشاط لمجالس الاتحادات أو لجانها على أساس سياسي أو عقائدي ويجب الحصول على موافقة عميد الكلية أو المعهد أو نائب

رئيس الجامعة المختص على إقامة الندوات أو المحاضرات أو المؤتمرات أو المعارض".
ويذكر أنه تم إلغاء اللجنة السياسية من اللجان المنصوص عليها في لائحة الاتحادات الطلابية، بالإضافة إلى القيود التي توضع على حرية الترشيح، بالإضافة إلى النظر إلى الاعتصام أو التظاهر السلمي على أنه بمثابة فعل أو نشاط مخالف للنظام العام. ومما لا شك فيه أن تلك القيود التي تضعها اللائحة أمام الطلاب إنما تحد من حريتهم في التعبير عن قضاياهم^(٦٠). وفي ضوء ماسبق يمكن تفسير تراجع المشاركة الطلابية في الانتخابات الطلابية ومن ثم في الانتخابات البرلمانية فلقد بلغت نسبة المشاركة في اتحاد الطلاب (٥,٦٪). انظر جدول رقم (٤٥).

وبسؤال المبحوثين عن مستوى ثانٍ من المشاركة السياسية والذي يتمثل في المشاركة في المظاهرات الاحتجاجية فلقد جاءت نسبة من أجاب بأنه لم يشارك أعلى من نسبة من شارك أي بنسبة (٧٠,٢٥٪)، و(٢٩,٧٥٪) على التوالي. جدول رقم (٢١) وبحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين بأن هناك farkاً جوهرياً ذا دلالة بين كل من النوع وتخصص الطالب والمشاركة في المظاهرات الاجتماعية^(٦١).

وفيما يتعلق بالمبررات والأسباب التي تفسر لنا عدم مشاركة الشباب في المظاهرات فإنه يمكن القول إن أبرز تلك الأسباب قد تمثلت في عدم الجدوى من المظاهرات، وذلك بنسبة (٤٠,٩٪)، يلي ذلك الانشغال بالدراسة بنسبة (٢٦٪)، وكان هذا المبرر بارزاً في الكليات العملية، وذلك بالنسبة للطلاب الذكور (٢٣,٥٪) في مقابل (١٢,٩٪) من الطلاب الذكور في الكليات النظرية، وبالنسبة للإناث في الكليات العملية أيضاً بنسبة (٣٨,٤٪) في مقابل (٢٨,٧٥٪) للإناث في الكليات النظرية، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة الدراسة داخل الكليات العملية والتي تحتاج إلى جهد كبير في عملية التحصيل الدراسي بالمقارنة بالكليات النظرية، وتمثل المبرر الثالث في خوف الطلاب من الاعتقال والحبس من جانب الأجهزة الأمنية بنسبة (٢٠,٧٪). انظر جدول رقم (٢٤).

وعلى النقيض مما سبق تبين لنا أن هناك من أجاب بأنه يشارك في الأنشطة السياسية والتي تتمثل في مجملها في المشاركة في الانتخابات، وذلك بنسبة (٥١,٤٪)

من إجمالي عينة البحث، ولتوضيح العلاقة بين نشاط الأسرة، ومدى مشاركة المبحوث في بعض الأنشطة السياسية فلقد تبين لنا عند حساب معامل التوافق^(٦٢) أن هناك علاقة توافق قوية بين مشاركة الأسرة في بعض الأنشطة السياسية والمجتمعية، ومشاركة الأبناء في الأنشطة السياسية. انظر جدول رقم (٤٣).

وعندما سُئل الشباب عن أسباب الحرص على مشاركتهم في الأنشطة الانتخابية فلقد جاءت تلك الأسباب في الرغبة في التعبير الحر عن الرأي بنسبة (٢٦,٩٪)، يلي ذلك قول الشباب إن المشاركة حق من حقوق داخل مجتمعي بنسبة (٢١,٥٪)، والرغبة في اختيار الأصلح، وذلك بنسبة (١٩٪)، وهناك أسباب أخرى عبر عنها الشباب تمثلت في قولهم بأن المشاركة تعبير عن الإيجابية بنسبة (١٧,٩٪)، وأن المشاركة واجب وطني بنسبة (١٤,٧٪).

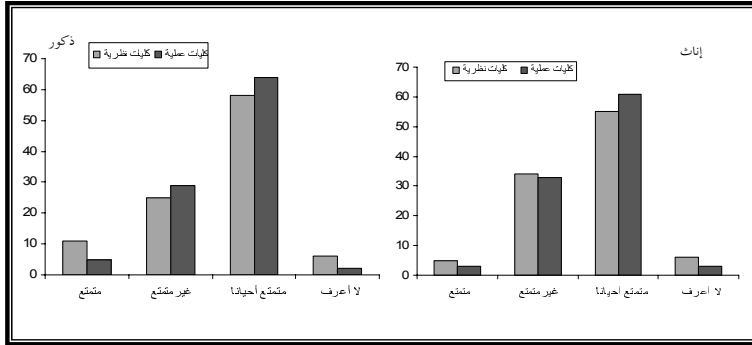
ولقد احتل مبرر التعبير عن الرأي أبرز الأسباب أهمية في حرص الشباب على المشاركة في الأنشطة الانتخابية، وذلك عندما عبّر الطلاب الذكور عن ذلك بنسبة (٢٦٪)، في حين ذكر الإناث أن أسباب المشاركة في الأنشطة الانتخابية لكي "أكون مواطنة إيجابية داخل مجتمعي"، وربما يظهر لنا ذلك رغبة الإناث في تفعيل دورها داخل المجتمع واندماجها داخل الحياة السياسية إحساساً منها بأن النشاط السياسي أصبح مقتصرًا على الذكور فقط، وذلك لانشغال المرأة في مجالات أخرى، وبالأخص داخل أسرته. جدول رقم (١٩).

واستكمالاً لما سبق حول مدى المشاركة في المظاهرات فإنه قد تبين أن هناك نسبة قليلة قد أجابت بأنها تشارك وبلغت نسبتها (٢٩,٧٥٪)؛ حيث لا يمكن أن نتجاهل آراء هؤلاء حول مشاركتهم في المظاهرات، وبحساب معامل التوافق^(٦٣) تبين لنا وجود علاقة قوية بين نشاط الأسرة السياسي ومدى مشاركة المبحوث في المظاهرات الاحتجاجية. انظر جدول (٤٤). وبسؤالهم حول أسباب المشاركة في تلك المظاهرات فلقد تبين أن هناك نسبة (٤٢,٦٪) من إجمالي عينة البحث أبرزت رغبتها في التعبير عن الرأي، ويأتي المبرر الثاني في اقتناع الشباب بأهداف المظاهرة بنسبة

(١٨٪)، وهناك من الشباب من قال إن هذا حق من حقوقى وذلك بنسبة (١٤٪)، وبلي ذلك الإحساس بالمسؤولية من جانب الشباب ووجود تشجيع من الزملاء للقيام بهذا النشاط بنسبة (١٢,٧٪) لهذين المبررين. انظر جدول رقم (٢٢).

وفيما يتعلق بنوعية المطالب التي كان ينادي بها الشباب في تلك المظاهرات فلقد اتضح لنا من إجاباتهم أن المطالب السياسية والقومية تأتي في المرتبة الأولى بنسبة (٧٤,٨٪) من إجمالي عينة البحث، يلي ذلك المطالب الاقتصادية والاجتماعية بنسبة (١٦٪)، وأخيراً تأتي المطالب الثقافية في المرتبة الثالثة وذلك بنسبة (٩,١٪). انظر جدول رقم (٢٣).

شكل رقم (٨) يبين مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه السياسية والمدنية



ثانياً - تمتع الشباب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

إذا كان من الممكن ضمان الحقوق السياسية والمدنية من خلال التشريعات والقوانين، فإنه من الصعب أن نفعل ذلك مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، فتلك الحقوق لا تحتاج إلى تشريعات وقوانين فحسب، بل تحتاج إلى تدخل الدولة من خلال تعظيم دورها التنموي للنهوض بالأوضاع الاقتصادية داخل المجتمع من أجل تحقيق معدلات تنموية تساعد على إشباع حاجات الأفراد الأساسية التي تتمثل في توفير الغذاء والسكن والرعاية الصحية وفرص العمل، وكل ما يضمن للفرد حياة كريمة داخل مجتمعه^(٦٤).

وبسؤال المبحوثين حول مدى تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الذي يعيشون فيه فقد أجاب (٦١٪) من إجمالي عينة البحث بتمتعهم أحياناً بتلك الحقوق، في حين أجاب (٢٥,٧٥٪) بعدم تمتعهم كلياً بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ولكن على الرغم مما سبق فإن هناك (٦,٥٪) من إجمالي عينة البحث أشارت إلى تمتعها بتلك الحقوق. جدول رقم (٢٧). وبحساب مقياس دلالة العلاقات (٢٨) فإنما يتبين لنا عدم وجود فارق ذي دلالة بين كل من النوع وتخصص الطالب والرأي في مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية^(٦٥).

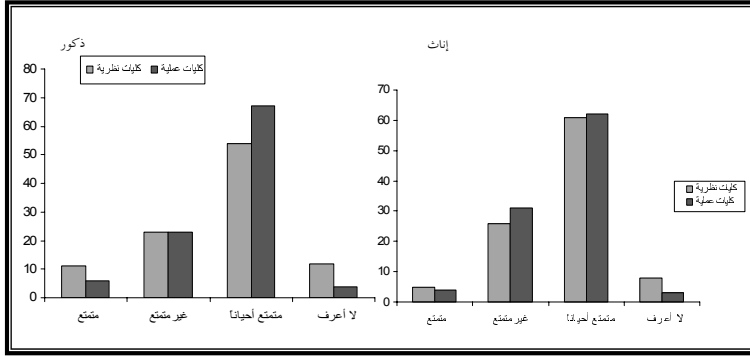
نستنتج في ضوء ما سبق مدى إهدار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لعدم تمتع أكثر من (٧٧٪) من إجمالي عينة البحث بتلك الحقوق، خاصة إذا أضفنا نسبة (٦١٪) من الذين أكدوا تمتعهم (أحياناً) إلى نسبة من أجابوا بأنهم غير متمتعين.

وللتعرف على مظاهر تمتع (٦,٥٪) من أفراد عينة البحث بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية فلقد تبين لنا تركيز تلك المظاهر في إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وذلك بنسبة (٥٠,٧٪)، يلي ذلك توفير خدمات الضمان الاجتماعي، والتي احتلت نسبة (٣١,٤٪)، ووجود الظروف العادلة للعمل (١٢,٦٪)، وأخيراً توفير فرص العمل للشباب، وذلك بنسبة (٥,٣٪). جدول رقم (٢٨).

وعلى الرغم من وجود مظاهر عدة تفيد تمتع الإنسان في المجتمع المصري بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية، فإن إجابات المبحوثين حول وجود فرص عمل للشباب جاءت في الترتيب الأخير، واحتلت نسبة لا تتجاوز (٥,٣٪)، ويمكن أن نفسر ذلك في ضوء اقتناع معظم أفراد عينة البحث بتركز البطالة في مجتمعنا في فئة الشباب، كما أن معظم المتعطلين من الشباب المتعلمين، وهذا ما يؤدي إلى حدوث مزيد من الخسارة الاقتصادية نتيجة تعطل قوة شابة متعلمة أنفق الكثير عليها من أجل تعليمها، ثم تتعرض للإهدار بالتعطل في بلد نام يحتاج لتوظيف كل عناصر الإنتاج التي يمتلكها، من أجل تحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي، وتشير بيانات الجهاز

المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر إلى أن عدد العاطلين من الشباب ممن تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٤٠ عاماً يشكلون نحو (٩٩٪) من العاطلين، كذلك فإن المتعلمين يشكلون نحو (٩٣٪) من المتعطلين في مصر، وهذا إنما يعني في مجمله أن البطالة في مصر في مجملها بطالة شباب ومتعلمين^(٦٦).

شكل رقم (٩) يبين مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية



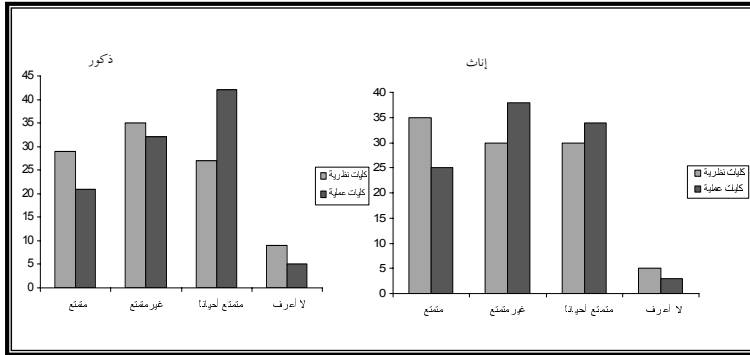
ثالثاً - الحقوق الثقافية لدى الشباب:

تُظهر البيانات الواردة في جدول رقم (٢٩) مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه الثقافية داخل المجتمع الذي يعيش فيه والتي تشير في مجملها إلى استجابات المبحوثين بعدم تمتع الإنسان بالحقوق الثقافية وذلك بنسبة (٣٣,٧٥٪)، أما المبحوثون الذين أشاروا إلى التمتع أحياناً بالحقوق الثقافية فكانت نسبتهم قريبة من الذين أكدوا عدم التمتع بتلك الحقوق، وذلك بفارق ضئيل لا تتجاوز نسبته (٠,٥٪)؛ الأمر الذي يعني في مجمله أن نسبة المبحوثين الذين أشاروا إلى عدم تمتع الإنسان بحقوقه الثقافية تتجاوز نصف حجم العينة بنسبة (٦٧٪) من إجمالي حجم العينة البالغ عددها (٤٠٠) مفردة، أما نسبة المبحوثين الذين أشاروا إلى تمتعهم بالحقوق الثقافية فقد بلغت (٢٧,٥٪) من إجمالي عينة البحث، وبحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين لنا عدم وجود فارق جوهري ذي دلالة بين تخصص الطالب والنوع والرأي في مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه الثقافية^(٦٧).

وفيما يتعلق بمظاهر تمتع الإنسان بحقوقه الثقافية (والتي تمثلت في إتاحة فرص التعليم والحصول على المعلومات دون قيود) فلقد أشار هؤلاء المبحوثون الذين بلغوا (٢٧,٥٪) إلى إتاحة فرص التعليم، وذلك بنسبة (٧٦,٣٪)، ولقد جاءت نسبة الإناث التي أوضحت إتاحة فرص التعليم بصفقتها إحدى مظاهر التمتع بالحقوق الثقافية (٨٤,٨٪) في مقابل (٦٨,٣٪) من الذكور، ويُظهر لنا هذا توفير التعليم للإناث وإتاحته دون قيود، وذلك على العكس مما هو شائع حول فرض قيود على تعليم الإناث. جدول رقم (٣٠).

وفيما يتعلق بحق الحصول على المعلومات دون قيود فلقد كانت نسبته لا تتجاوز (٢٣,٧٪)، وتعد تلك النسبة ضئيلة جداً، ويُظهر لنا هذا مدى القيود التي تفرض على الأفراد داخل المجتمع في الحصول على ما يريدونه من معلومات وحقائق حول مجتمعهم الذي يعيشون فيه.

شكل رقم (١٠) يبين مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه الثقافية



المبحث الرابع حقوق الإنسان بين الواقع والمأمول

مقدمة.

- أولاً - صور وأشكال انتهاك حقوق الإنسان لدى الشباب.
- ثانياً - معوقات حصول الإنسان على حقوقه داخل مجتمعه.
- ثالثاً - سبل حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

مقدمة:

تناولنا في المبحث السابق رؤى الشباب حول ممارستهم للحقوق السياسية والمدنية، ومدى تمتعهم بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي ضوء ما انتهينا إليه من استخلاصات تبين لنا أن هناك بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان المختلفة داخل المجتمع، ولهذا فقد خُصصَ هذا الفصل لإلقاء الضوء على واقع حقوق الإنسان.

وفى ضوء ماسبق يطرح هذا المبحث ثلاثة تساؤلات، وهي: ما صور انتهاك حقوق الإنسان وأشكاله لدى الشباب؟ وما معوقات حصول الإنسان على حقوقه؟، وما أبرز سبل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؟، وللإجابة عن التساؤلات السابقة فسوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة محاور: يوضح المحور الأول صور انتهاك حقوق الإنسان وأشكاله، ويتناول المحور الثاني معوقات حصول الإنسان على حقوقه، وأخيراً يعرض المحور الثالث لسبل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

أولاً - صور وأشكال انتهاك حقوق الإنسان لدى الشباب:

في محاولة لتعرف رؤى أفراد عينة البحث وتصوراتهم للأفعال التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وُجّه إليهم سؤال عن الأفعال التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وكان الرأي الغالب بين أفراد العينة ككل أن تلك الأفعال تتمثل في تقييد حرية الرأي والتعبير، والحرمان من المشاركة في الانتخابات، والحبس دون محاكمة عادلة، وعدم توافر السلع والحاجات الأساسية، وعدم وجود سكن ملائم، وعدم توافر الغذاء الصحي، وانتشار البطالة؛ حيث أفاد (١٩,٤٪) من إجمالي عينة البحث بتلك الأفعال جميعها على أساس أنها تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان.

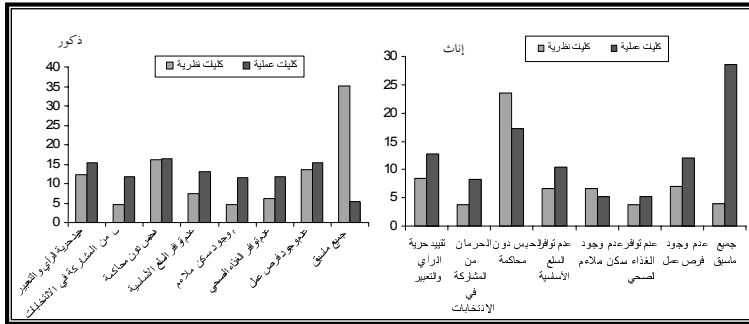
ولقد زادت نسبة من أقرّوا بذلك من الطلاب الإناث؛ حيث بلغت (٣٣,٥٪) في مقابل (١٣,٣٪) من مجموع الذكور.

وفي المقابل كانت هناك نسبة بلغت (١٧,٤٪) من إجمالي عينة البحث أشارت إلى أن الحبس دون محاكمة عادلة يعد من أبرز الأفعال التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان داخل المجتمع الذي يعيش فيه، يلي ذلك عدم وجود فرص عمل، وتقييد حرية

الرأي والتعبير، وذلك بنسب متساوية لكل منهما (١٣,٣٪)، ومن الأفعال الأخرى التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان من وجهة نظر الشباب عدم توافر السلع الأساسية، وذلك بنسبة (١٠,٧٪)، وعدم توافر الغذاء الصحي، وعدم وجود سكن ملائم؛ بالإضافة إلى الحرمان من المشاركة في الانتخابات، وجاءت الإجابات حول تلك الأفعال بنسب متساوية؛ حيث بلغت (٨,٥٪) من إجمالي حجم العينة.

في ضوء ماسبق نخلص إلى أن هناك انتهاكاً للحقوق السياسية والمدنية، وللحقوق الاجتماعية والاقتصادية أيضاً، وذلك طبقاً لاستجابات عينة البحث، وهذا مانجده في بيانات الجدول رقم (٣٣).

شكل رقم (١١) يوضح الأفعال التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان



ثانياً - معوقات حصول الإنسان على حقوقه داخل مجتمعه:

هناك عدد من الأسباب التي ذكرها أصحاب الآراء السابقة حول صور انتهاكات حقوق الإنسان وأشكالها السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أبرز تلك الأسباب انتشار الفساد في المجتمع، وذلك بنسبة (١٤,٢٪) من إجمالي حجم العينة، وهذا المبرر بدا واضحاً بين الذكور والإناث؛ حيث احتل نسبة (١٠,٨٪)، (١٤,٢٪) على التوالي.

وهكذا يشكل الفساد معوقاً كبيراً أمام احترام حقوق الإنسان وتعزيزها؛ فالنظم السياسية التي ينتشر فيها الفساد إنما تقمع الحقوق السياسية والمدنية

وتغفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها؛ فمن منظور حقوق الإنسان يصاحب الفساد - على سبيل المثال لا الحصر - كبت للحق في المشاركة في إدارة شؤون البلاد وحرية التعبير، كما يؤدي إلى إهدار استقلال القضاء ومبدأ المساواة أمام القانون^(٦٨)، كما أن الفساد يهدد تماسك المجتمع ويعزز عوامل الانقسام الاجتماعي من خلال التشجيع على التمييز وإهدار تكافؤ الفرص، كما يتيح للبعض الحصول على ما لا يستحقون، ويحرم آخرين من حقوق أخرى مثل الحق في العمل والتعليم والسكن والصحة^(٦٩).

ومن الأسباب الأخرى التي تقف حجرة عثرة أمام حصول الإنسان على حقوقه نجد عدم تطبيق الديمقراطية بنسبة (٨,١٢٪)، في حين أكد (٢,١٠٪) على طغيان الأمن وسياسات التعذيب لانتهاك حقوق الإنسان السياسية والمدنية، أما انتشار اللامبالاة والسلبية بين الشباب فقد كانت من ضمن أسباب عدم حصول الإنسان على حقوقه، وذلك بنسبة (٩٪) من إجمالي عينة البحث، واحتل هذا السبب نسبة كبيرة بين الطلاب الذكور في كل من الكليات النظرية والعملية؛ حيث احتل نسبة (٦,١٠٪) بين طلاب الكليات النظرية، و(٧,٩٪) بين طلاب الكليات العملية، وربما يظهر لنا هذا إحساس الشباب بالسلبية واللامبالاة والعزوف عن المشاركة في أنشطة المجتمع المختلفة.

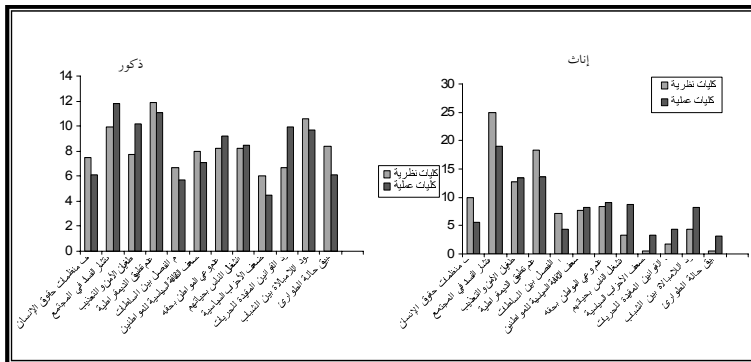
كما احتلت قضية عدم الوعي أو المعرفة بحقوق الإنسان أهمية بين الشباب، وقد أعاق ذلك حصول المواطن على حقه داخل مجتمعه، وذلك بنسبة (٧,٨٪)؛ إذ إن حقوق الإنسان ليست مجرد شعارات ومواثيق فحسب، بل تحتاج إلى معرفة وممارسة لدى الفرد داخل المجتمع الذي يعيش فيه.

ومن الأسباب الأخرى التي ذكرها أفراد عينة البحث انشغال الناس بهموم حياتهم اليومية، والسعي وراء الرزق ولقمة العيش، وضعف الثقافة السياسية للمواطن، وذلك بنسبة (٧,٧٪) لكل منهما، فقد يتعارض الفقر مع حقوق الإنسان، فإذا كان الفقر يعني عدم قدرة الفرد على تحقيق مستوى ملائم من المعيشة فإنه

يعني أيضاً عدم قدرة الفرد على المطالبة بحقوقه السياسية مثل حرية الرأي والتعبير؛ وذلك لأن الإنسان الفقير يكون في موقف ضعيف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فليس هناك وقت للفقير سوى السعي وراء لقمة العيش^(٧٠)، بالإضافة إلى ضعف منظمات المجتمع المدني، وبالأخص منظمات حقوق الإنسان، وذلك بنسبة (٧ ٪)، وجاء في الترتيب الأخير ضعف الأحزاب السياسية بصفتها أحد أسباب عدم حصول الإنسان على حقوقه، وذلك بنسبة (٤,٣ ٪)، ويظهر لنا هذا اقتناع الشباب بانشغال الأحزاب السياسية في مصر بقضايا فرعية لا تمس جوهر القضايا المجتمعية الملحة. انظر جدول رقم (٣٢).

وأشارت معظم الحالات إلى أن أبرز معوقات حصول الإنسان على حقوقه إنما تتمثل في انتشار الرشوة، والوساطة، والمحسوبية داخل مؤسسات المجتمع المختلفة؛ مما يؤدي بدوره إلى عدم حصول كل فرد على حقه، هذا بالإضافة إلى عدم محاسبة المسؤولين والذي يؤدي بدوره إلى إهدار حقوق الإنسان في المجتمع "إن عدم محاسبة المسؤولين يؤدي إلى إهدار حقي كإنسان، ومثال ذلك ماحدث مع مالك العبارة التي غرقت في البحر وارتفاع عدد الضحايا". ومجمل القول: نخلص مما سبق إلى أن أبرز أسباب عدم حصول الإنسان على حقوقه قد تمثلت في انتشار الفساد في المجتمع، وعدم تطبيق الديمقراطية داخل المجتمع.

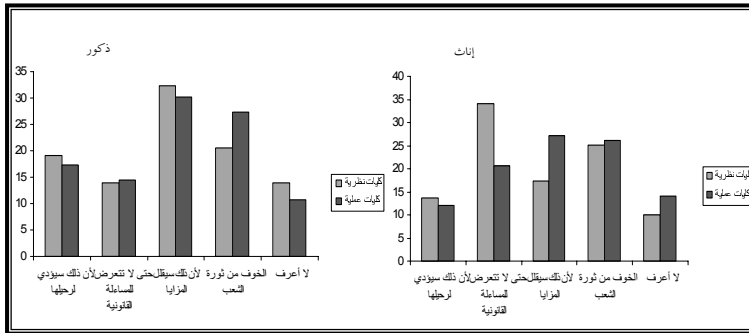
شكل رقم (١٢) يشير إلى أسباب عدم حصول الإنسان في مصر على حقوقه



واستناداً إلى الأسباب التي ذكرها المبحوثون حول معوقات حصول الإنسان على حقوقه فلقد وُجّه سؤال حول أسباب تجاهل الأنظمة السياسية في البلدان العربية لتطبيق مبادئ حقوق الإنسان كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وجاءت الأسباب في الخوف من ثورة الشعب على تلك الأنظمة، وذلك بنسبة (٢٤,٧٪)؛ لأنه إذا أصبح الفرد في وضع يهيئ له حصوله على حقوقه، فإنه بذلك سوف يكون مهيباً للقيام بمسألة المسؤولين ومحاسبتهم، خاصة إذا فشلوا في أداء الأدوار المنوطة بهم لخدمة شعبهم.

ويضاف إلى ما سبق خوف الأنظمة السياسية العربية من فقدان المزايا التي تتمتع بها بنسبة (٢٦,٨٪)؛ أي أن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان، وجعل الأفراد يتمتعون بتلك الحقوق سيؤدي إلى انتشار العدالة، والمساواة، واختفاء المحسوبية والوساطة داخل المجتمع؛ الأمر الذي يترتب عليه عدم حصول أقلية في المجتمع على امتيازات اعتادوا الحصول عليها في ظل انتهاكات حقوق الإنسان لدى غالبية أفراد المجتمع. انظر جدول رقم (٣١).

وفي ضوء ماسبق جاءت إجابات المبحوثين حول أسباب تجاهل الأنظمة السياسية في البلدان العربية من تطبيق مبادئ حقوق الإنسان لتبرز لنا قضية الفساد بصفاتها واحدة من أكثر المعوقات التي تعوق حصول الإنسان على حقوقه. شكل رقم (١٣) يوضح أسباب خشية الحكومات العربية من تطبيق مبادئ حقوق الإنسان



وفيما يتعلق بالآثار والنتائج المترتبة على عدم حصول الإنسان على حقوقه داخل مجتمعه، فلقد أشارت معظم حالات الدراسة إلى أن ذلك يؤدي إلى شعور الفرد بالذل والمهانة، وفقدان الشعور بالانتماء، بالإضافة إلى عدم القدرة على تحمل المسؤولية، وانتشار الانحراف، والتطرف، والحقذ والبلطجة، وازدياد الشعور بالتمرد والرغبة في الانتقام، وأشارت إحدى الحالات إلى "أن عدم حصول الفرد على حقه يؤدي إلى خيانة المجتمع والجاسوسية"، وهذا ما يطلق عليه "أزمة المواطنة"، أي فقدان الشعور بالانتماء للوطن الذي أنتمي إليه"، بالإضافة إلى أن هناك حالة من الإناث أشارت إلى أن انتهاك حقوق الإنسان يؤدي إلى التطرف والعنف الأسري"، وربما يظهر لنا هذا أن الرجل عندما لا يستطيع أن يشبع حاجات أسرته فإن ذلك يؤدي إلى حدوث اضطرابات وعنف داخل نطاق الأسرة.

ثالثاً - سبل حماية وتعزيز حقوق الإنسان:

إن مبادئ حقوق الإنسان كما جاءت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لا تحتاج إلى إصدار تشريعات وقوانين في جانب النظام السياسي (الدولة) فحسب، بل تحتاج إلى آليات ووسائل لدعم حمايتها وصيانتها من أخطار الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها، وينطبق هذا الأمر على الحقوق السياسية والمدنية، وأيضاً الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وبسؤال المبحوثين حول وسائل حماية حقوق الإنسان وآليات تعزيزها، فإنه يمكن القول بأن إجابات المبحوثين جاءت لتوضح لنا أن أبرز تلك الوسائل تتمثل في التطبيق السليم والفعال للديمقراطية، وذلك بنسبة (٢٤,٤٪) من إجمالي عينة البحث، وهذا ما يؤكد لنا أن أبرز معوقات حصول الإنسان على حقوقه كانت عدم تطبيق الديمقراطية كما أوضحت عينة البحث عند سؤالها عن تلك المعوقات.

ويأتي في المرتبة الثانية في سبل حماية حقوق الإنسان زيادة وعي المواطن بحقوقه بنسبة (١٧,٩٪) ويظهر هذا بوضوح عندما أكد (١٥٪) من إجمالي عينة البحث على أهمية نشر مبادئ حقوق الإنسان وتعميمها داخل المجتمع، وذلك من أجل

معرفة الناس بحقوقهم للمطالبة بها، والمحافظة عليها، وحمايتها من الانتهاك أو التقييد أو عدم الحصول عليها.

ويمكن القول بأن تعليم حقوق الإنسان لا يجب أن يقتصر على المحاضرات والدروس النظرية بين الطلاب في المدارس والجامعات بل يجب أن تمتد خارج جدران المؤسسة التعليمية؛ إذ يجب أن تتضمن ممارساتهم الحياتية مبادئ حقوق الإنسان وقيمها؛ فعملية تعليم حقوق الإنسان ليست غاية بل وسيلة للتأكيد على الحرية والمساواة والمشاركة بصورة فعالة، وتنمية الفكر الحر دون قيود داخل المجتمع^(٧١).

ولقد أبرز أفراد عينة البحث أهمية إصدار القوانين المدعمة لحقوق الإنسان وتوعية الناس بتلك القوانين والتشريعات، وذلك بنسبة (١٢,٦٪)، ويمكن القول بأن الدستور يمثل آلية من آليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان؛ فهو الوثيقة القانونية الأساسية للدولة، والذي يحدد الحقوق والحريات العامة للمواطنين؛ ومن ثم فإن تناول نصوص الدستور المتعلقة بهذه الحريات يعد نقطة البداية لفهم الأساس القانوني لحقوق الإنسان^(٧٢).

والتزام المشرع الدستوري بحقوق الإنسان يرجع في المقام الأول إلى اعتبارين أساسيين: أحدهما فلسفي والآخر قانوني، أما الاعتبار الفلسفي فيتمثل في التأكيد على أن هناك حقوقاً أساسية وذاتية للأفراد عبرت عنها نظرية الحقوق الطبيعية تعبيراً واضحاً على نحو تلتزم معه كل سلطات الدولة باحترام تلك الحقوق، أما الاعتبار القانوني فيتمثل في الالتزام الدولي بإعلانات الحقوق التي اتخذت طابعاً دولياً، والتي انضمت إليها الدول بما يعنيه هذا الانضمام من وجوب الانصياع لأحكام تلك الاتفاقات، وعدم تضمين الدساتير أية مواد من شأنها أن تتعارض مع تلك الاتفاقات^(٧٣).

ولقد كانت مصر من أولى الدول التي وقعت على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) وشاركت في إعداده، ونتيجة لذلك كان من الطبيعي أن يضع القائمون على إعداد الدستور المصري نصب أعينهم على جميع المبادئ المتعلقة

بحقوق الإنسان، وأن يحرصوا على أن تتناولها أحكام الدستور المصري^(٧٤)، وأحاط المشرع المصري حقوق الإنسان وحياته الواردة بسياج قانوني يكفل لها ماتمتمع به القاعدة الدستورية من احترام والتزام أمام جميع السلطات في الدولة في مواجهة التطبيق العملي على المستوى القومي.

كما جاء دور مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دورها في مجال نشر مبادئ حقوق الإنسان والدفاع عنها، وذلك بنسبة (١١,٦٪)، ولقد احتلت الأحزاب السياسية المرتبة الأخيرة في سبل تعزيز حماية حقوق الإنسان بنسبة (٨,٩٪)، ويوضح لنا ذلك عدم إحساس الشباب بدور الأحزاب داخل المجتمع نتيجة لانشغالها بقضايا لا تمس السواد الأعظم من أفراد المجتمع. انظر جدول رقم (٣٤).

ولقد أشارت معظم الحالات إلى أهمية توفير المناخ الديمقراطي داخل المجتمع والذي يتيح حرية الرأي والفكر والتعبير، وذلك دون قيود، بالإضافة إلى ضرورة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد من مأكّل، وملبس، وغذاء صحي، ورعاية صحية، ومسكن، وأيضاً فرص عمل، وذلك حتى يستطيع الإنسان أن يحيا حياة كريمة ومستقرة.

وفي ضوء ما سبق يتبين لنا أن أبرز السبل لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها تتمثل في تطبيق النظام الديمقراطي داخل المجتمع، وزيادة وعي المواطنين بحقوقهم من خلال نشر ثقافة حقوق الإنسان داخل المجتمع.

خاتمة الدراسة

أولاً - الشباب والمعرفة بحقوق الإنسان.

ثانياً - اتجاهات الشباب نحو حقوق الإنسان كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١ - اتجاهات الشباب نحو الحقوق السياسية والمدنية.

٢ - اتجاهات الشباب نحو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - اتجاهات الشباب نحو الحقوق الثقافية.

٤ - اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان في الحياة اليومية

ثالثاً - الممارسات اليومية لحقوق الإنسان لدى الشباب.

١ - ممارسة الشباب للحقوق السياسية.

٢ - تمتع الشباب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

٣ - الحقوق الثقافية لدى الشباب.

رابعاً - معوقات حصول الإنسان على حقوقه.

خاتمة الدراسة

تناولت الفصول السابقة مشكلة البحث بالدراسة والتحليل، ولقد تمت صياغة عدد من التساؤلات والأهداف، ولهذا تهتم الخاتمة بعرض النتائج العامة للبحث في ضوء الإجابة عن تساؤلات الدراسة، وتحقيقاً لأهدافها، وتفسير النتائج في ضوء الموجهات النظرية للدراسة.

أولاً - الشباب والمعرفة بحقوق الإنسان:

١ - يتوافر لدى عينة البحث تصور غالب لمفهوم حقوق الإنسان في قولهم بأنها تعني المساواة وعدم التمييز بين أفراد المجتمع، والتأكيد على الشعور بالكرامة والآدمية، بالإضافة إلى حق الإنسان في الحصول على احتياجاته الأساسية داخل المجتمع الذي يعيش فيه، ولم تسجل الدراسة الميدانية وجود اختلافات بين الطلاب الذكور والإناث، أو بين طلاب الكليات النظرية والعملية حول مفهوم حقوق الإنسان.

٢ - ترددت رؤى وتصورات عينة البحث إزاء أكثر الحقوق أهمية بالنسبة لهم بين اتجاهين الفارق بينهما بسيط للغاية؛ الأول يؤكد على أهمية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تشير في مجملها إلى ضرورة توفير فرص عمل للشباب، وضرورة إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، والحق في توفير خدمات الضمان الاجتماعي، وأيضاً الحق في شروط عمل عادلة، أما الرأي الثاني فيؤكد على أهمية الحقوق السياسية والمدنية انطلاقاً من أن تلك الحقوق تهيئ للأفراد فرصة الانتباه بقوة إلى الاحتياجات العامة والمطالب التي يحتاجونها داخل المجتمع من خلال إتاحة الفرص للتعبير الحر عن الرأي.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن تمييز ماركيز H. Marcuse لأنواع الحريات كان يحمل في طياته أهمية الحقوق داخل المجتمع، وذلك عندما قام بالتمييز بين الحرية الاقتصادية التي تشير إلى تحرر الفرد من القوى والعلاقات الاقتصادية، والكفاح اليومي من أجل البقاء، والتحرر من قيود

كسب العيش، وذلك من خلال توفير مجموعة من الحقوق الاقتصادية التي تكفل للفرد حياة كريمة، وأيضاً هناك الحرية السياسية التي تعني - على حد قوله - تحرر الأفراد من السياسات القمعية والاستبدادية؛ إذ يمكن القول بأن حقوق الإنسان السياسية والمدنية تكفل للفرد أن يعبر عن رأيه بحرية ودون قيود داخل مجتمع ديمقراطي يتيح له مجموعة من الحقوق السياسية والمدنية.

٣ - كشفت الدراسة عن أن أكثر من ثلثي عينة البحث على معرفة بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وتمثلت مصادر المعرفة لديهم في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، بالإضافة إلى أن هناك مقررات دراسية داخل بعض الكليات للتعريف بمبادئ حقوق الإنسان، وتبين لنا في ضوء ما سبق مدى اتفاق دراستنا الحالية مع عدد من الدراسات السابقة التي أكدت على أهمية وسائل الإعلام في نشر المعرفة بحقوق الإنسان بين الأفراد داخل المجتمع الذي يعيشون فيه.

٤ - كشفت الدراسة عن أن هناك اهتماماً من جانب الذكور بمتابعة قضايا حقوق الإنسان، وذلك من خلال الحرص على حضور المؤتمرات والندوات حول حقوق الإنسان، رغبة منهم في تعرف طبيعة تلك الحقوق، والاهتمام الشخصي للمبحوث بتلك الحقوق، بالإضافة إلى حرص الذكور على قراءة تقارير حول حقوق الإنسان لتعرف الانتهاكات التي تحدث داخل المجتمع.

٥ - أوضحت الدراسة أن هناك علاقة بين الأنشطة السياسية والمجتمعية التي تمارسها أسرة المبحوث ونوعية الأنشطة التي يمارسها المبحوث في مجال حقوق الإنسان والتي تتمثل في حضور المؤتمرات والندوات والاطلاع على المعاهدات والتقارير التي تناقش أوضاع حقوق الإنسان وقضاياها، وهكذا يمكن القول بأن الأوضاع الأسرية ربما تؤثر على الوعي بحقوق الإنسان لدى الشباب.

ويمكن تفسير ذلك في ضوء نظرية رأس المال الثقافي، حيث أوضح بييربورديو P. Bourdieu أن الأسر يزودون أبناءهم برأس مال ثقافي Cultural Capital يتمثل في كفاءات لغوية وثقافية؛ حيث يمكن القول بأن ثقافة حقوق الإنسان

يكتسبها الفرد من خلال المجتمع الذي يعيش فيه، بالإضافة إلى دور الأسرة والتعليم، وذلك لأن حقوق الإنسان لا تتجسد في صور معرفية فحسب بل تحتاج إلى ممارسات اجتماعية ومجتمعية من جانب أفراد المجتمع.

٦ - يؤكد أفراد عينة البحث على أهمية المعرفة بحقوق الإنسان من خلال تأكيدهم على أنها تعزز روح المشاركة الإيجابية داخل المجتمع من خلال السعي إلى المطالبة بالحقوق، والعمل على حمايتها من أخطار الانتهاكات التي يمكن أن تتعرض لها.

٧ - تركزت آليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان في التأكيد على دور الأسرة من خلال تربية أبنائها على حقوق الإنسان، ودور وسائل الإعلام في نشر الوعي بحقوق الإنسان، وأيضاً أهمية المؤسسات الدينية، وكذلك دور المؤسسات التعليمية (المدرسة - الجامعة).

ثانياً - اتجاهات الشباب نحو حقوق الإنسان كما جاءت بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

(١) اتجاهات الشباب نحو الحقوق السياسية والمدنية:

جاءت اتجاهات أكثر من ثلثي عينة البحث إيجابية نحو الحقوق السياسية والمدنية والتي تمثلت في: "حق المواطن في العيش في مجتمع تسوده العدالة، ورفض التمييز بين الأفراد وفقاً للأصول الاجتماعية، ورفض التمييز بين الأفراد وفقاً للدين، ورفض التمييز على أساس اللغة، ورفض التمييز ضد المرأة، وحق المواطن في العيش بحرية، ورفض كل أشكال التعذيب الإنساني، وإقرار مبدأ المساواة أمام القانون، وحق الفرد في الخصوصية، وحق السفر، وحرية التنقل، وحق الإنسان في اختيار محل إقامته، وحق الإنسان في اللجوء السياسي، إذا تعرض لظلم داخل بلده، وحق الإنسان في التمتع بحنسية أخرى، والحق في حماية الملكية الخاصة، والحق في حرية الفكر والتعبير، وحق الإنسان في التصويت في الانتخابات".

ولم تسجل أي اختلافات حول اتجاهات حقوق الإنسان السياسية والمدنية تبعاً للنوع فيما عدا التمييز ضد المرأة؛ حيث جاءت نسبة الإناث أعلى من نسبة

الذكور غير الموافقة على هذا المبدأ، وأيضاً جاءت نسبة المسيحيين أكثر قليلاً من المسلمين الراضين للتمييز على أساس الدين، كما لم تسجل الدراسة أي اختلافات فيما يتعلق باتجاه طلاب الكليات النظرية والعملية حول تلك الحقوق.

(٢) اتجاهات الشباب نحو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

كشفت الدراسة عن أن أكثر من ثلثي عينة البحث كانت اتجاهاتها إيجابية نحو مجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والتي تمثلت فيما يلي: " حق الإنسان في فرصة عمل مناسبة، حق العاطل في الحصول على إعانة بطالة، حق توفير الرعاية الصحية، حق توفير الرعاية الصحية للمعوقين "، ولم تسجل الدراسة أي اختلافات تبعاً للنوع أو الكلية حول اتجاهات الشباب نحو الحقوق الاقتصادية والثقافية.

(٣) اتجاهات الشباب نحو الحقوق الثقافية:

أوضحت الدراسة أن معظم عينة البحث عبرت عن موقفها الإيجابي تجاه الحقوق الثقافية التي تمثلت في حق إتاحة التعليم للجميع، وإلغاء مجانية التعليم، وحق الإنسان في الحصول على المعلومات، أما حق حماية الملكية الفكرية فلقد عبّر أكثر من نصف عينة البحث عن عدم موافقتهم على هذا الحق، وذلك بسؤالهم عن موقفهم من استخدام أسطوانات الحاسب الآلي المنسوخة، وأمكن تفسير ذلك بارتفاع ثمن الأسطوانات الأصلية، وأيضاً عدم الوعي بقوانين حماية الملكية الفكرية، ونستنتج من ذلك أن حقوق الإنسان ربما تعني فقط مطالب واحتياجات لدى الشباب دون أن يكون لديهم وعي بأن هناك التزامات وواجبات تجاه الآخرين، وذلك انطلاقاً من مبدأ المسؤولية الاجتماعية والمجتمعية.

(٤) اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان في الحياة اليومية:

أما فيما يتعلق باتجاهات الشباب نحو حقوق الإنسان في الحياة اليومية فإن هناك عدداً من الأمثال الشعبية أوضحت اتجاهات الشباب نحو مبادئ حقوق الإنسان على مستوى الممارسة؛ حيث إن هناك عدداً من الأمثلة الشعبية التي عكست مبادئ حقوق الإنسان؛ ومنها حق الإنسان في الكرامة، وكذلك في مثل: " الإيد الي

ماتقدرش تقطعها بوسها"؛ حيث عبر أكثر من نصف حجم العينة عن عدم موافقتهم على هذا المثل.

وأيضاً هناك من الأمثلة التي عبرت عن حق الإنسان في الحرية وحق الرأي والتعبير والفكر؛ ومثال ذلك "لولاك يالساني ما انسكيت يا قفايا"؛ حيث جاءت الموافقة على هذا المثل تعبيراً عن وعي الشباب بالنتائج المترتبة على حرية الرأي والتعبير داخل المجتمع الذي يعيشون فيه، ومن الأمثلة التي تؤكد على حق المساواة عدم التمييز بين أفراد المجتمع "كلنا ولاد تسعة"، و "المساواة في الظلم عدل".

ثالثاً - الممارسات اليومية لحقوق الإنسان لدى الشباب:

(١) ممارسة الشباب للحقوق السياسية والمدنية:

أ - كان الرأي الغالب بين أفراد العينة حول مدى التمتع بالحقوق السياسية والمدنية هو التمتع أحياناً.

ب - احتل "حق التملك" المكانة الأولى في رؤى الشباب حول مظاهر التمتع بالحقوق السياسية والمدنية.

ج - عزوف الشباب عن المشاركة في الأنشطة السياسية (والتي تمثلت في المشاركة في الانتخابات البرلمانية، والاتحادات الطلابية، والاستفتاءات، وانتخابات الأندية) داخل مجتمعاتهم؛ حيث أجاب ما يقرب من نصف حجم العينة بعدم المشاركة.

د - تمثلت أسباب عدم المشاركة في تلك الأنشطة السياسية في عدم وجود مناخ ديمقراطي داخل المجتمع يتيح لهم المشاركة، وإبداء الرأي بحرية ودون قيود.

هـ - عدم مشاركة الشباب في أية أنشطة أو مظاهرات احتجاجية، وذلك لعدم جدوى المظاهرات، وانشغالهم في الدراسة، وقد بدا هذا المبرر واضحاً في الكليات العملية بالمقارنة بالكليات النظرية، وأيضاً خوف الطلاب من الاعتقال، وبطش الأجهزة الأمنية.

و - احتلت المطالب السياسية المرتبة الأولى في نوعية المطالب التي ينادي بها الشباب في المظاهرات الاحتجاجية، يلي ذلك في المرتبة الثانية المطالب الاجتماعية والاقتصادية، وأخيراً تحتل المطالب الثقافية المرتبة الثالثة.

(٢) تمتع الشباب بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

أوضح معظم أفراد عينة البحث مدى إهدار حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والتي تمثلت في عدم وجود فرص عمل، وأوضاع عمل غير عادلة من حيث تدني مستوى الأجور، بالإضافة إلى عدم قدرة الأفراد على إشباع حاجاتهم الأساسية من مأكّل ومسكن ورعاية صحية.

وعلى الرغم من الذين أكدوا على تمتعهم بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فإنهم أشاروا عند سؤالهم عن مظاهر هذا التمتع بنسب قليلة إلى وجود فرص عمل للشباب؛ حيث احتلت نسبة ضئيلة بالمقارنة بالمظاهر الأخرى.

(٣) الحقوق الثقافية لدى الشباب:

وفيما يتعلق بالحقوق الثقافية لدى الشباب فلقد أوضحوا أن هناك قيوداً تفرض عليهم عند رغبتهم في الحصول على المعلومات داخل مجتمعاتهم.

رابعاً - معوقات حصول الإنسان على حقوقه:

برزت صور انتهاك حقوق الإنسان وأشكاله في الحبس والتعذيب من جانب السلطات الأمنية، وعدم وجود فرص عمل ملائمة للشباب، وانتشار البطالة، وتقييد حرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى عدم توافر السلع الأساسية بسعر يتناسب مع دخل الطبقات المتوسطة والفقيرة في المجتمع.

١ - تجسدت معوقات حصول الإنسان على حقوقه داخل مجتمعه في الأسباب الآتية:

أ - انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية داخل المجتمع حيث أكدت معظم عينة البحث على ذلك، فالفساد يشكل معوقاً كبيراً أمام احترام حقوق الإنسان وتعزيزها؛ إذ يصاحب الفساد كبت للحق في المشاركة

في إدارة الشؤون العامة، وحرية التعبير، كما يؤدي إلى إهدار استغلال القضاء، ومبدأ المساواة أمام القانون، بالإضافة إلى أن الفساد يؤدي إلى إهدار مبدأ تكافؤ الفرص؛ إذ يتيح للبعض الحصول على ما لا يستحقون.

ب - غياب الديمقراطية وسيادة النظم الاستبدادية، واللجوء إلى التعذيب، والاعتقال لتقييد حرية الرأي والتعبير، وعدم إتاحة الفرصة للنقاش الحر، والحوار العقلاني بين أفراد المجتمع.

٢ - أكدت معظم عينة البحث أهمية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال:

أ - الديمقراطية:

إن تعزيز حقوق الإنسان يرتبط جذرياً بالتحول إلى الديمقراطية؛ إذ يمكن القول إنه بدون سيادة الديمقراطية فإنه لا يمكن المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية، وكذلك الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

ب - التنمية البشرية:

تحتاج حقوق الإنسان - وبالأخص الحقوق الاجتماعية والاقتصادية - إلى تدخل الدولة من خلال تعظيم دورها التنموي للنهوض بالأوضاع الاقتصادية من أجل تحقيق معدلات تنموية تساعد على إشباع حاجات الأفراد الأساسية، والتي تتمثل في المأكل والملبس والغذاء والرعاية الصحية وتوفير فرص العمل.

٣ - أوضحت عدد من الحالات أنه من أبرز النتائج المترتبة على عدم حصول الفرد على حقوقه حدوث ما يسمى "بأزمة المواطنة"، وفقدان الانتماء، وانتشار الجريمة، وارتفاع نسبة الانحرافات، وأيضاً ظهور جرائم الإرهاب.

ويمكن القول بأنه عندما تفشل الدولة في الوفاء بالتزاماتها تجاه أفرادها في المجتمع فإنه قد تحدث أزمات داخل المجتمع، ولقد أوضح هابيرماس في مؤلفه "أزمة الشرعية" ^(٧٥) تلك الأزمات، والتي يمكن أن نوجزها على النحو الآتي:

أ - أزمة الشرعية:

تحدث أزمة الشرعية عندما تفشل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي؛ حيث لابد من تدخل الدولة من أجل الحد من الإنتاج الرأسمالي، والتكلفة المترتبة عليها، وأيضاً لا بد من توفير الجو الملائم لاستثمار رؤوس الأموال، كما لا بد من وضع السياسات والقوانين لتحسين أوضاع العمال، ورعايتهم صحياً.

ب - أزمة الدافعية:

تحدث تلك الأزمة بسبب اختلاف القوانين والتشريعات الموجودة داخل المجتمع، مع النسق القيمي السائد فيه.

ج - أزمة العقلانية:

تحدث في حالة عدم كفاية موارد الدولة لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية للفئات الفقيرة.

الهوامش

- ١ - الحريري، دور ثقافة حقوق الإنسان في التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، ص ٢١٠.
 - ٢ - نصري، الفكر والوعي، ص ٦٣.
 - ٣ - الموسوي، ملامح الوعي الاجتماعي عند المرأة الخليجية، ص ٥١.
 - ٤ - أوليدوف، الوعي الاجتماعي، ص ٣١، ٣٢.
 - ٥ - المرجع السابق، ص ٨٠.
 - ٦ - مسعد، حقوق الإنسان؛ دراسة تحليلية نقدية، ص ٥.
 - ٧ - الرشيد، حقوق الإنسان، ص ١١.
 - ٨ - تمثل الحقوق المدنية والسياسية الجيل الأول من حقوق الإنسان، بينما تمثل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية الجيل الثاني، كما أن الجيل الثالث الذي أضيف إليهما يتمثل في حق تقرير المصير. وأول من طرح مفهوم الأجيال الثلاثة هو كارل فاساك Karel Vasak في عام ١٩٧٩ انظر:
- Rosas Allan, et al., *Economic and Cultural Rights: A Universal Challenge*, P. 4.
- ٩ - منيسي، حقوق الإنسان، ص ٩.
 - ١٠ - دونلي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ص ٣٢٠.
 - ١١ - انظر كل من:
 - الانتصار، التربية على حقوق الإنسان، ص ١٠٩، ١١٠.
 - نافعة، حقوق الإنسان في التنظيم الدولي العالمي؛ تطور الدور وحدود فاعليته، ص ٤١.
 - ١٢ - ليس هناك تمييز بالمعنى الشائع بين الحقوق المدنية وبين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومعظم أوجه التمييز تدور حول دور الدولة فالتأكيد

الأساسي فيما يخص الحقوق السياسية والمدنية هو التحرر من تدخل الدولة، بينما الجانب الأكبر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ترتبط بالأهداف والسياسات والبرامج العامة للدولة أكثر من الحقوق المدنية والسياسية، إلا أنه من الضروري أن يكون مفهوم الحق واضحاً في مثل تلك الأهداف والبرامج. فلا يجب أن تكون الاحتياجات الأساسية مرهونة بالتغيرات في السياسات والبرامج الحكومية، بل يجب أن ينظر إليها على أنها حقوق دائمة. انظر:

Rosas Allan, *et al.*, op. cit., PP. 5, 6.

١٣ - ميلسون، الشباب في مجتمع متغير، ص ٦.

١٤ - انظر كل من:

أوليدوف، الوعي الاجتماعي، ص ص ١٩ - ٣٢.

فومينا، الوعي الاجتماعي وقوانين تطوره، ص ص ١٦-٢٦.

١٥ - ماركيز، الإنسان ذو البعد الواحد، ص ٥.

16 - Horkheimer, Adorno, *Dialectic of Enlightenment*, PP. 135-142.

17 - Habermas, *Tasks of a Critical Theory of Society*, PP. 293-296.

18 - Habermas, *Toward a Rational Society, Student Protest, Science and Politics*, P. 13.

19 - Ibid, PP. 1, 3.

20 - Brimi, *The Influence of Cultural Capital on Twenty First Century Secondary School Literature Curriculum*, PP. 1,2.

٢١ - البنك الدولي، تقرير التنمية والجيل القادم، ص ٢٦.

٢٢ - علي، الشباب العربي والتغير الاجتماعي، ص ٢١.

٢٣ - المرجع السابق، ص ٣٠.

٢٤ - المرجع السابق، ص ص ٢٦-٤٦.

٢٥ - استمارة الاستبانة، انظر الملاحق.

٢٦ - دليل المقابلة، انظر الملاحق.

٢٧ - ضمت هيئة المحكمين: الأستاذ الدكتور: "علي عبد الرازق جليبي". أستاذ علم الاجتماع. جامعة الإسكندرية، الدكتور "سعيد المصري". مدرس علم الاجتماع. جامعة القاهرة، الدكتور "طارق الخلفي". مدرس الإعلام. جامعة الإسكندرية.

٢٨ - بحساب معامل الاقتران الإحصائي تبين أن المعدل $(-0,51)$ وهذا يدل على عدم وجود اقتران بين الطلاب الذكور والإناث.

٢٩ - وبحساب معامل الاقتران الإحصائي تبين أن المعدل بلغ $(-0,24)$ وهذا يدل على عدم وجود اقتران بين الطلاب الذكور والإناث فيما يتعلق بالحالة الزوجية.

٣٠ - بحساب معامل التوافق تبين أنه يساوي صفراً.

٣١ - صن، التنمية حرية، ص ص ١٨٤-١٨٧.

٣٢ - بحساب معامل التوافق وجد أن نتيجته تساوي ٠,٢٤.

٣٣ - كاي، العولة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ص ص ٣٠، ٣١.

٣٤ - بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة $= 0,42$ ، وقيمتها الجدولية عند مستوى $0,05 = 3,841$ ، وعند مستوى $0,01 = 6,635$ (درجة الحرية = ١)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد عدم وجود فارق جوهري وذو دلالة بين النوع والسماع عن الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

كما تبين أنه بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة $= 1,96$ ، وقيمتها الجدولية عند مستوى $0,05 = 3,841$ ، وعند مستوى $0,01 = 6,635$ (درجة الحرية = ١)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد وجود فارق جوهري وذو دلالة بين تخصص الطالب وسماعه عن الاعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣٥ - بحساب معامل التوافق وجد أن نتيجته تساوي ٠,٠٦ مما يعني عدم وجود علاقة ذات دلالة.

٣٦ - عبد الفتاح، وسائل الإعلام ودورها في مجال حقوق الإنسان؛ إشكاليات الدعم والتشويه، ص ص ١٩٣-١٩٨.

٣٧ - بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة = ٤,٤٥، وقيمتها الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ = ٧,٨١٥، وعند مستوى ٠,٠١ = ١١,٣٤١ (درجة الحرية = ٣)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد عدم وجود فارق جوهري وذى دلالة بين النوع والأنشطة التي تمارس في مجال حقوق الإنسان.

كما تبين أنه بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة = ٧,٢٣، وقيمتها الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ = ٧,٨١٥، وعند مستوى ٠,٠١ = ١١,٣٤١ (درجة الحرية = ٣)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد عدم وجود فارق جوهري وذى دلالة بين تخصص الطالب والأنشطة التي تمارس في مجال حقوق الإنسان.

٣٨ - بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة = ٣,٣٨، وقيمتها الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ = ٣,٨٤١، وعند مستوى ٠,٠١ = ٦,٦٣٥ (درجة الحرية = ١)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد عدم وجود فارق جوهري وذى دلالة بين النوع والحرص على حضور ندوات عن حقوق الإنسان.

كما تبين أنه بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة = ١,٢، وقيمتها الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ = ٣,٨٤١، وعند مستوى ٠,٠١ = ٦,٦٣٥ (درجة الحرية = ١)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد عدم وجود فارق جوهري وذى دلالة بين تخصص الطالب والحرص على حضور ندوات عن حقوق الإنسان.

٣٩ - بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة = ١٠,٠٧، وقيمتها الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ = ٣,٨٤١، وعند مستوى ٠,٠١ = ٦,٦٣٥ (درجة الحرية = ١)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد وجود فارق جوهري وذى دلالة بين النوع ومدى الحرص على قراءة تقارير عن حقوق الإنسان.

كما تبين أنه بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة $= 1,06$ ، وقيمتها الجدولية عند مستوى $= 0,05$ ، $3,841$ ، وعند مستوى $= 0,01$ $6,635$ (درجة الحرية = ١)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد عدم وجود فارق جوهري وذو دلالة بين تخصص الطالب والحرص على قراءة تقارير عن حقوق الإنسان.

٤٠ - بحساب معامل التوافق وجد أن نتيجته تساوي $0,45$ مما يعني وجود علاقة قوية ذات دلالة.

٤١ - منظمة العفو الدولية، الإعلام منبر لنشر ثقافة حقوق الإنسان، ص ٧٩٠.

٤٢ - الانتصار، التربية على حقوق الإنسان، ص ١٠٩.

٤٣ - عبد الحميد، حقوق الإنسان في مناهج التعليم؛ دراسة نقدية لمناهج التعليم الأساسي، ص ٦٧.

٤٤ - انظر الملاحق: "استمارة الاستبانة".

٤٥ - بحساب معامل الاقتران وجد أنه سجل نسبة $0,20$ مما يعني وجود علاقة وإن كانت محدودة.

٤٦ - تقرير المرأة في عالم غير آمن، العنف ضد المرأة، ص ٣٨.

47 - Mikulionene, *Poverty and Gender Issues: Experience and Perspective Inter-Country Workop on Social Inclusion in the EU Accession Countries in the Context of Millennium Developmant Goals*, P. 4.

٤٨ - خميس، الخصوصية: انتهاكها وحمايتها في ظل مجتمع المعلومات، ص ص ١١-١٤.

٤٩ - تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، ٢٠٠٢، ص ١٩٥.

50 - Tubis, *The Right to Health*, P. 345.

٥١ - تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، ٢٠٠٨، ص ص ٣٠٠، ٣٠١.

52 - Nowak. *The Right to Education*, P. 246.

٥٣ - بحساب معامل التوافق تبين أنه يساوي صفراً.

٥٤ - بحساب معامل التوافق وجد أن نتيجته تساوي $0,17$.

٥٥ - فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط ٢، ص ٢٩.
 ٥٦ - عبد الله، حقوق الإنسان وانتهاك الديمقراطية في التشكيلة السياسية المصرية، ص ١٧٥.

٥٧ - بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة = ٤,٦٢، وقيمتها الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ = ٧,٨١٥، وعند مستوى ٠,٠١ = ١١,٣٤١ (درجة الحرية = ٣)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد وجود فارق جوهري وذو دلالة بين النوع والرأي في مدى تمتع الإنسان المصري بحرياته السياسية والمدنية.

كما تبين أنه بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة = ٧,١٦، وقيمتها الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ = ٧,٨١٥، وعند مستوى ٠,٠١ = ١١,٣٤١ (درجة الحرية = ٣)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد عدم وجود فارق جوهري وذو دلالة بين تخصص الطالب والرأي في مدى تمتع الإنسان المصري بحرياته السياسية والمدنية.

٥٨ - بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة = ٢٨,٨٦، وقيمتها الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ = ١٥,٥٠٧، وعند مستوى ٠,٠١ = ٢٠,٠٩٠ (درجة الحرية = ٨)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد وجود فارق جوهري وذو دلالة بين نشاط الأسرة ومدى التمتع بالحقوق السياسية والمدنية.

٥٩ - تقرير التنمية والجيل القادم، ص ١٦٨، ١٦٩.

٦٠ - حسن، الحركة الطلابية في مصر كما تعكسها الصحافة المصرية خلال عقد التسعينيات، ص ٦٣.

٦١ - بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة = ١٢,١٢، وقيمتها الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ = ٣,٨٤١، وعند مستوى ٠,٠١ = ٦,٦٣٥ (درجة الحرية = ١)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد وجود فارق جوهري وذو دلالة بين النوع والمشاركة في المظاهرات الاحتجاجية.

كما تبين أنه بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة $= 6,52$ ، وقيمتها الجدولية عند مستوى $0,05 = 3,841$ ، وعند مستوى $= 0,01$ $6,635$ (درجة الحرية = ١)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد وجود فارق جوهري وذو دلالة بين تخصص الطالب ومشاركته في المظاهرات الاحتجاجية.

٦٢ - بحساب معامل التوافق تبين لنا أنه يساوي $0,63$.

٦٣ - بحساب معامل التوافق تبين أن نتيجته تساوي $0,31$ مما يعني وجود علاقة ذات دلالة.

٦٤ - دوللي، حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ص ٤٧٠.

٦٥ - بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة $= 4,87$ ، وقيمتها الجدولية عند مستوى $0,05 = 7,815$ ، وعند مستوى $= 0,01$ $11,341$ (درجة الحرية = ٣)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد عدم وجود فارق جوهري وذو دلالة بين النوع والرأي في مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية. كما تبين أنه بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة $= 10,66$ ، وقيمتها الجدولية عند مستوى $0,05 = 7,815$ ، وعند مستوى $= 0,01$ $11,341$ (درجة الحرية = ٣)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد وجود فارق جوهري وذو دلالة بين تخصص الطالب والرأي في مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية.

٦٦ - تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، ٢٠٠٦، ص ٣٥١.

٦٧ - بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة $= 2,86$ ، وقيمتها الجدولية عند مستوى $0,05 = 7,815$ ، وعند مستوى $= 0,01$ $11,341$ (درجة الحرية = ٣)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد عدم وجود فارق جوهري وذو دلالة بين النوع والرأي في مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه الثقافية.

- كما تبين أنه بحساب مقياس دلالة العلاقات (كا) تبين أن قيمتها المحسوبة $7,74 = 0,05$ ، وقيمتها الجدولية عند مستوى $7,815 = 0,05$ ، وعند مستوى $11,341 = 0,01$ (درجة الحرية = 3)، ولما كانت قيمة (كا) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، فعليه نؤكد عدم وجود فارق جوهري وذو دلالة بين تخصص الطالب والرأي في مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه الثقافية.
- ٦٨ - النعيم، الشفافية من أجل تعزيز حقوق الإنسان، ص ٦٩.
- ٦٩ - المرجع السابق، ص ٧١.
- ٧٠ - كريم، الحق في التنمية، ص ١٧٣.
- 71 - Stone, *Human Rights Education and Public Policy in the United States: Mapping the Road Ahead*, P. 539.
- ٧٢ - غبريال، الأساس الملزم للمشرع الدستوري بحقوق الإنسان، ١٩٨٨، ص ٨٤.
- ٧٣ - خليل، الحماية الدستورية لمبادئ حقوق الإنسان في مصر، ١٩٩٤، ص ١٨١.
- ٧٤ - المرجع السابق، ص ١٨١.
- 75 - Habermas, *Legitimation Crisis*, PP. 68-75.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

(١) الكتب:

- ١ - أوليدوف، أ. ك: الوعي الاجتماعي، ترجمة: ميشيل كيلو، الطبعة الثانية، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٨٢.
- ٢ - بدران، شبل: التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، الطبعة الأولى، ميريت للنشر، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٣ - حسن، نفيسة: الحركة الطلابية في مصر كما تعكسها الصحافة المصرية خلال عقد التسعينيات، في: محمود الكردي (تحرير) الشباب ومستقبل مصر، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٤ - دونللي، جاك: حقوق الإنسان العالمية بين النظرية والتطبيق، ترجمة: مبارك عثمان، محمد فرحات، سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ٥ - صن، أمارتيا: التنمية حرية؛ مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٢٠٣)، ٢٠٠٤.
- ٦ - عبد الحميد، إلهام: حقوق الإنسان في مناهج التعليم؛ دراسة نقدية لمناهج التعليم الأساسي، في: كمال حامد مغيث (تحرير)، التعليم وحقوق الإنسان في مصر، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٧.
- ٧ - علي، محمد علي: الشباب العربي والتغير الاجتماعي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.

- ٨ - غبريال، وجدي ثابت: الأساس الملزم للمشرع الدستوري بحقوق الإنسان في: حقوق الإنسان وتأخر مصر، مركز الدراسات والمعلومات القانونية، القاهرة، ١٩٨٨.
- ٩ - فؤاد عبد الله، ثناء: آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
- ١٠ - فومينا، ف. أ: الوعي الاجتماعي وقوانين تطوره، ترجمة: فؤاد المرعي، منشورات دار الفجر، حلب، د.ت.
- ١١ - ماركيز، هيربرت: الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة: جورج طرايبيشي، الطبعة الثانية، منشورات دار الآداب، بيروت، ١٩٧٦.
- ١٢ - مسعد، محمد محي: حقوق الإنسان؛ دراسة تحليلية مقارنة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ٢٠٠٦.
- ١٣ - مغيزل، فادي: "نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الجيل الجديد"، في: رياض جرجور (تحرير)، ثقافة حقوق الإنسان؛ عالمية المبادئ وسبل التأصيل، مجلس كنائس الشرق الأوسط، بيروت، ٢٠٠١.
- ١٤ - منيسي، أحمد: حقوق الإنسان، موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (١٦)، القاهرة، ٢٠٠٢.
- ١٥ - الموسوي، نضال حميد: ملامح الوعي الاجتماعي عند المرأة الخليجية، دار سعاد الصباح، الكويت، ١٩٩٣.
- ١٦ - ميلسون، فرد: الشباب في مجتمع متغير، ترجمة: محي مرسى بدر، دار الهدى للمطبوعات، الإسكندرية، ٢٠٠٠.
- ١٧ - نصري، هاني: الفكر والوعي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨.

(٢) الدوريات:

- ١ - الانتصار، عبدالمجيد، "التربية على حقوق الإنسان"، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد (٨) السنة الثامنة، نوفمبر ٢٠٠١.
- ٢ - الجعفرأوي، ابتسام: "حق الغذاء في المجتمع المصري، مؤشرات اقتصادية ودلائل ميدانية"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الثالث الأربعون، العدد الأول، يناير ٢٠٠٦.
- ٣ - الحريري، جاسم يونس، "دور ثقافة حقوق الإنسان في التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة في المنطقة العربية"، شؤون عربية، العدد (١٢٥)، ربيع ٢٠٠٦.
- ٤ - الحسيني، نيفين: إشكاليات أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، قضايا حقوق الإنسان، الإصدار الأول، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٧.
- ٥ - خليل، سناء: "الحماية الدستورية لمبادئ حقوق الإنسان في مصر"، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادي والثلاثون، العدد الأول، يناير ١٩٩٤.
- ٦ - خميس، هاني: الخصوصية: انتهاكها وحمايتها في ظل مجتمع المعلومات، سلسلة قضايا، العدد (٣٤)، السنة الثالثة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، أكتوبر ٢٠٠٧.
- ٧ - الرشيد، أحمد: "حقوق الإنسان"، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، العدد (٢٤)، السنة الثانية، ديسمبر ٢٠٠٦.
- ٨ - منظمة العفو الدولية، الإعلام منبر لنشر ثقافة حقوق الإنسان، مجلة دراسات إعلامية، العدد (٧٩)، ابريل يونيو ١٩٩٥.
- ٩ - نافعة، حسن: "حقوق الإنسان في التنظيم الدولي العالمي؛ تطور الدور وحدود فاعليته"، مجلة رواق عربي، القاهرة، العدد (٥)، يناير ١٩٩٧.
- ١٠ - النعيم، مجدي: "الشفافية من أجل تعزيز حقوق الإنسان"، مجلة رواق عربي، العدد (٣٦)، السنة التاسعة، ٢٠٠٤.

(٣) الإعلانات والمواثيق:

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، ١٩٤٨.

(٣) المؤتمرات والندوات :

- ١ – السيد، مصطفى كامل: تدريس حقوق الإنسان؛ رؤية العلوم السياسية، في: تدريس حقوق الإنسان وتطوير التعليم القانوني بالجامعات العربية، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٢ – شهاب، مفيد: تدريس حقوق الإنسان في الجامعات العربية، في تدريس حقوق الإنسان وتطوير التعليم القانوني بالجامعات العربية، مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٧.
- ٣ – عبد الله، أحمد: حقوق الإنسان وانتهاك الديمقراطية في التشكيلة السياسية المصرية، في: محمد السيد سعيد (تحرير) حقوق الإنسان في مصر، مداوالات الملتقى الفكري الأول ٨ - ٩ ديسمبر ١٩٩٨، دار المستقبل العربي، بيروت، ١٩٩٠.
- ٤ – كريم، كريمة: الحق في التنمية، في: محسن عوض (تحرير)، أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية، القاهرة، في الفترة من ٧ - ٩ يونيو ١٩٩٩.
- ٥ – محافظة، علي: المعوقات أمام تطوير التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية في الوطن العربي والبدائل المطروحة، في: الندوة العربية حول التربية على حقوق الإنسان والديمقراطية، تونس ١٨ - ٢٠ فبراير ١٩٩٣، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تونس، ١٩٩٤.
- ٦ – يونس، عصام: الحق في التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، في: بهي الدين حسن (تحرير)، العرب بين قمع الداخل.. وظلم الخارج، أعمال المؤتمر الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان، الدار البيضاء، ٢٣ - ٢٥ أبريل ١٩٩٩.

(٤) التقارير:

- ١ - البنك الدولي: تقرير التنمية والجيل القادم، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٢ - تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ٣ - تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٤ - تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٨.
- ٥ - تقرير المرأة في عالم غير آمن؛ العنف ضد المرأة. حقائق وصور وإحصاءات، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٧.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- 1 - Brimi, Hunter: "The Influence of Cultural Capital on Twenty First Century Secondary School Literature Curriculum", *Electornic Journal of Sociology*, 2002.
- 2 - Habermas, Jorgen: Legitimation Crisis, Translated by: Thomas Mccarthey, London: Heiremann, 1973
- 3 - Habermas, Jorgen: Tasks of a Critical Theroy of Society, In✕ Paul Connerton (ed.), *Critical Sociology: Selected Readings*, England: Penguin Books, 1976.
- 4 - Habermas, Jorgen: *Toward a Rational Society, Student Protest, Science and Politics*, Translated by: Jermy. J. Shapiro, London: Heinemann, 1971.
- 5 - Horkheimer, Max et. al.: *Dialectic of Enlightenment*, Translated by: John Cumming, New York: Herder & Herder, 1972.
- 6 - Ledkie, Scott: "The Human Right to Adequate Housing", Catarina Krause. et. al.: *Economic, Social and Cultural Rights*, London: Martinus Nijhoff Publishers, 2001.
- 7 - Nowak, Manfred, "The Right to Education", In Catarina Krause.

- et. al., (eds) *Economic, Social and Cultrual Righs*, London: Martinus Ni Jhoff Publishers, 2001.
- 8 - Rosas, Allan. et. al., "Econmic and Cultural Rights: A Universal Challenge", In Catarina Krause. et. al.: *Economic, Social and Cultural Rights*, London: Martinus Nijhoff Publishers, 2001.
 - 9 - Sarmite, Mikulioniene: Poverty and Gender Issues: Experience and Perspective Inter Country Workshop on Social Inclusion in the EU Accession Countries in the Context of Millennium Development Goals, Vilnius 20-22 January 2003.
 - 10 - Stone, Adam Stone: "*Human Rights Education and Public Policy in the United Sates: Mapping the Road Ahead*", Human Rights Quarterly, Vol (24), 2002.
 - 11 - Tubis, Bregettc: "The Right to Health", In Catarina Krause. et. al., (eds) *Economic, Social and Cultrual Righs*, London: Martinus Ni Jhoff Publishers, 2001.

الملاحق

أولاً - أدوات جمع البيانات (١) استمارة الاستبانة

رقم الاستمارة

استمارة استبانة عن مشروع بحث بعنوان:

الوعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لدى الشباب؛
دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الإسكندرية

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي

اسم الباحث:

تاريخ المقابلة:

المراجعة الميدانية:

المراجعة المكتبية:

أولاً - بيانات أولية:

- ١ - النوع: ١- ذكر () ٢- أنثى ()
- ٢ - السن:
- ١ - أقل من ١٨ سنة () ٢ - ١٨-٢٠ سنة ()
- ٣ - ٢٠-٢٢ سنة () ٤ - ٢٢-٢٤ سنة ()
- ٥ - ٢٤-٢٦ سنة () ٦ - ٢٦-٢٨ سنة فأكثر ()
- ٣ - الديانة:
- ١ - مسلم () ٢ - مسيحي ()
- ٤ - الموطن الأصلي:
- ١ - الإسكندرية () ٢ - القاهرة والجيزة ()
- ٣ - وجه قبلي () ٤ - وجه بحري ()
- ٥ - مدن القناة () ٦ - مطروح والواحات ()
- ٥ - الحالة الاجتماعية:
- ١- عزب () ٢ - متزوج ()
- ٦ - هل تعمل بجانب التعلم؟
- ١ - نعم () ٢ - لا ()
- ٣ - أحياناً ()
- * في حالة الإجابة بنعم وأحياناً يسأل س (٧)
- ٧ - نوع المهنة:
- ١ - أعمال حرة () ٢ - أعمال حرفية ()
- ٣ - أعمال فنية () ٤ - أعمال خدمات ()
- ٥ - أخرى تذكر.....

٨ - الكلية :

- ١ - الآداب () ٢ - التجارة ()
 ٢ - الحقوق () ٤ - السياحة والفنادق ()
 ٥ - الهندسة () ٦ - الطب ()
 ٧ - العلوم () ٨ - الفنون الجميلة ()

٩ - السنة الدراسية :

- ١ - الإعدادي () ٢ - الأولى ()
 ٣ - الثانية () ٤ - الثالثة ()
 ٥ - الرابعة () ٦ - الخامسة ()
 ٧ - السادسة ()

١٠ - تقديرارك في الدراسة :

- ١ - مقبول () ٢ - جيد ()
 ٣ - جيد جداً () ٤ - ممتاز ()
 ٥ - باق للإعادة () ٦ - منقول بمادة ()
 ٧ - منقول بمادتين () ٨ - مستجد ()

١١ - إلى أي من المؤسسات التالية تنتمي إليها؟

- ١ - اتحاد الطلاب ()
 ٢ - حزب سياسي ()
 ٣ - جماعة دينية ()
 ٤ - نقابة ()
 ٥ - جمعية خيرية ()
 ٦ - نادي رياضي أو اجتماعي ()

٧ - منظمة لحقوق الإنسان ()

٨ - حركة سياسية ()

٩ - لا أُنتمي إلى أي مؤسسة ()

ثانياً - بيانات اجتماعية وأسرية:

١٢ - مستوى تعليم الوالد:

١ - أمي () ٢ - يقرأ ويكتب ()

٣ - متوسط () ٤ - جامعي ()

٥ - فوق جامعي ()

١٣ - مهنة الوالد:

١ - موظف () ٢ - أعمال حرة وتجارة ()

٣ - مهن عليا () ٤ - بالقوات المسلحة أو الشرطة ()

٥ - عامل () ٦ - حرفي ()

٧ - مزارع () ٨ - بالمعاش ()

٩ - أخرى تذكر.....

١٤ - مستوى تعليم الوالدة:

١ - أمي () ٢ - يقرأ ويكتب ()

٣ - متوسط () ٤ - جامعي ()

٥ - فوق جامعي ()

١٥ - مهنة الوالدة:

١ - ربة بيت () ٢ - مدرسة ()

٣ - مهن عليا () ٤ - موظفة ()

٥ - عاملة ()

٦ - أخرى تذكر.....

١٦ - عدد أفراد الأسرة بمن فيهم المبحوث:

١ - اثنان () ٢ - ثلاثة ()

٣ - أربعة () ٤ - خمسة ()

٥ - ستة فأكثر ()

١٧ - عدد حجرات المنزل:

١ - اثنان () ٢ - ثلاثة ()

٣ - أربعة () ٤ - خمسة ()

٥ - ستة فأكثر ()

١٨ - المصروف اليومي للمبحوث:

١ - أقل من ٢ جنيه () ٢ - ٢ - ٤ جنيه ()

٢ - ٤ - ٦ جنيه () ٤ - ٦ - ٨ جنيه ()

٥ - ٨ - ١٠ جنيه () ٦ - ١٠ - ١٥ جنيه ()

٧ - ١٥ - ٢٠ جنيه () ٨ - ٢٠ جنيه فأكثر ()

١٩ - أي من الأنشطة التالية تمارسها أسرته:

١ - عضوية حزب () ٢ - عضوية منظمة غير حكومية ()

٣ - المشاركة في الانتخابات () ٤ - عضوية في مجلس إدارة نادي ()

٥ - أخرى تذكر.....

ثالثاً - الوعي (المعرفة) بحقوق الإنسان لدى الطلاب:

٢٠ - هل سمعت عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؟

١ - نعم () ٢ - لا ()

* في حالة الإجابة بنعم يسأل س (٢١)

٢١ - من أين سمعت عن هذا الموضوع؟

- ١ - الصحف والمجلات () ٢ - الراديو والتلفزيون ()
 ٣ - من قراءاتي () ٤ - حضور المحاضرات والندوات ()
 ٥ - من الكلية () ٦ - من خلال مناقشات الأصدقاء ()
 ٧ - المدرسة () ٨ - الأسرة ()
 ٩ - الإنترنت () ١٠ - من الحزب ()
 ١١ - أخرى تذكر.....

٢٢ - ماذا تعني حقوق الإنسان بالنسبة لك؟

- ١ - المساواة وعدم التمييز () ٢ - الحرية في التنقل ()
 ٣ - الشعور بالكرامة والأدمية () ٤ - عدم التعرض للتعذيب والقهر ()
 ٥ - التمتع بالخدمات الضرورية () ٦ - إشباع حاجاتي الأساسية ()
 ٧ - الحرية في إبداء الرأي () ٨ - رفع الظلم والبطش ()
 ٩ - التمتع بالخصوصية () ١٠ - أخرى تذكر.....

٢٣ - هل هناك برامج أو مقررات دراسية للتعريف بمبادئ وأنماط حقوق الإنسان في الكلية التي تنتمي إليها؟

- ١ - نعم () ٢ - لا ()

٢٤ - هل تهتم بحضور أو متابعة ندوات ومحاضرات حول حقوق الإنسان؟

- ١ - نعم () ٢ - لا ()

* في حالة الإجابة بنعم يسأل س(٢٥)، س(٢٦) وفي حالة الإجابة بلا يسأل س(٢٧).

٢٥ - أين تتابع هذه المحاضرات أو الندوات؟

- ١ - الذهاب إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان ()

٢ - في الأحزاب ()

٣ - مشاهدة التلفزيون ()

٤ - في الكلية ()

٥ - أخرى تذكر.....

٢٦ - لماذا تحرص على المتابعة؟

١ - رغبة في التعرف على طبيعة تلك الحقوق ()

٢ - اهتمامك بحقوق الإنسان ()

٣ - أخرى تذكر.....

٢٧ - لماذا؟

١ - عدم اهتمامي بهذا الموضوع ()

٢ - لا تضيف لي جديداً ()

٣ - لا يوجد دعاية كافية لها ()

٤ - أخرى تذكر.....

٢٨ - هل سبق أن قرأت تقارير حول حالة حقوق الإنسان في مصر؟

١ - نعم () ٢ - لا ()

* في حالة الإجابة بنعم يسأل س (٢٩) وفي حالة الإجابة بلا يسأل س (٣٠)

٢٩ - لماذا؟

١ - لاهتمامي بحقوق الإنسان ()

٢ - للاطلاع على الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان السياسية والمدنية ()

٣ - للتعرف على الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية ()

٤ - للاطلاع على الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان الثقافية ()

٥ - أخرى تذكر.....

٣٠ - لماذا ؟

- ١ - عدم الاهتمام بهذا الموضوع ()
- ٢ - عدم وجود جدوى من القراءة في هذا الموضوع ()
- ٣ - لم تتح لي الفرصة للقراءة ()
- ٤ - لم أستطع الحصول على تلك التقارير ()
- ٥ - عدم الثقة في بيانات تلك التقارير ()
- ٦ - أخرى تذكر

٣١ - هل يمكن ترتيب الحقوق التالية وفق درجة أهميتها من وجهة نظرك؟

- ١ - الحقوق المدنية والسياسية^(١) ()
- ٢ - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية^(٢) ()
- ٢ - الحقوق الثقافية^(٣) ()
- ٤ - كلهم على درجة واحدة من الأهمية ()
- ٥ - لا أعرف ()

٣٢ - ما هي أكثر الأنظمة تأثيراً في وعي المواطنين بحقوقهم في المجتمع:

- ١ - الأسرة () ٢ - الأحزاب السياسية ()
- ٣ - المسجد أو الكنيسة () ٤ - المدرسة أو الجامعة ()
- ٥ - وسائل الإعلام () ٦ - منظمات حقوق الإنسان ()
- ٧ - المجلس القومي لحقوق الإنسان () ٨ - لا أعرف ()

(١) حرية الرأي والتعبير، حرية الفكر والدين، حرية الاشتراك في الجمعيات، المشاركة في الحياة السياسية.

(٢) الحق في مستوى معيشة مناسب، الحق في العمل، الحق في توفير خدمات الضمان الاجتماعي، الحق في شروط عمل عادلة.

(٣) الحق في التعليم، الحق في الحصول على المعلومات.

٩ - أخرى تذكر.....

رابعاً - حقوق الإنسان والممارسات اليومية:

٣٣ - أي من الأنشطة التالية قمت بممارستها من قبل؟

- ١ - الاطلاع على معاهدات ومواثيق حقوق الإنسان. ()
- ٢ - الاطلاع على تقارير توضح حالة حقوق الإنسان في بلدك. ()
- ٣ - حضور ندوات أو مؤتمرات عن حقوق الإنسان. ()
- ٤ - لم أمارس أي نشاط. ()

٣٤ - هل سبق لك المشاركة في الأنشطة التالية:

- ١ - انتخابات مجلس الشعب ()
- ٢ - انتخابات مجلس الشورى ()
- ٣ - انتخابات الاتحادات الطلابية ()
- ٤ - الاستفتاءات ()
- ٥ - انتخابات الأندية ()
- ٦ - لم أشارك في أي نشاط ()

* في حالة المشاركة في أي من الأنشطة السابقة يسأل س (٣٥)، وفي حالة عدم المشاركة يسأل س (٣٦)

٣٥ - أسباب الحرص على المشاركة:

- ١ - لأن ذلك واجب وطني ()
- ٢ - لكي أكون أكثر إيجابية ()
- ٣ - للتعبير عن رأيي ()
- ٤ - لأن ذلك حق من حقوقي ()
- ٥ - للحرص على اختيار الأفضل ()

٦- أخرى تذكر.....

٣٦ - أسباب عدم المشاركة:

- ١ - ليس لدي بطاقة انتخابات ()
- ٢ - لعدم وجود فائدة من المشاركة ()
- ٣- لعدم وجود مناخ ديمقراطي حقيقي ()
- ٥- لافائدة من صوتي ()

٦- أخرى تذكر.....

٣٧ - هل سبق وشاركت في إحدى المظاهرات الاحتجاجية؟

- ١ - نعم () ٢ - لا ()
- * في حالة الإجابة بنعم يسأل س (٣٨)، (٣٩) وفي حالة الإجابة بلا يسأل س (٤٠)

٣٨ - لماذا تشارك في المظاهرات؟

- ١ - للتعبير عن الرأي () ٢ - الإحساس بالمسؤولية ()
- ٣ - لاعتناعي بأهداف المظاهرات () ٤ - لوجود تشجيع من الزملاء ()
- ٥ - لشعوري بأن هذا حق () ٦ - أخرى تذكر.....

٣٩ - ما هي نوعية المطالب التي كنت تطالب بها في المظاهرة؟

- ١ - مطالب سياسية وقومية () ٢ - مطالب ثقافية ()
- ٣ - مطالب اقتصادية واجتماعية () ٤ - أخرى تذكر.....

٤٠ - لماذا لاتشارك في المظاهرات؟

- ١ - لعدم جدوى المظاهرات () ٢ - الخوف من الأمن والاعتقال ()
- ٣ - الانشغال في الدراسة () ٤ - لأن هذا أمر لا يعنيني ()
- ٥ - الخوف من الأسرة () ٦ - أخرى تذكر.....

٤١ - هل الإنسان في مصر متمتع بحقوقه السياسية والمدنية؟

١ - نعم () ٢ - لا ()

٣ - أحياناً () ٤ - لا أعرف ()

* في حالة الإجابة بنعم وأحياناً يسأل س (٤٢)

٤٢ - ما هي مظاهر ذلك التمتع؟

١ - لا يوجد تمييز بين الأفراد داخل المجتمع ()

٢ - الحق في الخصوصية (عدم تدخل الآخرين في شؤوني) ()

٣ - حرية الرأي والتغيير ()

٤ - حق التملك ()

٥ - حرية الاشتراك في الاجتماعات والأحزاب ()

٦ - حرية التنقل ()

٧ - شعوري بالأمان داخل المجتمع (فليس من حق أي شخص اعتقالني أو نفي أو

حجزي بدون مبرر) ()

٨ - أخرى تذكر

٤٣ - هل الإنسان في مصر متمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية؟

١ - نعم () ٢ - لا ()

٣ - أحياناً () ٤ - لا أعرف ()

* في حالة الإجابة بنعم وأحياناً يسأل س (٤٤)

٤٤ - ما هي مظاهر ذلك التمتع؟

١ - توفير فرص عمل ملائمة للشباب ()

٢ - وجود الظروف الملائمة والعادلة للعمل داخل المجتمع ()

٣ - توفير خدمات الضمان الاجتماعي ()

٤ - إشباع حاجات الفرد الأساسية (مأكل، ملبس، مسكن، رعاية صحية) ()

٥ - أخرى تذكر

٤٥ - هل الإنسان في مصر متمتع بحقوقه الثقافية؟

١ - نعم () ٢ - لا ()

٣ - أحياناً () ٤ - لا أعرف ()

* في حالة الإجابة بنعم وأحياناً يسأل س (٤٦)

٤٦ - ما هي مظاهر ذلك التمتع؟

١ - إتاحة التعليم ()

٢ - الحصول على المعلومات دون قيود ()

٣ - أخرى تذكر

سادساً - الاتجاهات نحو مبادئ حقوق الإنسان:

٤٧ - أريدك أن تحدد رأيك في القضايا الآتية والتي تتعلق بحالة حقوق الإنسان في مصر ومدى تمتع المواطن بها:

م	القضية	موافق	غير موافق
أولاً - الحقوق المدنية والسياسية:			
١	أفضل العيش في مجتمع تسوده العدالة.		
٢	أعارض التمييز بين الأفراد على أساس الأصول الاجتماعية (العرق).		
٣	أرفض التمييز بين الأفراد على أساس الدين.		
٤	أرفض التمييز بين الأفراد على أساس اللغة.		
٥	أرفض التمييز ضد المرأة.		
٦	من الأفضل أن يعيش الإنسان حراً في مجتمعه.		
٧	تعذيب الإنسان والقسوة معه أمر مرفوض.		
٨	الناس سواسية أمام القانون.		
٩	من حق أي إنسان اللجوء للقضاء إذا لزم الأمر.		
١٠	لا يجب اعتقال الفرد أو نفيه دون حكم قضائي.		
١١	المتهم بريء حتى تثبت إدانته.		
١٢	من الضروري عدم التدخل في شؤون الآخرين.		
١٣	يجب أن يتمتع الفرد بحرية السفر والتنقل دون قيد.		
١٤	من حق الإنسان اختيار محل إقامته داخل وطنه.		
١٥	من حق الإنسان اللجوء السياسي لأي دولة أخرى إذا تعرض للظلم في بلده.		
١٦	من حق الفرد التمتع بجنسية أخرى مع جنسيته الأصلية.		
١٧	يجب حماية الملكية الخاصة.		

م	القضية	موافق	غير موافق
١٨	يجب أن تتاح للأفراد حرية التعبير والفكر.		
١٩	للإنسان حق التصويت في الانتخابات بحرية.		
ثانياً - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:			
٢٠	للإنسان الحق في فرصة عمل مناسبة.		
٢١	ضرورة أن توفر الدولة إعانة بطالة لمن لا يعمل.		
٢٢	ضرورة أن توفر الدولة مستوى صحياً مناسباً.		
٢٣	ضرورة توفير رعاية خاصة للمعوقين.		
ثالثاً - الحقوق الثقافية:			
٢٤	من الضروري إتاحة فرص التعليم للجميع.		
٢٥	أرفض استخدام أسطوانات الحاسب الآلي المنسوخة.		
٢٦	يجب إلغاء مجانية التعليم.		
٢٧	حق الفرد في الحصول على المعلومات داخل المجتمع الذي يعيش فيه.		

٤٨ - ما هو رأيك في الأمثال الشعبية:

المثل	موافق	غير موافق
١ - الأيد الى ماتقدرش تقطعها بوسها		
٢ - لولاك يالسانى ما إنسكيت ياقفايا		
٣ - من خاف سلم		
٤ - امش جنب الحيط تسلم		
٥ - الى يبص لفوق يتعب		
٦ - يوم الحكومة بسنة		
٧ - الحيطه لها ودان		

المثل	موافق	غير موافق
٨ - اكسر للبنت ضلع يطلع لها أربعين		
٩ - اللي يوطي راسه يتركب		
١٠ - كلنا ولاد تسعة		
١١ - المساواة في الظلم عدل		
١٢ - اللي له ظهر ماينضربش على بطنه		

سابعاً - معوقات حقوق الإنسان:

٤٩ - لماذا تخشى الحكومات في منطقتنا العربية من تطبيق حقوق الإنسان كاملاً؟

- ١ - لأن ذلك سيؤدي إلى رحيلها. ()
- ٢ - حتى لا تتعرض للمساءلة القانونية والسياسية. ()
- ٣ - لأن ذلك سيقبل من المزايا التي تتمتع بها. ()
- ٤ - الخوف من ثورة الشعب عليهم. ()
- ٥ - لا أعرف. ()
- ٦ - أخرى تذكر ()

٥٠ - في رأيك ما الأسباب التي تعوق حصول الإنسان على حقوقه؟

- ١ - ضعف منظمات حقوق الإنسان. ()
- ٢ - انتشار الفساد في المجتمع. ()
- ٣ - طغيان الأمن والتعذيب والسجن. ()
- ٤ - عدم وجود التطبيق الديمقراطي الكامل. ()
- ٥ - عدم الفصل الكامل بين سلطات الدولة. ()
- ٦ - ضعف الثقافة السياسية لدى المواطنين. ()
- ٧ - عدم وعي المواطنين بحقوقهم. ()

- ٨ - انشغال المواطن بحاجاته اليومية. ()
- ٩ - ضعف الأحزاب السياسية. ()
- ١٠ - وجود القوانين المقيدة للحريات. ()
- ١١ - انتشار اللامبالاة بين الشباب. ()
- ١٢ - تطبيق حالة الطوارئ. ()
- ١٣ - أخرى تذكر

٥١ - ما هي الأفعال التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان في رأيك؟

- ١ - تقييد حرية الرأي والتعبير. ()
- ٢ - حرمان الفرد من المشاركة في الانتخابات. ()
- ٣ - الحبس والاعتقال للفرد دون محاكمة قضائية. ()
- ٤ - عدم توافر السلع الأساسية بأسعار مناسبة. ()
- ٥ - عدم وجود مسكن ملائم. ()
- ٦ - عدم توافر الغذاء الصحي. ()
- ٧ - عدم وجود فرص عمل. ()
- ٨ - جميع ما سبق. ()
- ٩ - أخرى تذكر

٥٢ - كيف يمكن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مصر؟

- ١ - بنشر مبادئ حقوق الإنسان وتعميمها. ()
- ٢ - بتدعيم وتقوية مؤسسات المجتمع المدني. ()
- ٣ - بتقوية الأحزاب السياسية. ()
- ٤ - بتطبيق الديمقراطية بشكل سليم. ()
- ٥ - بزيادة وعي المواطن بحقوقه. ()

- ٦ - بالضغط الدولي على الحكومات الاستبدادية. ()
- ٧ - بإصدار القوانين التي تدعم ذلك. ()
- ٨ - أخرى تذكر ()

(٢) دليل المقابلة

دليل مقابلة عن موضوع بحث بعنوان: الوعي بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لدى الشباب دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الإسكندرية

أولاً - بيانات أولية:

- ١ - الاسم:
- ٢ - السن:
- ٣ - النوع:
- ٤ - الكلية:
- ٥ - السنة الدراسية:
- ٦ - محل الإقامة.
- ٧ - عدد أفراد الأسرة:
- ٨ - مهنة الأب:
- ٩ - مهنة الأم:
- ١٠ - نوعية الأنشطة التي تمارسها داخل مجتمعك (عضوية في حزب، اتحاد طلاب ...)

ثانياً - بيانات تتعلق بالوعي بحقوق الإنسان (معرفة، ممارسة، اتجاهات):

- ١ - مفهوم حقوق الإنسان بالنسبة لك.
- ٢ - أكثر الحقوق أهمية (حقوق سياسية ومدنية، حقوق اجتماعية، حقوق اقتصادية، حقوق ثقافية).
- ٣ - أهمية المعرفة بحقوق الإنسان.
- ٤ - مصادر المعرفة - آليات تعزيز المعرفة (الأسرة - الدين - التعليم - الأحزاب السياسية - وسائل الإعلام - منظمات حقوق الإنسان).

- ٥ - أنماط الحقوق التي تطالب بها (داخل الجامعة - خارج الجامعة).
- ٦ - أنماط الحقوق التي قمت بممارستها وحصلت عليها (داخل الجامعة - خارج الجامعة).
- ٧ - كيفية المطالبة بالحقوق التي تريدها.
- ٨ - وسائل الممارسة للحقوق من وجهة نظرك.
- ٩ - مواقف عامة أو شخصية تعبر عن حصولك لحقوقك، ومواقف أخرى تعكس إهدار أو انتهاك لحقوق الإنسان داخل المجتمع من وجهة نظرك.
- ١٠ - نتائج عدم حصول الفرد على حقوقه داخل المجتمع الذي يعيش فيه.
- ١١ - متطلبات الوفاء باحتياجات ومطالب الأفراد داخل المجتمع، انطلاقاً من مفهوم حقوق الإنسان كونه مجموعة من المتطلبات يستلزم إشباعها للأفراد داخل المجتمع (الديمقراطية - التنمية البشرية).

ثانياً - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
اعتمد ونشر على الملأ بموجب قرار الجمعية العامة
للأمم المتحدة ٢١٧ ألف (د - ٣)
المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨

الديباجة

لما كان الإقرار بما لجميع أعضاء الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم، ومن حقوق متساوية وثابتة، يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم، ولما كان تجاهل حقوق الإنسان وازدراؤها قد أفضى إلى أعمال أثارت بربريتها الضمير الإنساني، وكان البشر قد نادوا ببزوع عالم يتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة وبالتحرر من الخوف والفاقة، كأسمى ماترنو إليه نفوسهم، ولما كان من الأساسي أن تتمتع حقوق الإنسان بحماية النظام القانون إذا أريد للبشر ألا يضطروا آخر الأمر إلى اللباز بالتمرد على الطغيان والاضطهاد، ولما كان من الجوهرى العمل على تنمية علاقات ودية بين الأمم، ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أعادت في الميثاق تأكيد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقدره، وبتساوي الرجال والنساء في الحقوق، وحزمت أمرها على النهوض بالتقدم الاجتماعي وبتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح، ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالعمل، بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان تعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان وحياته الأساسية، ولما كان التقاء الجميع على فهم مشترك لهذه الحقوق والحريات أمراً بالغ الضرورة لتتمام الوفاء بهذا التعهد، فإن الجمعية العامة تنشر على الملأ هذا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه الشعوب كافة والأمم كافة، كما يسعى جميع أفراد المجتمع وهيئاته، واضعين هذا الإعلان نصب أعينهم على الدوام، ومن خلال التعليم والتربية، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات، وكما يكلفون بالتدابير المطردة الوطنية

والدولية، الاعتراف العالمي بها ومراعاتها الفعلية، فيما بين شعوب الدول الأعضاء ذاتها، وفيما بين شعوب الأقاليم الموضوعة تحت ولايتها على السواء.

المادة ١

يولد جميع الناس أحراراً ومتساويين في الكرامة والحقوق. وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الإخاء.

المادة ٢

لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أي نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع آخر.

وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسي أو القانون أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أم موضوعاً تحت الوصاية أم غير متمتع بالحكم الذاتي أم خاضعاً لأي قيد آخر على سيادته.

المادة ٣

لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه.

المادة ٤

لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، ويحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما.

المادة ٥

لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحط بالكرامة.

المادة ٦

لكل إنسان، في كل مكان، الحق بأن يعترف له بالشخصية القانونية.

المادة ٧

الناس جميعاً سواء أمام القانون، وهم يتساوون في حق التمتع بحماية القانون دونما تمييز، كما يتساوون في حق التمتع بالحماية من أي تمييز ينتهك هذا الإعلان ومن أي تحريض على مثل هذا التمييز.

المادة ٨

لكل شخص حق اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصة لإنصافه الفعلي من أية أعمال تنتهك الحقوق الأساسية التي يمنحها إياه الدستور أو القانون.

المادة ٩

لايجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً.

المادة ١٠

لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه.

المادة ١١

١ - كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً في محاكمة علنية تكون قد وفرت له فيها جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.

٢ - لايدان أي شخص بجريمة بسبب أي عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكل جرماً بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا توقع عليه أية عقوبة أشد من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتكب فيه الفعل الجرمي.

المادة ١٢

لايجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو شؤون أسرته أو

مسكنه أو مراسلاته، ولا لحملات تمس شرفه وسمعته. ولكل شخص حق في أن يحميه القانون من مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات.

المادة ١٣

- ١ - لكل فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة.
- ٢ - لكل فرد حق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده.

المادة ١٤

- ١ - لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد.
- ٢ - لا يمكن التذرع بهذا الحق إن كان هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ١٥

- ١ - لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.
- ٢ - لا يجوز، تعسفاً، حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته.

المادة ١٦

- ١ - للرجل والمرأة، متى أدركا سن البلوغ، حق التزوج وتأسيس أسرة، دون أي قيد بسبب العرق أو الجنسية أو الدين. وهما متساويان في الحقوق لدى التزوج وخلال قيام الزواج ولدى انحلاله.
- ٢ - لا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاء كاملاً لا إكراه فيه.
- ٣ - الأسرة هي الخلية الطبيعية والأساسية في المجتمع، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة.

المادة ١٧

- ١ - لكل فرد حق في التملك، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره.
- ٢ - لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً.

المادة ١٨

لكل شخص حق في حرية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحرية في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حده.

المادة ١٩

لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق دين دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود.

المادة ٢٠

١ - لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية.

٢ - لا يجوز إرغام أحد على الانتماء إلى جمعية ما.

المادة ٢١

١ - لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية.

٢ - لكل شخص، بالتساوي مع الآخرين، حق تقلد الوظائف العامة في بلده.

٣ - إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت.

المادة ٢٢

لكل شخص، بوصفه عضواً في المجتمع، حق في الضمان الاجتماعي، ومن حقه أن توفر له، من خلال الجهود القومي والتعاون الدولي، وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لا غنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في حرية.

المادة ٢٣

- ١ - لكل شخص حق العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة.
- ٢ - لجميع الأفراد، دون أي تمييز، الحق في أجر متساو على العمل المتساوي.
- ٣ - لكل فرد يعمل حق في مكافأة عادلة ومرضية تكفل له ولأسرته عيشة لائقة بالكرامة البشرية، وتستكمل، عند الاقتضاء، بوسائل أخرى للحماية الاجتماعية.
- ٤ - لكل شخص حق إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه.

المادة ٢٤

- لكل شخص حق في الراحة وأوقات الفراغ، وخصوصاً في تحديد معقول لساعات العمل وفي إجازات دورية مأجورة.

المادة ٢٥

- ١ - لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به الغوائل في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترميل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تفقده أسباب عيشه.
- ٢ - للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصتين. ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية سواء ولدوا في إطار الزواج أو خارج هذا الإطار.

المادة ٢٦

- ١ - لكل شخص حق في التعليم. ويجب أن يوفر التعليم مجاناً، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليم الابتدائي إلزامياً. ويكون التعليم الفني والمهني متاحاً للعموم. ويكون التعليم العالي متاحاً للجميع تبعاً لكفاءتهم.
- ٢ - يجب أن يستهدف التعليم الرعاية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزز التفاهم والتسامح

- والصداقة بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيد الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة لحفظ السلام.
- ٣ - للآباء على سبيل الأولوية، حق اختيار نوع التعليم الذي يعطى لأولادهم.

المادة ٢٧

- ١ - لكل شخص حق المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه.
- ٢ - لكل شخص حق في حماية المصالح المعنوية والمادية المترتبة على أي إنتاج علمي أو أدبي أو فني من صنعه.

المادة ٢٨

- لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن أن تتحقق في ظلّه الحقوق والحريات المنصوص عليها في هذا الإعلان تحقّقاً تاماً.

المادة ٢٩

- ١ - على كل فرد واجبات إزاء الجماعة، التي فيها وحدها يمكن أن تنمو شخصيته النمو الحر الكامل.
- ٢ - لا يخضع أي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته، إلا للقيود التي يقرها القانون مستهدفاً منها، حصراً ضمان الاعتراف الواجب بحقوق وحريات الآخرين واحترامها، والوفاء بالعادل من مقتضيات الفضيلة والنظام العام ورفاه الجميع في مجتمع ديمقراطي.
- ٣ - لا يجوز في أي حال أن تمارس هذه الحقوق على نحو يناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

المادة ٣٠

- ليس في هذا الإعلان أي نص يجوز تأويله على نحو يفيد انطواءه على تخويل أية دولة أو جماعة، أو أي فرد، أي حق في القيام بأي نشاط أو بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحريات المنصوص عليها فيه.

ثالثاً - جداول الدراسة

جدول رقم (١)
نوعية الأنشطة التي تمارسها أسرة المبحوث

المجموع	غير مشارك	عضوية نادي رياضي	المشاركة في الانتخابات	عضوية منظمة غير حكومية	عضوية حزب سياسي	المتغيرات / الخصائص		
						ك	كليات	طلاب
١٠٠	٣٧	٩	٣٥	٥	١٤	٪	نظرية	ذكور
٪١٠٠	٪٣٧	٪٩	٪٣٥	٪٥	٪١٤	٪	كليات	نكور
١٠٠	٤٠	١٩	٣٠	٦	٥	٪	عملية	نكور
٪١٠٠	٪٤٠	٪١٩	٪٣٠	٪٦	٪٥	٪	كليات	نكور
٢٠٠	٧٧	٢٨	٦٥	١١	١٩	٪	مجموع الذكور	
٪١٠٠	٪٣٨,٥	٪١٤	٪٣٢,٥	٪٥,٥	٪٩,٥	٪	كليات	طالبات
١٠٠	—	١٦	٧٣	١٠	١	٪	نظرية	إناث
٪١٠٠	—	٪١٦	٪٧٣	٪١٠	٪١	٪	كليات	إناث
١٠٠	—	٢٥	٦٨	٥	٢	٪	عملية	إناث
٪١٠٠	—	٪٢٥	٪٦٨	٪٥	٪٢	٪	مجموع الإناث	
٢٠٠	—	٤١	١٤١	١٥	٣	٪	كليات	المجموع الكلي
٪١٠٠	—	٪٢٠,٥	٪٧٠,٥	٪٧,٥	٪١,٥	٪	نظرية	المجموع الكلي
٤٠٠	٧٧	٦٩	٢٠٦	٢٦	٢٢	٪	عملية	المجموع الكلي
٪١٠٠	٪١٩,٢٥	٪١٧,٢٥	٪٥١,٥	٪٦,٥	٪٥,٥	٪	كليات	المجموع الكلي

جدول رقم (٢)
سماع المبحوث عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المجموع	لم يسمع	سمع	المتغيرات		
			الخصائص		
١٠٠	٣٣	٦٧	ك	كليات نظرية	طلاب ذكور
%١٠٠	%٣٣	%٦٧	%		
١٠٠	٢٠	٨٠	ك	كليات عملية	
%١٠٠	%٢٠	%٨٠	%		
٢٠٠	٥٣	١٤٧	ك	مجموع الذكور	
%١٠٠	%٢٦,٥	%٧٣,٥	%		
١٠٠	٣٤	٦٦	ك	كليات نظرية	طالبات إناث
%١٠٠	%٣٤	%٦٦	%		
١٠٠	١٣	٨٧	ك	كليات عملية	
%١٠٠	%١٣	%٨٧	%		
٢٠٠	٤٧	١٥٣	ك	مجموع الإناث	
%١٠٠	%٢٣,٥	%٧٦,٥	%		
٤٠٠	١٠٠	٣٠٠	ك	المجموع الكلي	
%١٠٠	%٢٥	%٧٥	%		

جدول رقم (٣)
مصدر سماع المبحوث عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

التغيرات الخصائص		البيانات										
		الصفوف والجداول	الرايو والتقريرون	القراءة	حضور والحاضرات	من الكلية	من طلبة الإحصاء	من المدرسة	من الأسرة	من الإنترنت	من الحزب السياسي	الاجممع
طلاب	كليات	٢٥	٢٨	٩	٣	١٣	١١	٣	٤	١٠	٣	١٠٩
	نظرية	٪٢٢,٩	٪٢٥,٧	٪٨,٢	٪٢,٧	٪١١,٩	٪١٠	٪٢,٧	٪٣,٧	٪٩,١	٪٢,٧	٪١٠٠
	كليات	٢٧	٣٤	١١	٣	٢٢	١٢	٤	٢	١٣	١	١٢٩
ذكور	عمليّة	٪	٪٢٦,٣	٪٨,٥	٪٢,٣	٪١٧	٪٩,٣	٪٣,١	٪١,٦	٪١٠,١	٪٠,٨	٪١٠٠
	مجموع	٥٢	٦٢	٢٠	٦	٣٥	٢٣	٧	٦	٢٣	٤	٢٣٨
	الذكور	٪٢١,٨	٪٢٦	٪٨,٤	٪٢,٥	٪١٤,٧	٪٩,٧	٪٢,٩	٪٢,٥	٪٩,٧	٪١,٧	٪١٠٠
طالبات	كليات	٣٥	٣٥	١٠	٧	١٠	٣	٣	١	٥	١	١١٠
	نظرية	٪	٪٣١,٨	٪٩	٪٦,٢	٪٩	٪٣,٧	٪٢,٧	٪٠,٩	٪٤,٥	٪٠,٩	٪١٠٠
	كليات	١٣	٤١	٥	—	٢٠	٧	٥	٩	—	—	١٠٠
إناث	عمليّة	٪	٪٤١	٪٥	—	٪٣٠	٪٧	٪٥	٪٩	—	—	٪١٠٠
	مجموع	٤٨	٧٦	١٥	٧	٣٠	١٠	٨	١٠	٥	١	٢١٠
	الإناث	٪	٪٢٢,٨	٪٧,١	٪٣,٣	٪١٤,٢	٪٤,٧	٪٣,٨	٪٤,٧	٪٣,٣	٪٠,٤	٪١٠٠
الاجممع	ك	١٠٠	١٣٨	٣٥	١٣	٦٥	٣٣	١٥	١٦	٢٨	٥	٤٤٨
	الكل	٪	٪٢٢,٣	٪٧,٨	٪٢,٩	٪١٤,٥	٪٦,٩	٪٣,٣	٪٣,٦	٪٦,٢	٪١,١	٪١٠٠

جدول رقم (٤)
ماذا تعني حقوق الإنسان عند المبحوث

المتغيرات		المساواة وعدم التمييز	الحرية في التنقل	الشعور بالكرامة والأمية	عدم التعرض للتعذيب والقهر	التمتع بالخدمات الضرورية	إشباع الحاجات الأساسية	الحرية في إبداء الرأي	رفع الظلم والبطش	التمتع بالخصوصية	المجموع
الخصائص	المتغيرات										
طلاب ذكور	كليات	٥١	١٣	٣٦	٢٥	١٩	٢٠	٣٧	٢٢	٢٠	٢٤٣
	نظرية	٪٢٠,٩	٪٥,٣	٪١٤,٨	٪١٠,٣	٪٧,٨	٪٨,٢	٪١٥,٢	٪٩	٪٨,٢	٪١٠٠
	كليات	٤٤	١٨	٤٦	٣٣	٢٥	٢٣	٤١	٢٧	٢٣	٢٨٠
	عملية	٪١٥,٧	٪٦,٤	٪١٦,٤	٪١١,٨	٪٨,٩	٪٨,٢	٪١٤,٦	٪٩,٦	٪٨,٢	٪١٠٠
مجموع الذكور	ك	٩٥	٣١	٨٢	٥٨	٤٤	٤٣	٧٨	٤٩	٤٣	٥٢٣
	٪	٪١٨,٢	٪٥,٩	٪١٥,٧	٪١١,١	٪٨,٤	٪٨,٢	٪١٤,٩	٪٩,٤	٪٨,٢	٪١٠٠
	كليات	٣١	٧	٣٣	١٩	٥	٨	١٥	٧	٢	١٢٧
	نظرية	٪٢٤,٤	٪٥,٥	٪٢٥,٩	٪١٤,٩	٪٣,٩	٪٦,٢	٪١١,٨	٪٥,٥	٪١,٥	٪١٠٠
طلاب إناث	كليات	٣٦	٩	٣٥	٢٠	١٩	١٠	١٧	٢٠	٦	١٧٢
	عملية	٪٢٠,٩	٪٥,٢	٪٢٠,٣	٪١١,٦	٪١١	٪٥,٨	٪٩,٩	٪١١,٦	٪٣,٥	٪١٠٠
	مجموع	٦٧	١٦	٦٨	٣٩	٢٤	١٨	٣٢	٢٧	٨	٢٩٩
	الإناث	٪٢٢,٤	٪٥,٣	٪٢٢,٧	٪١٣	٪٨	٪٦	٪١٠,٧	٪٩	٪٣	٪١٠٠
المجموع الكل	ك	١٦٢	٤٧	١٥٠	٩٧	٦٨	٦١	١١٠	٧٦	٥١	٨٢٢
	٪	٪١٩,٧	٪٥,٧	٪١٨,٢	٪١١,٨	٪٨,٢	٪٧,٤	٪١٣,٣	٪٨,١	٪٦,٣	٪١٠٠

جدول رقم (٥)

مدى وجود مقررات دراسية عن حقوق الإنسان بكلية المبحوث

المتغيرات			المجموع	لا توجد	توجد	
الخصائص						
ك	كليات	طلاب ذكور	١٠٠	٥٥	٤٥	
%	نظرية		%١٠٠	%٥٥	%٤٥	
ك	كليات		١٠٠	٥٣	٤٧	
%	عملية		%١٠٠	%٥٣	%٤٧	
ك	مجموع الذكور		٢٠٠	١٠٨	٩٢	
%			%١٠٠	%٥٤	%٤٦	
ك	كليات	طالبات إناث	١٠٠	٤١	٥٩	
%	نظرية		%١٠٠	%٤١	%٥٩	
ك	كليات		١٠٠	٥٠	٥٠	
%	عملية		%١٠٠	%٥٠	%٥٠	
ك	مجموع الإناث		٢٠٠	٩١	١٠٩	
%			%١٠٠	%٤٥,٥	%٥٤,٥	
ك	المجموع الكلي		٤٠٠	١٩٩	٢٠١	
%			%١٠٠	%٤٩,٧٥	%٥٠,٢٥	

جدول رقم (٦)
مدى حرص المبحوث على حضور ندوات عن حقوق الإنسان

المجموع	لا يحرص	يحرص	المتغيرات		
			الخصائص		
١٠٠	٧٨	٢٢	ك	كليات نظرية	طلاب ذكور
%١٠٠	%٧٨	%٢٢	%		
١٠٠	٧١	٢٩	ك	كليات عملية	
%١٠٠	%٧١	%٢٩	%		
٢٠٠	١٤٩	٥١	ك	مجموع الذكور	
%١٠٠	%٧٤,٥	%٢٥,٥	%		
١٠٠	٧٤	٢٦	ك	كليات نظرية	طلاب إناث
%١٠٠	%٧٤	%٢٦	%		
١٠٠	٩٠	١٠	ك	كليات عملية	
%١٠٠	%٩٠	%١٠	%		
٢٠٠	١٦٤	٣٦	ك	مجموع الإناث	
%١٠٠	%٨٢	%١٨	%		
٤٠٠	٣١٣	٨٧	ك	المجموع الكلي	
%١٠٠	%٧٨,٢٥	%٢١,٧٥	%		

جدول رقم (٧)
مكان محاضرات حقوق الإنسان التي يتابعها المبحوث

المجموع	في الكلية	من خلال التلفزيون	في الأحزاب السياسية	بالمجلس القومي لحقوق الإنسان	المتغيرات		
					ك	كليات نظرية	طلاب ذكور
٢٢	٩	٩	٤	—	ك	كليات نظرية	طلاب ذكور
%١٠٠	%٤٠,٩	%٤٠,٩	%١٨,١	—	%	كليات عملية	
٣٢	١٨	١٤	—	—	ك	كليات عملية	مجموع الذكور
%١٠٠	%٥٦,٢	%٤٣,٨	—	—	%	كليات نظرية	
٥٤	٢٧	٢٣	٤	—	ك	كليات عملية	مجموع الإناث
%١٠٠	%٥٠	%٤٢,٦	%٧,٤	—	%	كليات نظرية	
٢٥	٩	١٦	—	—	ك	كليات عملية	مجموع الكلي
%١٠٠	%٣٦	%٦٤	—	—	%	كليات نظرية	
١٠	٤	٥	١	—	ك	كليات عملية	مجموع الإناث
%١٠٠	%٤	%٥	%١	—	%	كليات نظرية	
٣٥	١٣	٢١	١	—	ك	كليات عملية	مجموع الكلي
%١٠٠	%٣٧,٢	%٦٠	%٢,٨	—	%	كليات نظرية	
٨٩	٤٠	٤٤	٥	—	ك	كليات عملية	مجموع الكلي
%١٠٠	%٤٥	%٤٩,٤	%٥,٦	—	%	كليات نظرية	

جدول رقم (٨)
أسباب حرص المبحوث على متابعة ندوات حقوق الإنسان

المتغيرات	الخصائص		المتعرف على طبيعة حقوق الإنسان	الاهتمام الشخصي بحقوق الإنسان	المجموع
	ك	كليات			
ك	كليات	طلاب ذكور	١٦	٩	٢٥
%	نظرية		%٦٤	%٣٦	%١٠٠
ك	كليات		١٨	١٥	٣٣
%	عملية		%٥٤,٥	%٤٥,٥	%١٠٠
ك	مجموع الذكور		٣٤	٢٤	٥٨
%			%٥٨,٦	%٤١,٤	%١٠٠
ك	كليات	طلاب إناث	١٢	١٤	٢٦
%	نظرية		%٤٦,١	%٥٣,٩	%١٠٠
ك	كليات		٨	٢	١٠
%	عملية		%٨٠	%٢٠	%١٠٠
ك	مجموع الإناث		٢٠	١٦	٣٦
%			%٥٥,٥	%٤٤,٥	%١٠٠
ك	المجموع الكلي		٥٤	٤٠	٩٤
%			%٥٧,٤	%٤٢,٦	%١٠٠

جدول رقم (٩)

أسباب عدم حرص المبحوث على متابعة ندوات حقوق الإنسان

المجموع	عدم وجود دعاية كافية	لا يضيف له جديد	عدم اهتمامه بهذا الموضوع	المتغيرات		
				الخصائص		
٧٩	٣٦	٣١	١٢	ك	كليات نظرية	طلاب ذكور
% ١٠٠	% ٤٥,٦	% ٣٩,٢	% ١٥,٢	%		
٧١	٢٨	٢٦	١٧	ك	كليات عملية	
% ١٠٠	% ٣٩,٤	% ٣٦,٦	% ٢٣,٩	%		
١٥٠	٦٤	٥٧	٢٩	ك	مجموع الذكور	
%١٠٠	% ٤٢,٧	% ٣٨	% ١٩,٣	%		
٨٣	٣٦	٣١	١٦	ك	كليات نظرية	طالبات إناث
%١٠٠	%٤٤,٣	%٣٧,٥	%١٩,٢	%		
٩٦	٤٩	٣١	١٦	ك	كليات عملية	
%١٠٠	%٥١,١	%٣٢,٣	%١٦,٦	%		
١٧٩	٨٥	٦٢	٣٢	ك	مجموع الإناث	
%١٠٠	%٤٧,٦	%٣٤,٦	%١٧,٨	%		
٣٢٩	١٤٩	١١٩	٦١	ك	المجموع الكلي	
%١٠٠	%٤٥,٤	%٣٦,١	%١٨,٥	%		

جدول رقم (١٠)
هل قرأ المبحوث تقارير عن حالة حقوق الإنسان في مصر

			المتغيرات		
المجموع	لم يقرأ	قرأ	الخصائص		
١٠٠	٦٧	٣٣	ك	كليات	طلاب ذكور
%١٠٠	%٦٧	%٣٣	%	نظرية	
١٠٠	٦٨	٣٢	ك	كليات	
%١٠٠	%٦٨	%٣٢	%	عملية	
١٠٠	١٣٥	٦٥	ك	مجموع	
%١٠٠	%٦٧,٥	%٣٢,٥	%	الذكور	
١٠٠	٧٧	٢٣	ك	كليات	طالبات إناث
%١٠٠	%٧٧	%٢٣	%	نظرية	
١٠٠	٨٥	١٥	ك	كليات	
%١٠٠	%٨٥	%١٥	%	عملية	
٢٠٠	١٦٢	٣٨	ك	مجموع	
%١٠٠	%٨١	%١٩	%	الإناث	
٤٠٠	٢٩٧	١٠٣	ك	المجموع	
%١٠٠	%٧٤,٢٥	%٢٥,٧٥	%	الكلي	

جدول رقم (١١)

أسباب حرص المبحوث على قراءة تقارير عن حقوق الإنسان في مصر

المجموع	لمعرفة مدى انتهاك الحقوق الثقافية	لمعرفة مدى انتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية	لمعرفة مدى انتهاك الحقوق السياسية والمدنية	لاهتمامه بحقوق الإنسان	المتغيرات		
					الخصائص		
٥٠	٥	١٩	١٧	٩	ك	كليات نظرية	طلاب ذكور
٪١٠٠	٪١٠	٪٣٨	٪٣٤	٪١٨	٪		
٤٦	٤	٢٠	١٣	٩	ك	كليات عملية	
٪١٠٠	٪٨,٧	٪٤٣,٥	٪٢٨,٣	٪١٩,٦	٪		
٩٦	٩	٣٩	٣٠	١٨	ك	مجموع الذكور	
٪١٠٠	٪٩,٤	٪٤٠,٦	٪٣١,٣	٪١٨,٧	٪		
٢٩	٢	٧	١٢	٨	ك	كليات نظرية	طالبات إناث
٪١٠٠	٪٦,٩	٪٢٤,٣	٪٤١,٣	٪٢٧,٥	٪		
٢١	٢	٨	٦	٥	ك	كليات عملية	
٪١٠٠	٪٨,٩	٪٣٨,٨	٪٢٨,٥	٪٢٣,٨	٪		
٥٠	٤	١٥	١٨	١٣	ك	مجموع الإناث	
٪١٠٠	٪٨	٪٣٠	٪٣٦	٪٢٦	٪		
١٤٦	١٣	٥٤	٤٨	٣١	ك	المجموع الكلي	
٪١٠٠	٪٩	٪٣٦,٩	٪٣٢,٩	٪٢١,٢	٪		

جدول رقم (١٢)

أسباب عدم حرص الباحث على قراءة تقارير عن حقوق الإنسان في مصر

المتغيرات	الخصائص	لعدم اهتمامه بالموضوع	لعدم جدوى القراءة	لم تتح له فرصة القراءة	لم يحصل على تلك التقارير	عدم الثقة في تلك التقارير	المجموع
طلاب ذكور	كليات نظرية	ك	٧	١٨	٢١	١٥	٧٥
		%	%٩,٣	%٢٤	%٢٨	%٢٠	%١٠٠
	كليات عملية	ك	١٣	١٨	١٨	١٥	٧٧
		%	%١٦,٩	%٢٣,٣	%٢٣,٣	%١٩,٥	%١٠٠
مجموع الذكور	كليات نظرية	ك	٢٠	٣٦	٣٩	٣٠	١٥٢
		%	%١٣,١	%٢٣,٧	%٢٥,٧	%١٩,٧	%١٠٠
	كليات عملية	ك	١١	١٣	٣٤	١٣	٧٥
		%	%١٤,٦	%١٧,٣٣	%٤٥,٣٣	%١٧,٣	%١٠٠
مجموع الإناث	كليات نظرية	ك	٩	١٧	٣١	١١	٨٠
		%	%١١,٢٥	%٢٢,٦٦	%٣٨,٧٥	%١٣,٦	%١٠٠
	كليات عملية	ك	٢٠	٣٠	٦٥	٢٤	١٥٥
		%	%١٢,٩	%١٩,٣	%٤١,٩	%١٥,٥	%١٠٠
المجموع الكلي	كليات نظرية	ك	٤٠	٦٦	١٠٤	٣٥	٣٠٧
		%	%١٣	%٢١,٥	%٣٣,٨	%١١,٤	%١٠٠

جدول رقم (١٣)
مكانة الحقوق المدنية والسياسية عند المبحوث

المتغيرات		الأولى	الثانية	الثالثة	لا أعرف	المجموع	
الخصائص							
طلاب ذكور	كليات	ك	٦٥	١١	١٨	٦	١٠٠
	نظرية	%	%٦٥	%١١	%١٨	%٦	%١٠٠
	كليات	ك	٧١	٩	٩	١١	١٠٠
	عملية	%	%٧١	%٩	%٩	%١١	%١٠٠
مجموع الذكور		ك	١٣٦	٢٠	٢٧	١٧	٢٠٠
		%	%٦٨	%١٠	%١٣,٥	%٨,٥	%١٠٠
طالبات إناث	كليات	ك	٦٤	١٧	١٥	٤	١٠٠
	نظرية	%	%٦٤	%١٧	%١٥	%٤	%١٠٠
	كليات	ك	٧٤	١٤	٢	١٠	١٠٠
	عملية	%	%٧٤	%١٤	%٢	%١٠	%١٠٠
مجموع الإناث		ك	١٣٨	٣١	١٧	١٤	٢٠٠
		%	%٦٩	%١٥,٥	%٨,٥	%٧	%١٠٠
المجموع الكلي		ك	٢٧٤	٥١	٤٤	٣١	٤٠٠
		%	%٦٨,٥	%١٢,٧٥	%١١	%٧,٧٥	%١٠٠

جدول رقم (١٤)
مكانة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية عند المبحوث

المتغيرات		الأولى	الثانية	الثالثة	لا أعرف	المجموع	
الخصائص							
طلاب ذكور	كليات	ك	٧٩	١١	٤	٦	١٠٠
	نظرية	%	%٧٩	%١١	%٤	%٦	%١٠٠
	كليات	ك	٨٦	٥	—	٩	١٠٠
	عملية	%	%٨٦	%٥	—	%٩	%١٠٠
مجموع الذكور		ك	١٦٥	١٦	٤	١٥	٢٠٠
		%	%٨٢,٥	%٨	%٢	%٧,٥	%١٠٠
طالبات إناث	كليات	ك	٩١	٤	١	٤	١٠٠
	نظرية	%	%٩١	%٤	%١	%٤	%١٠٠
	كليات	ك	٦٢	٢٠	٨	١٠	١٠٠
	عملية	%	%٦٢	%٢٠	%٨	%١٠	%١٠٠
مجموع الإناث		ك	١٥٣	٢٤	٩	١٤	٢٠٠
		%	%٧٦,٥	%١٢	%٤,٥	%٧	%١٠٠
المجموع الكلي		ك	٣١٨	٤٠	١٣	٢٩	٤٠٠
		%	%٩٧,٨	%١٠	%٣,٢٥	%٧,٢٥	%١٠٠

جدول رقم (١٥)
مكانة الحقوق الثقافية عند المبحوث

المتغيرات		الأولى	الثانية	الثالثة	لا أعرف	المجموع	
الخصائص							
طلاب ذكور	كليات	ك	٥٣	١٧	٢٤	٦	١٠٠
	نظرية	%	%٥٣	%١٧	%٢٤	%٦	%١٠٠
	كليات	ك	٦٨	٨	١٣	١١	١٠٠
	عملية	%	%٦٨	%٨	%١٣	%١١	%١٠٠
مجموع الذكور		ك	١٢١	٢٥	٣٧	١٧	٢٠٠
		%	%٦٠,٥	%١٢,٥	%١٨,٥	%٨,٥	%١٠٠
طالبات إناث	كليات	ك	٥٩	١٦	٢١	٤	١٠٠
	نظرية	%	%٥٩	%١٦	%٢١	%٤	%١٠٠
	كليات	ك	٥٩	٣	٢٨	١٠	١٠٠
	عملية	%	%٥٩	%٣	%٢٨	%١٠	%١٠٠
مجموع الإناث		ك	١١٨	١٩	٤٩	١٤	٢٠٠
		%	%٥٩	%٩,٥	%٢٤,٥	%٧	%١٠٠
المجموع الكلي		ك	٢٣٩	٤٤	٨٦	٣١	٤٠٠
		%	%٥٩,٧٥	%١١	%٢١,٥	%٧,٧٥	%١٠٠

جدول رقم (١٦)
الأنظمة الأكثر تأثيراً لدى المواطنين لمعرفة حقوقهم في المجتمع

المتغيرات الخصائص		الأسرة	الأحزاب السياسية	دور العبادة	المدرسة أو الجامعة	وسائل الإعلام	منظمات حقوق الإنسان	المجلس القومي لحقوق الإنسان	لا يعرف	المجموع
طلاب نكور	كليات	٢٦	٦	١٥	١٤	٥٢	٥	—	٨	١٢٦
	نظرية	٪٢٠,٦	٪٤,٨	٪١١,٩	٪١١,١	٪٤١,٣	٪٤	—	٪٦,٣	٪١٠٠
	كليات	١٨	١٠	٢٣	٢١	٥٢	٨	٤	٧	١٤٣
	عملية	٪١٢,٦	٪٧	٪١٦	٪١٤,٧	٪٣٦,٤	٪٥,٦	٪٢,٨	٪٤,٩	٪١٠٠
مجموع النكور	كليات	٤٤	١٦	٣٨	٣٥	١٠٤	١٣	٤	١٥	٢٦٩
	نظرية	٪١٦,٤	٪٥,٩	٪١٤,١	٪١٣	٪٣٨,٧	٪٤,٨	٪١,٥	٪٥,٦	٪١٠٠
	كليات	١٦	٤	١١	٧	٥٦	٩	٣	٢	١٠٨
	طالبات	٪١٤,٨	٪٣,٧	٪١٠,٢	٪٦,٥	٪٥١,٨	٪٨,٣	٪٢,٧	٪١,٩	٪١٠٠
طالبات إناث	كليات	١٦	٢	١٤	١٥	٥٠	٦	٤	٥	١١٢
	نظرية	٪١٤,٨	٪٣,٧	٪١٠,٢	٪٦,٥	٪٥١,٨	٪٨,٣	٪٢,٧	٪١,٩	٪١٠٠
	كليات	١٦	٢	١٤	١٥	٥٠	٦	٤	٥	١١٢
	عملية	٪١٤,٣	٪١,٨	٪١٢,٥	٪١٣,٤	٪٤٤,٦	٪٥,٣	٪٣,٥	٪٤,٤	٪١٠٠
مجموع الإناث	كليات	٣٢	٦	٢٥	٢٢	١٠٦	١٥	٧	٧	٢٢٠
	نظرية	٪١٤,٥	٪٢,٧	٪١١,٣	٪١٠	٪٤٨,١	٪٦,٨	٪٣,١	٪٣,١	٪١٠٠
	كليات	٧٦	٢٢	٦٣	٥٧	٢١٠	٢٨	١١	٢٢	٤٨٩
	عملية	٪١٥,٥	٪٤,٥	٪١٢,٩	٪١١,٦	٪٤٢,٩	٪٥,٧	٪٢,٢	٪٤,٤	٪١٠٠
المجموع الكلي		٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪

جدول رقم (١٧)
الأنشطة التي مارسها المبحوث في مجال حقوق الإنسان

المجموع	لم يمارس أي نشاط	حضور ندوات ومؤتمرات عن حقوق الإنسان	الإطلاع على تقارير حالة حقوق الإنسان	الإطلاع على المعاهدات والمواثيق	المتغيرات			الخصائص
١٠١	٧٦	١٠	٧	٨	ك	كليات نظرية	طلاب ذكور	
% ١٠٠	%٧٥,٣	%٩,٩	%٦,٩	%٧,٩	%			
١٠٢	٧٥	١٦	٦	٥	ك	كليات عملية		
% ١٠٠	%٧٣,٥	%١٥,٧	%٥,٩	% ٤,٩	%			
٢٠٣	١٥١	٢٦	١٣	١٣	ك	مجموع الذكور		
%١٠٠	%٧٤,٤	%١٢,٨	%٦,٤	%٦,٤	%			
١٠١	٧٣	١٢	١٣	٣	ك	كليات نظرية	طالبات إناث	
% ١٠٠	%٧٢,٣	%١٢,٨٨	%١٢,٨٨	%٢,٩٧	%			
١٠٠	٨٩	٥	٢	٤	ك	كليات عملية		
% ١٠٠	%٨٩	%٥	%٢	%٤	%			
٢٠١	١٦٢	١٧	١٥	٧	ك	مجموع الإناث		
%١٠٠	%٨٠,٦	%٨,٥	%٧,٥	%٣,٤	%			
٤٠٤	٣١٣	٤٣	٢٨	٢٠	ك	المجموع الكلي		
%١٠٠	%٧٧,٥	%١٠,٦	%٦,٩	%٤,٩	%			

جدول رقم (١٨)
الأنشطة الانتخابية التي يشارك فيها المبحوث

المتغيرات		الخصائص						
الاجموع	لم يشارك	الانتخابات الاينية	الاستفتاءات	الانتخابات اتحاد الطلاب	الانتخابات مجلس الشورى	الانتخابات مجلس الشعب	ك	طالب
١١٧	٤٨	١٥	٢٠	١٥	٢	١٧	ك	كليات
% ١٠٠	% ٤١	% ١٢,٨	% ١٧	% ١٢,٨	% ١,٧	% ١٤,٥	%	نظرية
١١٢	٤٠	٧	٢٢	١٩	٨	١٦	ك	كليات
% ١٠٠	% ٣٥,٧	% ٦,٣	% ١٩,٦	% ١٦,٩	% ٧,١	% ١٤,٣	%	عملية
٢٢٩	٨٨	٢٢	٤٢	٣٤	١٠	٣٣	ك	مجموع الذكور
% ١٠٠	% ٣٨,٤	% ٩,٦	% ١٨,٣	% ١٤,٨	% ٤,٣	% ١٤,٤	%	كليات
١٠٣	٦٧	٤	١٠	١٦	١	٥	ك	نظرية
% ١٠٠	% ٦٥	% ٣,٨	% ٩,٧	% ١٥,٥	% ٠,٩٧	% ٤٨,٥	%	طالبات
١٠٠	٥٥	٥	٢٠	١٢	١	٧	ك	كليات
% ١٠٠	% ٥٥	% ٥	% ٢٠	% ١٢	% ١	% ٧	%	عملية
٢٠٣	١٢٢	٩	٣٠	٢٨	٢	١٢	ك	مجموع الإناث
% ١٠٠	% ٦٠	% ٤,٤	% ١٤,٧٧	% ١٣,٨	% ٠,٩	% ٥٩,١	%	كليات
٤٣٢	٢١٠	٣١	٧٢	٦٢	١٢	٤٥	ك	مجموع الكل
% ١٠٠	% ٤٨,٦	% ٧,١	% ١٦,٧	% ١٤,٣٥	% ٣,٧٧	% ١٠,٤	%	

جدول رقم (١٩)
أسباب الحرص على المشاركة في الأنشطة الانتخابية

المجموع	لاختيار الأصلح	لممارسة الحقوق السياسية	للتعبير عن الرأي	ليكون مواطناً إيجابياً	لأنه واجب وطني	المتغيرات		
						الخصائص		
٨٠	١٨	٢٢	١٨	١٤	٨	ك	كليات	طلاب ذكور
% ١٠٠	%٢٢,٥	%٢٧,٥	%٢٢,٥	%١٧,٥	%١٠	%	نظرية	
٨٣	١٦	١٧	٢٥	١٣	١٢	ك	كليات	
% ١٠٠	%١٩,٣	%٢٠,٥	%٣٠,١	%١٥,٧	%١٤,٥	%	عملية	
١٦٣	٣٤	٣٩	٤٣	٢٧	٢٠	ك	مجموع الذكور	
%١٠٠	%٢٠,٨	%٢٣,٩	%٢٦,٤	%١٦,٦	%١٢,٣	%		
٤٧	١١	١١	١٤	٩	٢	ك	كليات	طالبات إناث
% ١٠٠	%٢٣,٤	%٢٣,٤	%٢٩,٧	%١٩,٢	%٤,٣	%	نظرية	
٥٩	٨	١٠	٨	١٤	١٩	ك	كليات	
% ١٠٠	%١٣,٦	%١٦,٩	%١٣,٦	%٢٣,٧	%٣٨,٨	%	عملية	
١٠٦	١٩	٢١	٢٢	٢٣	٢١	ك	مجموع الإناث	
١٠٠	%١٧	%٢١,٨	%٢١,٨	%٢٢,٨	%٢٠,٨	%		
٢٧٩	٥٣	٦٠	٧٥	٥٠	٤١	ك	المجموع الكلي	
%١٠٠	%١٩	%٢١,٥	%٢٦,٩	%١٧,٩	%١٤,٧	%		

جدول رقم (٢٠)
أسباب عدم الحرص على المشاركة في الأنشطة الانتخابية

المجموع	لا فائدة من صوتي	لعدم وجود مناخ ديمقراطي	لعدم وجود فائدة من المشاركة	لعدم وجود بطاقة انتخابية	المتغيرات الخصائص		
					ك	كليات نظرية	طلاب ذكور
٤٨	١١	١٢	١١	١٤	ك	كليات نظرية	طلاب ذكور
%١٠٠	%٢٢,٩	%٢٥	%٢٢,٩	%٢٩,٢	%	كليات عملية	
٥٢	١٢	١٩	٩	١٢	ك	كليات عملية	مجموع الذكور
%١٠٠	%٢٣,١	%٣٦,٥	%١٧,٣	%٢٣,١	%	كليات نظرية	
١٠٠	٢٣	٣١	٢٠	٢٦	ك	كليات عملية	مجموع الإناث
%١٠٠	%٢٣	%٣١	%٢٠	%٢٦	%	كليات نظرية	
٦٧	١٧	١٠	١٥	٢٥	ك	كليات عملية	مجموع الكلي
%١٠٠	%٢٥,٣	%١٤,٩	%٢٣,٤	%٣٧,٣	%	كليات نظرية	
٧٥	—	٣٩	٢٣	١٣	ك	كليات عملية	مجموع الإناث
%١٠٠	—	%٥٢	%٣٠,٦١	%١٧,٣٩	%	كليات نظرية	
١٤٢	١٧	٤٩	٣٨	٣٨	ك	كليات عملية	مجموع الكلي
%١٠٠	%١١,٩	%٣٤,٥	%٢٦,٧	%٢٦,٧	%	كليات نظرية	
٢٤٢	٤٠	٨٠	٥٨	٦٤	ك	كليات عملية	مجموع الكلي
%١٠٠	%١٦,٦	%٣٣,١	%٢٣,٩	%٢٦,٤	%	كليات نظرية	

جدول رقم (٢١)
مدى مشاركة المبحوث في المظاهرات الاحتجاجية

			المتغيرات		
المجموع	لم يشارك	شارك	الخصائص		
١٠٠	٥٤	٤٦	ك	كليات	طلاب ذكور
%١٠٠	%٥٤	%٤٦	%	نظرية	
١٠٠	٧١	٢٩	ك	كليات	
%١٠٠	%٧١	%٢٩	%	عملية	
٢٠٠	١٢٥	٧٥	ك	مجموع	
%١٠٠	%٦٢,٥	%٣٧,٥	%	الذكور	
١٠٠	٧٥	٢٥	ك	كليات	طالبات إناث
%١٠٠	%٧٥	%٢٥	%	نظرية	
١٠٠	٨١	١٩	ك	كليات	
%١٠٠	%٨١	%١٩	%	عملية	
٢٠٠	١٥٦	٤٤	ك	مجموع	
%١٠٠	%٧٨	%٢٢	%	الإناث	
٤٠٠	٢٨١	١١٩	ك	المجموع	
%١٠٠	%٧٠,٢٥	%٢٩,٧٥	%	الكلي	

جدول رقم (٢٢)
أسباب مشاركة المبحوث في المظاهرات

المجموع	للشعور بأن هذا حق	لوجود تشجيع من الزملاء	للاقتناع بأهداف المظاهرة	للإحساس بالمسؤولية	للتعبير عن الرأي	المتغيرات		
						الخصائص		
٥٥	٩	١٢	١٠	٩	١٥	ك	كليات	طلاب نكور
٪١٠٠	٪١٦,٤	٪٢١,٨	٪١٨,٢	٪١٦,٤	٪٢٧,٣	٪	نظرية	
٤٥	٨	٤	٨	٤	٢١	ك	كليات	
٪١٠٠	٪١٧,٧	٪٨,٨	٪١٧,٧	٪٨,٨	٪٤٦,٧	٪	عملية	
١٠٠	١٧	١٦	١٨	١٣	٣٦	ك	مجموع الذكور	
٪١٠٠	٪١٧	٪١٦	٪١٨	٪١٣	٪٣٦	٪		
٢٥	٣	٢	٣	٢	١٥	ك	كليات	طالبات إناث
٪١٠٠	٪١٢	٪٨	٪١٢	٪٨	٪٦٠	٪	نظرية	
٢٥	١	١	٦	٤	١٣	ك	كليات	
٪١٠٠	٪٤	٪٤	٪٢٤	٪١٦	٪٥٢	٪	عملية	
٥٠	٤	٣	٩	٦	٢٨	ك	مجموع الإناث	
٪١٠٠	٪٨	٪٦	٪١٨	٪١٢	٪٥٦	٪		
١٥٠	٢١	١٩	٢٧	١٩	٦٤	ك	المجموع الكلي	
٪١٠٠	٪١٤	٪١٢,٧	٪١٨	٪١٢,٧	٪٤٢,٦	٪		

جدول رقم (٢٣)
نوعية مطالب المبحوث أثناء التظاهر

الخصائص	المتغيرات		مطالب سياسية وقومية	مطالب ثقافية	مطالب اقتصادية واجتماعية	المجموع
	ك	نظريات				
طلاب ذكور	ك	كلييات	٣٦	٥	٩	٥٠
	%	نظرية	%٧٢	%١٠	%١٨	%١٠٠
	ك	كلييات	٢٣	٤	٧	٣٤
	%	عملية	%٦٧,٦	%١١,٨	%٢٠,٥	%١٠٠
مجموع الذكور	ك	مجموع	٥٩	٩	١٦	٨٤
	%	الذكور	%٧٠,٢	%١٠,٧	%١٩,١	%١٠٠
	ك	كلييات	٢٠	٢	٣	٢٥
	%	نظرية	%٨٠	%٨	%١٢	%١٠٠
طالبات إناث	ك	كلييات	١٩	١	٢	٢٢
	%	عملية	%٨٦,٣	%٤,٥	%٩,١	%١٠٠
	ك	مجموع	٣٩	٣	٥	٤٧
	%	الإناث	%٨٢,٩	%٦,٤	%١٠,٧	%١٠٠
المجموع الكلية	ك	مجموع	٩٨	١٢	٢١	١٣١
	%	الكلية	%٧٤,٨	%٩,١	%١٦	%١٠٠

جدول رقم (٢٤)
أسباب عدم المشاركة في المظاهرات

المجموع	الخوف من الأسرة	أمر لا يعنيني	الانشغال بالدراسة	الخوف من الاعتقال	لعدم جدوى المظاهرات	المتغيرات		
						الخصائص		
٦٢	٦	٩	٨	١١	٢٨	ك	كليات نظرية	طلاب نكور
%١٠٠	%٩,٧	%١٤,٥	%١٢,٩	%١٧,٧	%٤٥,٢	%		
٨٥	٢	٦	٢٠	١٧	٤٠	ك		
%١٠٠	%٢,٤	%٧	%٢٣,٥	%٢٠	%٤٧	%		
١٤٧	٨	١٥	٢٨	٢٨	٦٨	ك	مجموع الذكور	
%١٠٠	%٥,٤	%١٠,٢	%١٩	%١٩	%٤٦,٣	%		
٨٠	٢	٦	٢٣	١٥	٣٤	ك	كليات نظرية	طالبات إناث
%١٠٠	%٢,٥	%٧,٥	%٢٨,٧٥	%١٨,٧٥	%٤٢,٥	%		
٨٦	١	٨	٣٣	١٤	٣٠	ك		
%١٠٠	%١,٢	%٩,٣	%٣٨,٤	%١٦,٣	%٣٤,٩	%		
١٧٦	٣	١٤	٥٦	٣٩	٦٤	ك	مجموع الإناث	
%١٠٠	%١,٧	%٨	%٣١,٨	%٢٢,١	%٣٦,٤	%		
٣٢٣	١١	٢٩	٨٤	٦٧	١٣٢	ك	المجموع الكلي	
%١٠٠	%٣,٤	%٨,٩	%٢٦	%٢٠,٧	%٤٠,٩	%		

جدول رقم (٢٥)
مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه السياسية والمدنية

المتغيرات		متمتع	غير متمتع	متمتع أحياناً	لا أعرف	المجموع	
الخصائص							
طلاب ذكور	كليات	ك	١١	٢٥	٥٨	٦	١٠٠
	نظرية	%	%١١	%٢٥	%٥٨	%٦	%١٠٠
	كليات	ك	٥	٢٩	٦٤	٢	١٠٠
	عملية	%	%٥	%٢٩	%٦٤	%٢	%١٠٠
مجموع الذكور		ك	١٦	٥٤	١٢٢	٨	٢٠٠
		%	%٨	%٢٧	%٦١	%٤	%١٠٠
طالبات إناث	كليات	ك	٥	٣٤	٥٥	٦	١٠٠
	نظرية	%	%٥	%٣٤	%٥٥	%٦	%١٠٠
	كليات	ك	٣	٣٣	٦١	٣	١٠٠
	عملية	%	%٣	%٣٣	%٦١	%٣	%١٠٠
مجموع الإناث		ك	٨	٦٧	١١٦	٩	٢٠٠
		%	%٤	%٣٣,٥	%٥٨	%٤,٥	%١٠٠
المجموع الكلي		ك	٢٤	١٢١	٢٣٨	١٧	٤٠٠
		%	%٦	%٣٠,٢٥	%٥٩,٥	%٤,٢٥	%١٠٠

جدول رقم (٢٦)
مظاهر تمتع الإنسان المصري بحقوقه السياسية والمدنية

المتغيرات	الخصائص	عدم وجود تمييز بين الأفراد	الحق في الخصوصية	حرية الرأي والتعبير	حق التملك	حرية المشاركة في الأحزاب والإجتماعات	حرية التنقل	الشعور بالأمان وعدم الاعتقال	المجموع
طلاب ذكور	كليات	٨	٨	١١	١٨	١١	١٠	٥	٧١
	نظرية	٪١١,٣	٪١١,٣	٪١٥,٥	٪٢٥,٤	٪١٥,٥	٪١٤,١	٪٧	٪١٠٠
	كليات عملية	٣	١٠	١٥	١٣	١٩	١٣	١	٧٤
مجموع الذكور	كليات	٪٤,١	٪١٣,٥	٪٢٠,٢	٪١٧,٦	٪٢٥,٧	٪١٧,٦	٪١,٣	٪١٠٠
	نظرية	١١	١٨	٢٦	٣١	٣٠	٢٣	٦	١٤٥
	كليات عملية	٪٧,٦	٪١٢,٤	٪١٧,٩	٪٢١,٣	٪٢٠,٧	٪١٥,٩	٪٤,١	٪١٠٠
طالبات إناث	كليات	٣	٦	٩	١١	١٠	٤	—	٤٣
	نظرية	٪٦,٩	٪١٣,٨	٪٢٠,٧	٪٢٥,٦	٪٢٣,٣	٪٩,٣	—	٪١٠٠
	كليات عملية	٢	١٣	٤	٣	٣	٤	٢	٣١
مجموع الإناث	كليات	٪٦,٥	٪٤١,٩	٪١٢,٩	٪٩,٦	٪٩,٦	٪١٢,٩	٪٦,٥	٪١٠٠
	نظرية	٥	١٩	١٣	١٤	١٣	٨	٢	٧٤
	كليات عملية	٪٦,٧	٪٢٥,٧	٪١٧,٦	٪١٨,٩	٪١٧,٦	٪١٠,٨	٪٢,٧	٪١٠٠
المجموع الكل	كليات	١٦	٣٧	٣٩	٤٥	٤٣	٣١	٨	٢١٩
	نظرية	٪٧,٣	٪١٦,٩	٪١٧,٨	٪٢٠,٥	٪١٩,٦	٪١٤,٢	٪٣,٦	٪١٠٠
	كليات عملية	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪

جدول رقم (٢٧)
مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية

المتغيرات	الخصائص	ك	كلييات نظرية	متمتع	غير متمتع	متمتع أحياناً	لا أعرف	المجموع
				٪	٪	٪	٪	٪
طلاب ذكور	كلييات نظرية	ك	كلييات نظرية	١١	٢٣	٥٤	١٢	١٠٠
		٪	٪	٪١١	٪٢٣	٪٥٤	٪١٢	٪١٠٠
	كلييات عملية	ك	كلييات عملية	٦	٢٣	٦٧	٤	١٠٠
		٪	٪	٪٦	٪٢٣	٪٦٧	٪٤	٪١٠٠
مجموع الذكور	كلييات نظرية	ك	كلييات نظرية	١٧	٤٦	١٢١	١٦	٢٠٠
		٪	٪	٪٨,٥	٪٢٣	٪٦٠,٥	٪٨	٪١٠٠
	كلييات عملية	ك	كلييات عملية	٥	٢٦	٦١	٨	١٠٠
		٪	٪	٪٥	٪٢٦	٪٦١	٪٨	٪١٠٠
طالبات إناث	كلييات نظرية	ك	كلييات نظرية	٤	٣١	٦٢	٣	١٠٠
		٪	٪	٪٤	٪٣١	٪٦٢	٪٣	٪١٠٠
	كلييات عملية	ك	كلييات عملية	٩	٥٧	١٢٣	١١	٢٠٠
		٪	٪	٪٤,٥	٪٢٨,٥	٪٦١,٥	٪٥,٥	٪١٠٠
مجموع الإناث	كلييات نظرية	ك	كلييات نظرية	٢٦	١٠٣	٢٤٤	٢٧	٤٠٠
		٪	٪	٪٦,٥	٪٢٥,٧٥	٪٦١	٪٦,٧٥	٪١٠٠
	كلييات عملية	ك	كلييات عملية	٢٦	١٠٣	٢٤٤	٢٧	٤٠٠
		٪	٪	٪٦,٥	٪٢٥,٧٥	٪٦١	٪٦,٧٥	٪١٠٠
المجموع الكلي	كلييات نظرية	ك	كلييات نظرية	٢٦	١٠٣	٢٤٤	٢٧	٤٠٠
		٪	٪	٪٦,٥	٪٢٥,٧٥	٪٦١	٪٦,٧٥	٪١٠٠
	كلييات عملية	ك	كلييات عملية	٢٦	١٠٣	٢٤٤	٢٧	٤٠٠
		٪	٪	٪٦,٥	٪٢٥,٧٥	٪٦١	٪٦,٧٥	٪١٠٠

جدول رقم (٢٨)
مظاهر تمتع الإنسان المصري بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية

المجموع	إشباع الحاجات الأساسية للأفراد	توفير الضمان الاجتماعي	وجود الظروف العادلة للعمل	توفير فرص للعمل للمشباب	المتغيرات		
					الخصائص		
٦٩	٣٢	٢٠	١١	٦	ك	كليات نظرية	طلاب ذكور
%١٠٠	%٤٦,٤	%٢٩	%١٥,٩	%٨,٧	%		
٧٣	٣٧	٢٥	٩	٢	ك	كليات عملية	
%١٠٠	%٥٠,٧	%٣٤,٢	%١٢,٣	%٢,٧	%		
١٤٢	٦٩	٤٥	٢٠	٨	ك	مجموع الذكور	
%١٠٠	%٤٨,٧	%٣١,٧	%١٤,١	%٥,٦	%		
٣٥	٢٠	٨	٤	٣	ك	كليات نظرية	طالبات إناث
%١٠٠	%٥٧	%٢٢,٨	%١١,٤	%٨,٥	%		
٣٠	١٦	١٢	٢	—	ك	كليات عملية	
%١٠٠	%٥٣,٤	%٤٠	%٦,٦	—	%		
٦٥	٣٦	٢٠	٦	٣	ك	مجموع الإناث	
%١٠٠	%٥٥,٤	%٣٠,٨	%٩,٢	%٤,٦	%		
٢٠٧	١٠٥	٦٥	٢٦	١١	ك	المجموع الكلي	
%١٠٠	%٥٠,٧	%٣١,٤	%١٢,٦	%٥,٣	%		

جدول رقم (٢٩)
مدى تمتع الإنسان المصري بحقوقه الثقافية

المتغيرات	الخصائص	ك	كلييات نظرية	متمتع	غير متمتع	متمتع أحياناً	لا أعرف	المجموع
				متمتع	غير متمتع	متمتع أحياناً	لا أعرف	
طلاب ذكور	كلييات نظرية	ك	كلييات نظرية	٢٩	٣٥	٢٧	٩	١٠٠
		%	نظرية	%٢٩	%٣٥	%٢٧	%٩	%١٠٠
	كلييات عملية	ك	كلييات عملية	٢١	٣٢	٤٢	٥	١٠٠
		%	عملية	%٢١	%٣٢	%٤٢	%٥	%١٠٠
مجموع الذكور	مجموع الذكور	ك	مجموع الذكور	٥٠	٦٧	٦٩	١٤	٢٠٠
		%	مجموع الذكور	%٢٥	%٣٣,٥	%٣٤,٥	%٧	%١٠٠
طالبات إناث	كلييات نظرية	ك	كلييات نظرية	٣٥	٣٠	٣٠	٥	١٠٠
		%	نظرية	%٣٥	%٣٠	%٣٠	%٥	%١٠٠
	كلييات عملية	ك	كلييات عملية	٢٥	٣٨	٣٤	٣	١٠٠
		%	عملية	%٢٥	%٣٨	%٣٤	%٣	%١٠٠
مجموع الإناث	مجموع الإناث	ك	مجموع الإناث	٦٠	٦٨	٦٤	٨	٢٠٠
		%	مجموع الإناث	%٣٠	%٣٤	%٣٢	%٤	%١٠٠
المجموع الكلي	المجموع الكلي	ك	المجموع الكلي	١١٠	١٣٥	١٣٣	٢٢	٤٠٠
		%	المجموع الكلي	%٢٧,٥	%٣٣,٧٥	%٣٣,٢٥	%٥,٥	%١٠٠

جدول رقم (٣٠)
مظاهر تمتع الإنسان المصري بحقوقه الثقافية

المجموع	الحصول على المعلومات دون قيد	إتاحة فرصة التعليم	المتغيرات / الخصائص		
			ك	كليات نظرية	طلاب ذكور
٧٤	٢٥	٤٩	ك		
%١٠٠	%٣٣,٨	%٦٦,٢	%		
٦٨	٢٠	٤٨	ك	كليات عملية	
%١٠٠	%٢٩,٤	%٧٠,٦	%		
١٤٢	٤٥	٩٧	ك	مجموع الذكور	
%١٠٠	%٣١,٧	%٦٨,٣	%		
٦٩	٩	٦٠	ك	كليات نظرية	طالبات إناث
%١٠٠	%١٣	%٨٧	%		
٦٣	١١	٥٢	ك	كليات عملية	
%١٠٠	%١٧,٥	%٨٢,٥	%		
١٣٢	٢٠	١١٢	ك	مجموع الإناث	
%١٠٠	%١٥,٢	%٨٤,٨	%		
٢٧٤	٦٥	٢٠٩	ك	المجموع الكلي	
%١٠٠	%٢٣,٧	%٧٦,٣	%		

جدول رقم (٣١)

أسباب خشية الحكومات العربية من تطبيق مبادئ حقوق الإنسان

المتغيرات الخصائص	لأن ذلك سيؤدي لرحيلها	حتى لا تتعرض للمساءلة القانونية	لأن ذلك سيقفل من المزايا	الخوف من ثورة الشعب	لا أعرف	المجموع
طلاب ذكور	كليات	نظرية	ك	٢٦	١٩	١٣٦
			%	%١٩,١	%١٤	%١٠٠
	كليات	عملية	ك	٢٤	١٥	١٣٩
مجموع الذكور			%	%١٧,٣	%١٠,٨	%١٠٠
			%	%١٤,٤	%٣٠,٢	%٢٧,٣
			%	%١٤,٢	%٣١,٣	%٢٤
طالبات إناث	كليات	نظرية	ك	١٨	١٣	١٣٢
			%	%١٣,٦	%٩,٩	%١٠٠
	كليات	عملية	ك	١٣	١٥	١٠٧
مجموع الإناث			%	%١٢,١	%٢٠,٦	%٢٧,١
			%	%٢٨	%٢١,٨	%٢٥,٥
			%	%١٣	%١١,٧	%١٠٠
المجموع الكلي	ك		%	٨١	٦٢	٥١٤
	%		%	%١٥,٧	%٢٤,٧	%١٢,٢

جدول رقم (٣٢)
أسباب عدم حصول الإنسان في مصر على حقوقه

المتغيرات		الخصائص												
		ضعف منظمات حقوق الإنسان	انتشار الفساد في المجتمع	طفيلان الأمن وتعليب	عدم تطبيق الديمقراطية	عدم الفصل بين السلطات	ضعف الثقافة السياسية للمواطنين	عدم وعي المرأى بحقه	انشغال الناس بجائهم	ضعف الأحزاب السياسية	وجود القوانين القيدة للحريات	وجود اللامبالاة بين الشباب	تطبيق حالة الطوارئ	المجموع
طلاب ذكور	كليات نظرية	٣٥	٤٦	٣٦	٥٥	٣١	٣٧	٣٨	٣٨	٣١	٤٩	٣٩	٤٦٣	
	كلية تدريس	٪	٪٧,٥	٪٩,٩	٪١١,٩	٪٦,٧	٪٨	٪٨,٣	٪٨,٣	٪٦,٧	٪١٠,٦	٪٨,٤	٪١٠٠	
		كليات	٢٦	٥٠	٤٣	٤٧	٢٤	٣٠	٣٩	٣٦	٤٢	٤١	٤٢٣	
		كلية	٪	٪٦,١	٪١٠,٣	٪١١,١	٪٥,٧	٪٧,١	٪٩,٣	٪٨,٥	٪٩,٧	٪٩,٧	٪٦,١	٪١٠٠
مجموع الذكور	ك	٦١	٩٦	٧٩	١٠٢	٥٥	٦٧	٧٧	٧٤	٤٧	٩٠	٦٥	٨٨٦	
	كليات نظرية	٪	٪٦,٩	٪١٠,٨	٪١١,٥	٪٦,٢	٪٧,٦	٪٨,٧	٪٨,٣	٪٥,٣	٪١٠,١	٪٧,٣	٪١٠٠	
		طالبات	١٨	٤٥	٣٣	٣٣	١٣	١٤	١٥	٦	١	٨	١	١٨٠
			كلية	٪	٪١٠	٪٣,٥	٪٨,٣	٪٧,٢	٪٧,٧	٪٨,٣٣	٪٣,٣	٪٠,٥	٪٤,٣	٪٠,٥
مجموع الإناث	كليات عملية	٪	٪١٩	٪١٣,٤	٪١٣,٦	٪٤,٣	٪٨,٢	٪٩	٪٨,٨	٪٣,٤	٪٨,٢	٪٣,١	٪١٠٠	
	ك	٣١	٨٩	٥٤	٦٥	٢٣	٣٣	٣٦	٢٦	٩	١٣	٢٧	٤١٢	
		مجموع	٪	٪٧,٥	٪٢١,٦	٪١٥,٨	٪٥,٩	٪٨	٪٨,٧	٪٦,٣	٪٠,٧	٪٦,٤	٪٣,١	٪١٠٠
			الإناث	ك	٩٢	١٨٥	١٣٣	١٦٧	٧٨	١٠٠	١١٣	١٠٠	١١٧	٧٣
المجموع الكل	ك	٪	٪١٤,٢	٪١٠,٢	٪١٢,٨	٪٦	٪٧,٧	٪٨,٧	٪٧,٧	٪٤,٣	٪٦,٦	٪٥,٦	٪١٠٠	

جدول رقم (٢٣)
الأفعال التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان

المتغيرات	الخصائص	تقييد حرية الرأي والتعبير		الحرمان من المشاركة في الانتخابات	الحبس دون محاكمة	عدم توافر السلع الأساسية	عدم وجود سكن ملائم	عدم توافر الغذاء الصحي	عدم وجود فرص عمل	جميع ما سبق	المجموع
		ك	ك								
طلاب ذكور	كليات نظرية	١٨	٧	٧	٢٤	١١	٧	٩	٢٠	٥٢	١٤٨
		٪١٢,٢	٪٤,٧	٪١٦,٢	٪٧,٤	٪١٦,٤	٪٤,٧	٪٦,١	٪١٣,٥	٪٣٥,١	٪١٠٠
	كليات عملية	٦١	٤٧	٤٧	٦٥	٥٢	٤٦	٤٧	٦١	٢١	٤٠٠
		٪١٥,٣	٪١١,٨	٪١١,٨	٪١٦,٣	٪١٣	٪١١,٥	٪١١,٨	٪١٥,٣	٪٥,٣	٪١٠٠
مجموع الذكور	ك	٧٩	٥٤	٥٤	٨٩	٦٣	٥٣	٥٦	٨١	٧٣	٥٤٨
		٪١٤,٤	٪٩,٨	٪٩,٨	٪١٦,٢	٪١١,٥	٪٩,٧	٪١٠,٢	٪١٤,٨	٪١٣,٣	٪١٠٠
	كليات نظرية	٩	٤	٤	٢٥	٧	٧	٤	٨	٤٢	١٠٦
		٪٨,٥	٪٣,٨	٪٣,٨	٪٢٣,٦	٪٦,٦	٪٦,٦	٪٣,٨	٪٧	٪٤	٪١٠٠
مجموع الإناث	كليات عملية	١٧	١١	١١	٢٣	١٤	٧	٧	١٦	٣٨	١٣٣
		٪١٢,٨	٪٨,٣	٪٨,٣	٪١٧,٣	٪١٠,٥	٪٥,٢	٪٥,٢	٪١٢	٪٣٨,٥	٪١٠٠
	ك	٢٦	١٥	١٥	٤٨	٢١	١٤	١١	٢٤	٨٠	٢٣٩
		٪١٠,٩	٪٦,٣	٪٦,٣	٪٢٠	٪٨,٨	٪٥,٨	٪٤,٦	٪١٠	٪٣٣,٥	٪١٠٠
المجموع الكل	ك	١٠٥	٦٩	٦٩	١٣٧	٨٤	٦٧	٦٧	١٠٥	١٥٣	٧٨٧
		٪١٣,٣	٪٨,٨	٪٨,٨	٪١٧,٤	٪١٠,٧	٪٨,٥	٪٨,٥	٪١٣,٣	٪١٩,٤	٪١٠٠

۲۱۰

الخصائص		المتغيرات	
طلاب	كليات	نشر وتعميم مبادئ حقوق الإنسان	تدعيم مؤسسات الاجتمع المدني
ذكور	نظرية	٢٣	٢٢
	كليات	٣١	٢٣
	عملية	١٥,٢	٩,٧
مجموع الذكور	كليات	٦٩	٤٥
	نظرية	١٤,٦	٩,٦
	طالبات إناث	٢٧	٢١
	كليات	١٧,٨	١٣,٨
	كليات عملية	٢٩	٣١
مجموع الإناث	كليات	١٣,٩	١٤,٨
	نظرية	٥٦	٥٢
	عملية	١٥,٥	١٤,٤
مجموع الكل	كليات	١٢٥	٩٧
	نظرية	١٥	١١,٦
	عملية	١٥	١١,٦

جدول رقم (٣٥)
العلاقة بين المواطن الأصلي للمبحوث ومدى سماعه عن الإعلان العالمي
لحقوق الإنسان

المجموع	لا	نعم	السماع المواطن	
			ك	الإسكندرية
٣٣٣	٧٣	٢٦٠	٪	
٪١٠٠	٪٢١,٩	٪٧٨,١	٪	
٣٠	١٢	١٨	ك	القاهرة والجيزة
٪١٠٠	٪٤٠	٪٦٠	٪	
٩	٣	٦	ك	وجه قبلي
٪١٠٠	٪٣٣,٣	٪٦٦,٧	٪	
٢٢	٩	١٣	ك	وجه بحري
٪١٠٠	٪٤٠,٩	٪٥٩,١	٪	
—	—	—	ك	مدن القناة
—	—	—	٪	
٦	٣	٣	ك	مطروح والواحات
٪١٠٠	٪٥٠	٪٥٠	٪	
٤٠٠	١٠٠	٣٠٠	ك	المجموع
٪١٠٠	٪٢٥	٪٧٥	٪	

جدول رقم (٣٦)
العلاقة بين المواطن الأصلي للمبحوث وماذا تعني حقوق الإنسان بالنسبة له

المجموع	التمتع بالخصوصية	رفع العالم والبطش	الحرية في إبداء الرأي	إشباع الحاجات الأساسية	التمتع بالخدمات الضرورية	عدم التعرض للتعذيب والقهر	الشعور بالكرامة والأدنية	الحرية في التنقل	المساواة وعدم التمييز	المتغيرات	
										المواطن	الإسكندرية
٦٥٧	٣٦	٦٠	٩٥	٤٦	٥٤	٧٨	١٢٣	٣٩	١٢٦	ك	ك
٪١٠٠	٪٥,٥	٪٩,١	٪١٤,٥	٪٧	٪٨,٢	٪١١,٩	٪١٨,٧	٪٥,٩	٪١٩,٢	٪	٪
٨٧	١٢	٨	٧	٩	٩	١٠	١١	٥	١٦	ك	ك
٪١٠٠	٪١٣,٨	٪٩,٢	٪٨	٪١٠,٣	٪١٠,٣	٪١١,٥	٪١٢,٦	٪٥,٧	٪١٨,٤	٪	٪
٢٩	١	٢	٢	٢	٣	٤	٦	١	٨	ك	ك
٪١٠٠	٪٣,٤	٪٦,٩	٪٦,٩	٪٦,٩	٪١٠,٣	٪١٣,٨	٪٢٠,٧	٪٣,٤	٪٢٧,٦	٪	٪
٤٠	١	٥	٦	٣	٢	٣	٧	٢	١١	ك	ك
٪١٠٠	٪٢,٥	٪١٢,٥	٪١٥	٪٧,٥	٪٥	٪٧,٥	٪١٧,٥	٪٥	٪٢٧,٥	٪	٪
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	ك	ك
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٪	٪
٩	١	١	—	١	—	٢	٣	—	١	ك	ك
٪١٠٠	٪١١,١	٪١١,١	—	٪١١,١	—	٪٢٢,٢	٪٣٣,٣	—	٪١١,١	٪	٪
٨٢٢	٥١	٧٦	١١٠	٦١	٦٨	٩٧	١٥٠	٤٧	١٦٢	ك	ك
٪١٠٠	٪٦,٢	٪٩,٢	٪١٣,٤	٪٧,٤	٪٨,٣	٪١١,٨	٪١٨,٢	٪٥,٧	٪١٩,٧	٪	٪

جدول رقم (٣٧)
العلاقة بين نشاط الأسرة ونوعية الأنشطة التي يمارسها المبحوث
في مجال حقوق الإنسان

المجموع	لا يمارس أي نشاط	حضور ندوات ومؤتمرات عن حقوق الإنسان	الاطلاع على تقارير حالة حقوق الإنسان	الاطلاع على معاهدات ومواثيق حقوق الإنسان	الممارسة	
					النشاط	
٢٦	١١	٤	٣	٨	ك	عضوية حزب سياسي
%١٠٠	%٤٢,٣	%١٥,٤	%١١,٥	%٣٠,٨	%	
٢٦	١٢	٦	٧	١	ك	عضوية منظمة غير حكومية
%١٠٠	%٤٦,٢	%٢٣,١	%٢٦,٩	%٣,٨	%	
٢٠٦	١٦١	٢٤	١٨	٣	ك	المشاركة في الانتخابات
%١٠٠	%٧٨,١	%١١,٦	%٨,٧	%١,٥	%	
٦٩	٥٢	٩	—	٨	ك	العضوية في نادي رياضي
%١٠٠	%٧٥,٤	%١٣	—	%١١,٦	%	
٧٧	٧٧	—	—	—	ك	لا يشارك
%١٠٠	%١٠٠	—	—	—	%	
٤٠٤	٣١٣	٤٣	٢٨	٢٠	ك	المجموع
%١٠٠	%٧٧,٥	%١٠,٦	%٦,٩	%٤,٩	%	

جدول رقم (٣٨)
العلاقة بين مهنة الوالد ومدى الموافقة على استخدام أسطوانات الحاسب الآلي المنسوخة

المهنة الموافقة	المهنة	موظف	أعمال حرة وتجارة	مهن عليا	بالقوات المسلحة والشرطة	عامل	حرفي	مزارع	بالمعاش	المجموع
		ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك
موافق	موافق	٦٤	٣٥	١٥	١٤	٣	١١	٩	٣٠	١٨١
		٪٣٥,٣	٪١٩,٣	٪٨,٣	٪٧,٧	٪١,٧	٪٦,١	٪٥	٪١٦,٦	٪١٠٠
غير موافق	غير موافق	٧٤	٤٩	١٦	١٥	١	٥	٥	٥٤	٢١٩
		٪٣٣,٨	٪٢٢,٤	٪٧,٣	٪٦,٨	٪٠,٤٥	٪٢,٣	٪٢,٣	٪٢٤,٦	٪١٠٠
المجموع	المجموع	١٣٨	٨٤	٣١	٢٩	٤	١٦	١٤	٨٤	٤٠٠
		٪	٪٢١	٪٧,٧٥	٪٧,٢٥	٪١	٪٤	٪٣,٥	٪٢١	٪١٠٠

جدول رقم (٣٩)
العلاقة بين مهنة الوالد ومدى الموافقة على إلغاء مجانية التعليم

المهنة الموافقة	المهنة								
	موظف	أعمال حرة وتجارة	مهن عليا	بالقوات المسلحة والشرطة	عامل	حرفي	مزارع	بالمعاش	المجموع
موافق	ك	١٠	٤	٤	—	٣	٣	١٥	٦٧
	%	%١٥	%٦	%٦	—	%٤,٥	%٤,٥	%٢٢	%١٠٠
غير موافق	ك	٧٤	١٧	٢٥	٤	١٣	١١	٦٩	٣٣٣
	%	%٢٢	%٨	%٧,٥	%١,٢	%٤	%٣,٣	%٢١	%١٠٠
المجموع	ك	٨٤	٣١	٢٩	٤	١٦	١٤	٨٤	٤٠٠
	%	%٣١	%٧,٧٥	%٧,٢٥	%١	%٤	%٣,٥	%٢١	%١٠٠

جدول رقم (٤٠)
العلاقة بين ديانة المبحوث ومدى الموافقة على ضرورة
عدم التمييز بين الأديان

المجموع	مسيحي	مسلم	الديانة	
			الموافقة	
٣٢٩	٤٠	٢٨٩	ك	موافق
%١٠٠	%١٢,٢	%٨٧,٨	%	
٧١	٦	٦٥	ك	غير موافق
%١٠٠	%٨,٥	%٩١,٥	%	
٤٠٠	٤٦	٣٥٤	ك	المجموع
%١٠٠	%١١,٥	%٨٨,٥	%	

جدول رقم (٤١)
العلاقة بين مهنة الوالد والمكانة التي تحتلها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المهنة المكانة	المهنة	موظف	أعمال حرة وتجارة	مهن عليا	بالقوات المسلحة والشرطة	عامل	حرفي	مزارع	بالمعاش	المجموع
الأولى	ك	١٠٩	٦١	٢١	١٧	٣	١٥	١١	٨١	٣١٨
	٪	٪٧٩	٪٧٢,٦	٪٦٧,٧	٪٥٨,٦	٪٧٥	٪٩٣,٧٥	٪٧٨,٦	٪٩٦,٤	٪١٠٠
	ك	١٦	١٢	٢	٧	١	—	٢	—	٤٠
الثانية	٪	٪١١,٦	٪١٤,٣	٪٦,٥	٪٢٤,١	٪٢٥	—	٪١٤,٣	—	٪١٠٠
	ك	٥	٣	٢	٣	—	—	—	—	١٣
	٪	٪٣,٦	٪٣,٦	٪٦,٥	٪١٠,٣	—	—	—	—	٪١٠٠
لا أعرف	ك	٨	٨	٦	٢	—	١	١	٣	٢٩
	٪	٪٥,٨	٪٩,٥	٪١٩,٤	٪٦,٩	—	٪٦,٢٥	٪٧,١	٪٣,٦	٪١٠٠
	ك	١٣٨	٨٤	٣١	٢٩	٤	١٦	١٤	٨٤	٤٠٠
المجموع	٪	٪٣٤,٥	٪٢١	٪٧,٧٥	٪٧,٢٥	٪١	٪٤	٪٣,٥	٪٢١	٪١٠٠

جدول رقم (٤٢)
العلاقة بين نشاط الأسرة ومدى تمتع الإنسان المصري
بحقوقه السياسية والمدنية

المجموع	لا أعرف	غير متمتع	أحياناً	نعم متمتع	التمتع	
					النشاط	
٢٢	—	١١	٣	٨	ك	عضوية حزب سياسي
%١٠٠	—	%٥٠	%١٣,٦	%٣٦,٤	%	
٢٦	—	١٢	١١	٣	ك	عضوية منظمة غير حكومية
%١٠٠	—	%٤٦,١	%٤٢,٣	%١١,٥	%	
٢٠٦	٧	١١٩	٧٤	٦	ك	المشاركة في الانتخابات
%١٠٠	%٣,٤	%٥٧,٨	%٣٥,٩	%٢,٩	%	
٦٩	١٠	٤٠	١٦	٣	ك	العضوية في نادي رياضي
%١٠٠	%١٤,٥	%٥٨	%٢٣,١	%٤,٣	%	
٧٧	—	٥٦	١٧	٤	ك	لا يشارك
%١٠٠	—	%٧٢,٧	%٢٢,١	%٥,٢	%	
٤٠٠	١٧	٢٣٨	١٢١	٢٤	ك	المجموع
%١٠٠	%٤,٢٥	%٥٩,٥	%٣٠,٢٥	%٦	%	

جدول رقم (٤٣)

العلاقة بين نشاط الأسرة ومدى المشاركة في بعض الأنشطة السياسية

المجموع	لا يشارك	انتخابات الأندية	الاستفتاءات	انتخابات اتحاد الطلبة	انتخابات مجلس الشورى	انتخابات مجلس الشعب	المشاركة السياسية النشاط	
							ك	عضوية حزب سياسي
٢٢	٤	—	—	٨	٣	٧	ك	عضوية حزب سياسي
٪١٠٠	٪١٨,٢	—	—	٪٣٠	٪١٣,٦	٪٣١,٨	٪	
٢٦	٨	٣	٦	٧	١	١	ك	عضوية منظمة غير حكومية
٪١٠٠	٪٣٠,٨	٪١١,٥	٪٢٣,١	٪٢٦,٩	٪٣,٨	٪٣,٨	٪	
٢٠٦	٥٨	—	٥٧	٤٦	٨	٣٧	ك	المشاركة في الانتخابات
٪١٠٠	٪٢٨,٢	—	٪٢٧,٧	٪٢٢,٣	٪٣,٩	٪١٨	٪	
١٠١	٦٣	٪٢٨	٩	١	—	—	ك	العضوية في نادي رياضي
٪١٠٠	٪٦٢,٤	٪٢٧,٧	٪٨,٩	٪٠,٩٩	—	—	٪	
٧٧	٧٧	—	—	—	—	—	ك	لا يشارك
٪١٠٠	٪١٠٠	—	—	—	—	—	٪	
٤٣٢	٢١٠	٣١	٧٢	٦٢	١٢	٤٥	ك	المجموع
٪١٠٠	٪٤٨,٦	٪٧,٢	٪١٦,٧	٪١٤,٤	٪٢,٨	٪١٠,٤	٪	

جدول رقم (٤٤)
العلاقة بين نشاط الأسرة ومدى المشاركة في المظاهرات الاحتجاجية

النشاط	المشاركة		المجموع
	ك	مسلم	مسيحي
عضوية حزب سياسي	ك	٩	١٣
	%	%٤٠,٩	%٥٩,١
عضوية منظمة غير حكومية	ك	١٣	١٣
	%	%٥٠	%٥٠
المشاركة في الانتخابات	ك	١٧	٥٢
	%	%٢٤,٦	%٧٥,٤
العضوية في نادي رياضي	ك	٢٦	٥١
	%	%٣٣,٨	%٦٦,٢
المجموع	ك	١١٩	٢٨١
	%	%٢٩,٧٥	%٧٠,٢٥

جدول رقم (٤٥)
المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي ينتمي لها الباحثون

المتغيرات الخصائص		اتحاد الطلاب	حزب سياسي	جامعة دينية	نقابة	جمعية خيرية	نادي رياضي أو اجتماعي	منظمة لحقوق الإنسان	حركة سياسية	لا انتمي لأي مؤسسة	المجموع
طلاب	كليات	٧	٥	٢	٤	٦	٢٥	١	—	٥٦	١٠٦
	نظرية	٪٦,٦	٪٤,٧	٪١,٩	٪٣,٨	٪٥,٧	٪٢٣,٦	٪٠,٩	—	٪٥٢,٨	٪١٠٠
	كليات	١٢	٣	٣	١	٤	٢٨	١	٢	٥٤	١٠٨
ذكور	عملية	٪١١,١	٪٢,٨	٪٢,٨	٪٠,٩	٪٣,٧	٪٢٥,٩	٪٠,٩	٪١,٨	٪٥٠	٪١٠٠
		١٩	٨	٥	٥	١٠	٥٣	٢	٢	١١٠	٢١٤
	مجموع الذكور	٪٨,٩	٪٣,٧	٪٢,٣	٪٢,٣	٪٤,٦	٪٢٤,٨	٪٠,٩	٪٠,٩	٪٥١,٤	٪١٠٠
طالبات	كليات	١	—	٤	١	٥	١٢	—	٤	٧٣	١٠٠
	نظرية	٪١	—	٪٤	٪١	٪٥	٪١٢	—	٪٤	٪٧٣	٪١٠٠
	كليات	٣	١	٢	٧	٥	٨	—	—	٧٤	١٠٠
إناث	عملية	٪٣	٪١	٪٢	٪٧	٪٥	٪٨	—	—	٪٧٤	٪١٠٠
		٤	١	٦	٨	١٠	٢٠	—	٤	١٤٧	٢٠٠
	مجموع الإناث	٪٢	٪٠,٥	٪٣	٪٤	٪٥	٪١٠	—	٪٢	٪٧٣,٥	٪١٠٠
المجموع الكلي		٢٣	٩	١١	١٣	٢٠	٧٣	٢	٦	٢٥٧	٤١٤
		٪٥,٦	٪٢,١	٪٢,٧	٪٣,١	٪٤,٨	٪١٧,٦	٪٠,٥	٪١,٥	٪٦٢,١	٪١٠٠
		٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪	٪

principles of political, civil, social, economic and cultural human rights on the theoretical level, i.e. as set forth in the International Declaration of Human Rights and also on the practical level as reflected in some folk proverbs in the daily life. As for the fourth subject, it tackles the daily practices of human rights among youth by highlighting the youth's daily practices of civil and political rights and manifestations of enjoying their social, economic and cultural rights. The fifth subject titled "Human rights between the Reality and the Expected" in which we highlight the forms of violations of human rights and obstacles in the way of obtaining one's rights within his/her society and methods of enforcement and protection of human rights.

The third and last chapter is dedicated for displaying the findings of the study along with its discussion.

Youth Consciousness of the Universal Declaration of Human Rights: A Field Study on a Sample of Alexandria University Students

Abstract

Human rights are not just covenants, declarations, legislations and laws but awareness and practicing by an individual within one's society. In the light of the preceding, our present paper is concerned with displaying the extent of youth's knowledge of the principles of human rights, their attitudes, practices, along with the manifestations of enjoying those rights as set forth in the International Declaration of Human Rights of 1948.

Within this framework, our paper raises several questions such as:

- 1 - What are the sources of knowledge of human rights among youth?
- 2 - Do the youth's attitudes towards human rights within the Egyptian society vary according to personal aspects, social and cultural backgrounds?
- 3 - To what extent are the principles of human rights as set forth in the International Declaration embodied in the form of the daily practices of youth?
- 4 - What are the obstacles in the way of practicing the principles of human rights?

This research consists of three chapters. The first chapter is titled "awareness of human rights, analytical review of the theoretical and empirical legacy of human rights". Chapter two shows the reality of human rights among the youth in the Egyptian society through dividing the chapter into five subjects, the first subject reviews the methodological procedures of the research. The second subject discusses several issues such as the concept of human rights along with its patterns among youth, sources of knowledge of the human rights and their importance and deals with the mechanisms of boosting awareness of the human rights among youth. Subject three displays youth's attitudes towards the

Author:**Dr. Hany Khamis Ahmed Abdou**

- Ph.D. Degree in the Field of Sociology of Crime and Deviance, 2007, General Merit. "First Honours".
- Lecturer, Department of Sociology, Faculty of Arts, Alexandria University (Egypt).

A. Books:

- 1 - *Sociology of Development: Theoretical Vision and Human Experiences*, Dar Elmarefa El Gamehea, Alexandria, 2009.
- 2 - *Sociology of Crime and Deviance*, Dar Elmarefa El Gamehea, Alexandria, 2007.
- 3 - *Contemporary Dictionary in Social Science*, (Forthcoming).

B. Researches:

- 1 - "Globalization and its Refelctions on Guaranteeing the Right of Health in the Egyptian Society, An Exploratory Study". The paper was presented at the Annuual Conference of the Department of Sociology Entitled: "Gloalization and Social Justice", Faculty of Arts, Univbersity of Alexandria, September 27-28, 2009.
- 2 - "Class Concept in the Light of New Social Variables", *Democracy Magazine*, Volume (34), Ninth years, April, 2009.
- 3 - "Multinational Corporations between the Right of Citizenship and Social Responsiblitiites", the paper was presented in the Eleventh Annual Conference Entitled "Social Responsibility and Citizenship", The National Center for Social and Criminal Research, Cairo, May 16-19, 2009.
- 4 - "Social Capital", *Series of Concents*, Fourth year, Volume (45), The International Center for Future and Strategic Studies, Cairo, September 2008.
- 5 - Feminiation of Poverty between Determinants and Means of Conforntation, *The Arab Magazine of Sociology*, Volume (2), July 2008, Cairo.

Monograph 334

**Youth Consciousness of the
Universal Declaration of Human
Rights: A Field Study on a Sample of
Alexandria University Students**

Dr. Hany Khamis Ahmed Abdou

Department of Sociology, Faculty of Arts

University of Alexandria

Egypt

عزيزي القارئ:

يسر أسرة تحرير حويات الآداب والعلوم الاجتماعية أن ترحب بكم وتتقدم لكم بأطيب التحيات، شاكرين لكم سلفاً تعاونكم من أجل تطوير الحويات؛ وذلك من خلال إجاباتكم عن هذه الأسئلة:

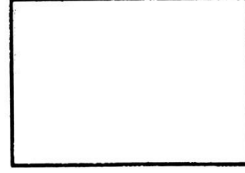
- ١ - العمر: سنة
- ٢ - الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- ٣ - بلد الإقامة: ☐ الكويت ☐ خارج الكويت (اذكر)
- ٤ - التعليم: ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
- ٥ - طبيعة المهنة: ☐ أكاديمي ☐ إداري ☐ مهني ☐ أخرى (واذكرها) ...
- ٦ - مواضيعك المفضلة: ☐ أدبية ولغوية ☐ سياسية ☐ اجتماعية ونفسية ☐ تاريخية ☐ ثقافية ☐ أخرى (واذكرها) ...
- ٧ - كيف تحصل على الحويات؟ ☐ شراء ☐ اشتراكاً ☐ استعارة ☐ لا
- ٨ - هل تصلك الحويات في الوقت المناسب؟ ☐ نعم ☐ لا
- ٩ - رأيك في حجم الحويات؟ ☐ كبير ☐ متوسط ☐ صغير
- ١٠ - كيف ترى موضوعات الحويات؟ ☐ متنوعة ☐ غير متنوعة
- ١١ - ما الطابع العام للحويات من وجهة نظرك؟ ☐ لغوي ☐ اجتماعي ☐ تاريخي ☐ جغرافي ☐ متنوع
- ١٢ - هل تقرأ الحويات بانتظام؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٣ - هل تقرأ الحويات فقط إذا كان موضوعها له علاقة بتخصصك؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٤ - هل تقرأ الحويات فقط إذا كنت ستستعين بمادتها كمرجع لبحث؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٥ - هل تحتفظ بالحويات بعد قراءتها؟ ☐ نعم ☐ لا
- ١٦ - اقتراحاتك لتطوير الحويات وتطوير خدماتها للقارئ:

.....

.....

.....





حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
ص. ب: 17370 الخالدية
الكويت 72454
دولة الكويت

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

المجلة التربوية



مجلة فصلية، تخصصية، محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. راشد علي السهل



نشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية
- وملخصات الرسائل الجامعية

❖ تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.

❖ تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات.
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955

الكويت هاتف: ٣٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٣٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٣٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.

مجلة فصلية أكاديمية

محكمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

مجلة الحقوق



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحمن الملحم



الاشتراكات

في الكويت	في الدول العربية	في الدول الأجنبية	
٣ دنانير	٤ دنانير	١٥ دولاراً	الأفراد
١٥ ديناراً	١٥ ديناراً	٦٠ دولاراً	المؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

مجلة الحقوق - جامعة الكويت ص.ب: ٦٤٩٨٥ الشويخ - ب 70460 الكويت

تلفون: ٢٤٨٣٥٧٨٩ - ٢٤٨٤٧٨١٤ فاكس: ٢٤٨٣١١٤٣

E.mail: jol@ku.edu.kw

عنوان المجلة في شبكة الإنترنت <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jol>

ISSN 1029 - 6069

مَجَلَّةُ الشَّرِيعَةِ وَالدراسَاتِ الإِسْلَامِيَّةِ

فَصَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مَحْكَمَةٌ تَصْدُرُ عَنْ مَجْلِسِ النُّشْرِ الْعِلْمِيِّ بِجَامِعَةِ الْكُوَيْتِ
تُعْنَى بِالْبَحْثِ وَالدِّرَاسَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

رئيس التحرير السيد الأستاذ الدكتور: أبو الزيد أبو زيد العجمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

- * تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
- * تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوى شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
- * تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
- * تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٢٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٢٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٢٤٨٤٦٨٤٣ - ٢٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - josais@kuniv.edu.kw

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS>

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية



مجلة علمية فصلية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
صدر العدد الأول منها في يناير عام 1975م

رئيسة التحرير

د. فاطمة حسين يوسف العبد الرزاق

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون
منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف علوم البحث والدراسة .

ومن ابوابها

- البحوث العربية.
- البحوث الإنجليزية.
- عرض الكتب ومراجعتها .
- البيبلوجرافيا العربية.
- ملخصات الرسائل الجامعية:
- ماجستير - دكتوراه.
- التقارير : مؤتمرات - ندوات

الاشتراكات

ترسل قيمة الاشتراك مقدماً بشيك لأمر - جامعة الكويت
مسحوب على أحد المصارف الكويتية

داخل دولة الكويت : للأفراد : 3 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول العربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً
الدول الغير عربية : للأفراد : 4 دنانير - للمؤسسات : 15 ديناراً

توجه جميع المراسلات باسم رئيسة تحرير مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

ص.ب: 17073 الخالدية - الرمز البريدي : 72451 الكويت

تلفون: 24984067 - 24984066 - 24833215 +965 - فاكس: 24833705 +965

E-mail: jgaps@ku.edu.kw - <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/jgaps>

تفهرس المجلة في دليل أولرغ الدولي تحت رقم 1807614

الرقم الدولي للمجلة 4288 - ISSN: 0254



التعاون Attaawun

رئيس التحرير
الدكتور مرزوق بشير مرزوق

صدر العدد الأول

في ربيع الآخر ١٤٠٦ هـ — يناير ١٩٨٦ م

— تقبل الدراسات والبحوث والمقالات ذات الصلة المباشرة بقضايا دول مجلس التعاون في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإعلامية سواء كانت مكتوبة باللغة العربية أو الإنجليزية .

— تشمل على بحث أو دراسة رئيسية إضافة إلى الأبواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحث — آراء ووجهات نظر / تقارير / وثائق / عرض كتب / يوميات مجلس التعاون / جغرافيا مجلس التعاون / إحصاءات مجلس التعاون

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين
يمنح المشاركون مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير — مجلة التعاون

ص . ب : ٧١٥٣ — الرياض : ١١٤٦٢

هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)

فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)

Email : attaawun@gcc-sg.org

المجلة العربية للمعلوم الإنسانية

أكاديمية - فصلية - محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

بحوث باللغة العربية

بحوث باللغة الإنجليزية

مناقشات وندوات

عروض الكتب الجديدة

تقارير ومؤتمرات

مجلس
النشر
العلمي

رئيسة التحرير

أ.د. سعد عبد الوهاب العبد الرحمن



P.o.Box: 26585 - Safat. 13126 kuwait

Tel: (+965) 4817689 - 4815453 Fax: (+965) 4812514

E-mail: ajh@kuniv.edu.kw <http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajh/>



مجلة الكويت للعلوم والهندسة

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

EDITOR - IN - CHIEF: *Prof. Fawzia Al-Ruwaih*

KUWAIT JOURNAL OF SCIENCE AND ENGINEERING

An International Journal of the University of Kuwait

ISSN 1024 8684

A refereed Journal publishes original research in various fields of Basic and Applied Sciences and also all fields of Engineering and Computer Sciences. The Journal is published biannually (June and December) by the Academic Publication Council (APC) Kuwait University - one volume in two parts.

The Journal is cited in Chemical Abstracts, Compumath Citation Index, Current Contents, Energy Data Base, Helminthological Abstracts, Mathematics Abstracts, Mathematical Reviews, Microbiological Abstract, Petroleum Abstracts, Science Citation Index, Zentralblatt fur Mathematik, and Zoological Record. The Journal current page and titles are featured on our website. Refer to the **Instructions to Authors** for submission of manuscripts.

مجلة الكويت للعلوم والهندسة

المجلة العالمية لجامعة الكويت

ISSN 1024 8684

مجلة الكويت للعلوم والهندسة دورية علمية عالمية تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت تهتم بنشر البحوث الأصلية المحكمة في مختلف العلوم الطبيعية والحياتية والتطبيقية وجميع فروع علوم الهندسة وعلوم الكمبيوتر. تصدر مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) في جزأين اثنتين أحدهما يختص بالهندسة والآخر بالعلوم. الاستفسارات بخصوص النشر بالمجلة تطلب من مدير التحرير بالعنوان المذكور على الصفحة المقابلة. يرجى مراجعة إرشادات النشر للمؤلفين في الصفحات الأخيرة من العدد. وكذلك على صفحة الإنترنت.

www.kjse.kuniv.edu.kw

Annual Subscription (two parts, including Postage)

Inside Kuwait		Arab Countries		Other Countries	
for individuals	for establishments	for individuals	for establishments	for individuals	for establishments
3 KD	15 KD	4 KD	15 KD	15 US\$	60 US\$

Index to Kuwait Journal of Science & Engineering from Volume 1 to 35 is available from the Kuwait Journal of Science & Engineering, Academic Publication Council, Kuwait University.

Enquiries about the journal should be sent to the Managing Editor.

All Correspondence and Manuscripts directed to: Editor-in-Chief: Prof. Fawzia Al-Ruwaih
P.O.Box 17225, Khaldiya 72453, KUWAIT,

Tel: (+ 965) 2481 6261, 2498 4414, 2498 4625, 2498 4456. Fax: (+ 965) 2484 6725

E-mail: kjse@ku.edu.kw - Website: www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/kjse

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

- مجلة فصلية محكمة.
- تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت.
- صدر العدد الأول سنة ١٩٨٠م.
- تنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية.
- تنشر الابحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٥٠ صفحة وأن لا يزيد عن ٢٠٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب ، بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الاخرى داخل الكويت وخارجها.
- تمنح المجلة الباحث خمسين نسخة من بحثه المنشور كإهداء.



ثمن الرسالة للأفراد
(٥٠٠ فلس)

رئيس هيئة التحرير
د. فاطمة إبراهيم آل خليفة

الدول الأجنبية	الدول العربية	الكويت	نوع الاشتراك
٢٢ دولاراً	٦ دنائير	٤ دنائير	الأفراد
٩٠ دولاراً	٢٢ ديناراً	٢٢ ديناراً	المؤسسات

جميع المراسلات توجه إلى رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب ١٧٣٧٠ الخالدية ٧٢٤٥٤ الكويت - هاتف ٢٤٨١٠٣١٩ (٩٦٥) - فاكس ٢٤٨١٠٣١٩ (٩٦٥)
ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyat Al-Adab
www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/aass E-mail: aass@ku.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية - أكاديمية - محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في تخصصات السياسة والاقتصاد والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات



رئيسة التحرير: الدكتورة طيبة عبد المحسن العصفور



توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

ص.ب 27780 الصفاة، 13055 - الكويت

تليفون: 00965-4810436

فاكس 4836026

E-mail: JSS@kuc01.kuniv.edu.kw



تفتح أبوابها أمام

✿ أوسع مشاركة للباحثين العرب في مجال

العلوم الاجتماعية لنشر البحوث الأصلية

والإسهام في معالجة قضايا مجتمعاتهم

✿ التفاعل الحي مع القارئ المثقف والمهتم

بالقضايا المطروحة.

✿ المقالات والمناقشات الجادة

ومراجعات الكتب والتقارير.

✿ تؤكد المجلة التزامها بالوفاء والانتظام بوصولها في

مواعيدها المحددة إلى جميع قرائها ومشتريها.

الاشتراكات

الدول الأجنبية

الكويت والدول العربية

15 دولاراً

أفراد

3 دنانير سنوياً ويضاف إليها
دينار واحد في الدول العربية

أفراد

60 دولاراً في السنة

110 دولارات لسنتين

مؤسسات

15 ديناراً في السنة

25 ديناراً لمدة سنتين

مؤسسات

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً نقداً أو بشيك باسم المجلة مسجوباً على أحد المصارف الكويتية ويرسل على عنوان المجلة، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العدلية).

Visit our web site: <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss>

Advisory Board

Prof. Ibrahim Al-Sa'afin

Department of Arabic Language and
Literature - University of Jordan

Prof. Hayat N. Al-Hajji

Department of History
University of Kuwait

Prof. Ahmed Etman

Department of Greek and Latin
Studies - University of Cairo

Prof. Abdul Qader Al-Fasi Al-Fehri

Department of Arabic Language and
Literature - University of Mohamed V

Prof. Ismail S. Muqlad

Department of Political Science -
University of Assiout

**Prof. Marie-Therese Abdul
Messieh**

Department of English Language and
Literature - University of Kuwait

Prof. Imam Abdul Fattah Imam

Department of Philosophy
University of Ain-Shams

**Prof. Mohammed Ghanem
Al-Rumeihi**

Department of Sociology
University of Kuwait

Prof. Hamdi Hasan Abul-Enein

Dean, Faculty of Mass Communication
Misr International University

Prof. Mohammed M. I. Al-Dib

Department of Geography
University of Ain-Shams

Prof. Mahmoud Al-Sayed Abul-Nil

Department of Psychology - University of Ain Shams

Editorial Board

Dr. Fatima Ibrahim AL - Khalifa

Editor-in-chief

Prof. Ahmed Al-Toukhi

Department of History

Prof. Mohammed A. Al-Taweel

Department of Arabic Language
and Literature

Prof. Bader M. AL-Ansari

Department of Psychology

Dr. Hani Amin Azir

Department of English Language
and Literature

Dr. Abdulla Misha'l Al-Anzi

Department of Political Science

Dr. Gassem S. Al-Fehaid

Department of Arabic Language
and Literature

Dr. Aly Z. Alzuabi

Department of Sociology and
social work

Maha Ibrahim Al-Mes'ad

Acting Editor

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - University of Kuwait

A REFEREED ACADEMIC QUARTERLY THAT
PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELE-
VANT TO THE SCHOLARLY CONCERNS OF THE
VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF
ARTS AND SOCIAL SCIENCES:

FACULTY OF ARTS & HUMANITIES:

- Department of Arabic Language and Literature.
- Department of English Language and Literature.
- Department of History.
- Department of Philosophy.
- Department of Mass Communication

FACULTY OF SOCIAL SCIENCES.

- Department of Sociology and Social Work
- Department of Geography
- Department of Psychology
- Department of Political Science

Volume 31, 2011